

حوار كروني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

حوار حول علم الاجتماع
مع عدي كاظمبور

نازنين شهروكني

نازنين شاهروكني
ريهانة جافادي
إسماعيل خاللي
زهرة بايتريزي
أغيل داغاله
شيفا أليناقيان
نافيسة أزداد
مارال لطفي
محبوبة مغدام
فاطمة مغادسي
لادان رحباري
رضا سهرابي

إعادة النظر في علم
الاجتماع في إيران

كارين شاير
هايدي جوتفريد
رينا أغاروالا
أشوين كومار
ماريا كامبلا فيغا-سالازار
كارولينا مورينو
سويلين كاستيانكو-مورينو
خافيير أ. بينيدا د.
لين يو لينغ نغ
يونهوي يي
أنجو ماري بول
مصطفى يافاس
سجين بارك
فينغ شو
تس تشونغ لاي
كاستون سيو

الاقتصاد السياسي
والاجتماعي لهجرة
العمالة

قسم مفتوح

< غزة: الحرب باعتبارها تراكمًا متشابكًا

< الافتتاحية

سوسيولوجية نقدية، عمومية وعابرة للحدود، قادرة على تفكيك التعقيدات الاجتماعية والسياسية. إذ يتسم المجتمع الإيراني بتعدد أشكال الفعل الاحتجاجي، وحيوية تقاليده الفكرية، واستمرارية نضالاته اليومية من أجل الكرامة، إلى جانب التحولات المستمرة في أنماط السلطة والحشد الاجتماعي. ويقتضي فهم هذه الديناميات الانخراط مع إنتاجات الباحثين الإيرانيين العاملين في إيران ومن خارجها والباحثين في موضوعات ذات الصلة بها، والقادرين على تأطير الوقائع الراهنة ضمن سياقات تاريخية أوسع من القمع والمقاومة وإنتاج المعرفة والتحول الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذا القسم لا ينصب على تحليل الأحداث الآتية، فإنه يسهم في تقديم قراءة تفسيرية أعمق ومؤسسية تاريخياً للوضع الراهن.

أما القسم الثاني الموسوم الاقتصاد السياسي والاجتماعي لهجرة العمالة، الذي قامت بتحريره كارين أ. شاير وهايدي غونفريد ورينا أغاروالا، Karen A. Shire, Heidi Gottfried, Rina Agarwala فيتناول أحد المحاور البنيوية في إعادة تشكيل الرأس مالية المعاصرة، والمتمثل في مركزية هجرة العمالة. ومن خلال دراسات حالة تمتد من برامج «التنقل الآمن والمنظم في الهند، إلى سلاسل الرعاية العابرة للحدود بين فنزويلا وكولومبيا، وصولاً إلى أنظمة العمالة المهاجرة في الصين وسنغافورة ودي وكمبوديا، يبرز هذا القسم كيف تتقاطع محددات اللامساواة، والجندر، والإثنية، والحدود، وسلطة الدولة في إنتاج أنماط جديدة من الهشاشة، إضافة إلى إمكانات متجددة للفعل الجماعي والمقاومة.

ويختتم العدد ضمن القسم المفتوح بدراسة تحليلية لغويليرمي ليتي غونسالفيس Guilherme Leite Gonçalves حول الحرب في غزة، حيث يُعاد تأطيرها بوصفها تجلياً لما يسميه مؤلف المقال «التراكم المتشابك»، المرتكز إلى تفاعلات سياسية واقتصادية واستعمارية تتجاوز حدود الفعل العسكري المباشر.

في هذا السياق، تجدد نشرة حوار كوني Global Dialogue التزامها بتعزيز سوسيولوجيا عمومية وكونية، قادرة على استيعاب التعقيدات التي تفرضها التحولات المعاصرة من خلال مقاربات تعددية وحوارية وملتزمة. وبأمل هذا العدد أن يسهم في توسيع دوائر النقاش العلمي، وتعزيز شبكات التعاون البحثي، وفتح آفاق جدال و مناقشات جديدة في عالم تتشابك فيه اللامساواة والعنف والنزوح، مع آمال إمكانات المقاومة والخيال النقدي والسعي الجماعي نحو آفاق أكثر عدلاً. ■

برينو برينغيل، رئيس تحرير نشرة حوار كوني

يستهل هذا العدد الأول من المجلد السادس عشر من مجلة حوار كوني Global Dialogue مرحلةً جديدةً تتقاطع فيها استمرارية المشروع التحريري مع ديناميات التجدد المؤسسي والفكري. فبعد ثلاث سنوات من العمل المكثف والملتزم، تختتم كلٌّ من كارولينا فيستينا وفيتوريا رودريغيز مهامهما كمساعدتين تحريريتين، لقد مثلت تفانيهما، ودقتهما التحريرية، ورؤيتهما النقدية، عوامل أساسية في الحفاظ على المجلة وتعزيزها خلال فترة عصيبة بشكل خاص بالنسبة لعلم الاجتماع العالمي. و أعرب باسم هيئة التحرير عن بالغ تقديري لإسهاماتهما النوعية. وفي هذا السياق، يسعدنا الترحيب بانضمام مارسيا رانجل كانديدو، الباحثة في المعهد الجامعي في لشبونة، ISCTE - لتضطلع بهذه المهمة، تتميز مارسيا بخبرة تحريرية راسخة، وبالالتزام واضح بعلم الاجتماع العمومي، وبفضل رؤيتها التحليلية المقارنة والعابرة للحدود، لا شك أن مارسيا ستسهم باستفاضة في هذه المرحلة الجديدة من مسيرة التوجهات المستقبلية لنشرة حوار كوني.

فبعد العدد السابق، الذي كان تجسيداً جماعياً للإرث الفكري والسياسي والإنساني لمؤسس نشرة 'حوار كوني' مايكل بوراوي، يعود هذا العدد الجديد إلى بنيتها العادية. منخرطاً في مقارنة تحليلية لقضيتين محوريتين في اللحظة الراهنة، هما: تحولات المشهد الاجتماعي في إيران، والديناميات العالمية المرتبطة بهجرة العمالة.

يفتح قسم 'حديث في علم الاجتماع' العدد بمقابلة أجرتها نازنين شهروكي مع عبد المحمد (عبدي) كاظمبور، حيث تتناول المناقشات وتستعد من خلال هذا الحوار اشكاليات السوسيولوجيا الوطنية، ومسارات التغيير الاجتماعي، والتوترات المعرفية بين المقدس والعلمي، فضلاً عن الأسئلة المستجدة التي توظف تطور الحقل السوسيولوجي في إيران المعاصرة.

يلي هذه المقابلة قسم «إعادة التفكير في علم الاجتماع في إيران»، الذي أشرفت على تحريره نازنين شهروكي وريحانه جوادي، في عرض لمعالجة تحليلية معمقة للتحديات البنيوية والمعرفية التي تواجه الممارسة السوسيولوجية في سياقات تتسم بالقمع السياسي، والمرصدية المعرفية، والتنازع الثقافي. يتناول هذا القسم طيفاً واسعاً من القضايا، من بينها أهمية علم الاجتماع العمومي موقع علم الاجتماع في المجال العام، وإشكاليات مأسسة الحقل، وتحولات التعليم العالي في ظل سياسات الخصخصة، وقضية الهوية العرقية، والمسألة الإثنية، وسجلات دراسات الجندر، والقيود المفروضة على البحث النقدي. كما يضم مائدة مستديرة تجمع باحثين من سياقات جغرافية متعددة، بما يتيح إنتاج معرفة جماعية متموضعة حول إيران ومن داخلها.

وفي ظل عودة إيران إلى واجهة الاهتمام الإعلامي العالمي—غالباً ضمن مقاربات اختزالية أو مؤطرة باعتبارات جيوسياسية وأمنية ضيقة—تبرز الحاجة الملحة إلى مقاربات

< فريق التحرير

رئيسا التحرير: برينو برينغيل

محررة مساعدة: مارسيا رانجل كانديدو

محرر مشارك: كريستوفر إيفنز

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشارون: كلاوس دوري، بريجيت أولينباخر

مستشار إعلامي: خوان لياراغا

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بليرز، فيلومين غوتيريس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسا، توفان بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكوتو، سوزان ماك دانيل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانز، سيبي سكالون، نازانين شاه روكني

محررون إقليميون:

العالم العربي: (لبنان) ساري حنفي، (تونس) فطيمة الرضواني، صفوان الطرابلسي، سوار الهزلي، أحمد جماعة

الأرجنتين: ماغدا لينا ليومس، خوان باريكو، دانتى مارخيسوس

بنغلاديش: حبيب خندكر، خير شودري، بيجوي كريشنا باننيك، سابينا شارمن، سيياك كومار ساها، محمد شهيد الإسلام، عبد الرشيد، سركر سوهيل رانا، جويل رانا، هلال الدين، ياسمين سلطنة، صلاح المأمون، إكرام الكبير رانا، فارحين أكثر بويان، خديجو خاتون، عايشة صديق حميراء، عارفون رحمان، إستياق نور محيط، مخد شاهيم إكثار، سورنيا أكثار، عالم الغير كبير، تسليمه نصرين

البرازيل: فابريسو ماسيل، أندريزا جالي، ريكاردو فيسر، خوسيه غيرادو نيتو، جيسيكما مازيني مينديز

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل

الهند: رشمي جين، رنا راكاش، مانيش ياداف

إيران: ريحانة جافادي، نياشي دولاتي، سيد محمد مطلب، إلهام

شوشتاريزاد

كازاخستان: أيجل زايفوفا، بيان ساماغامبت، عادل روديونوف، ألمش تليسبايفا، كوتيش تل، المغول موسينا، أكتور إيمانكول، ماديار أديريانوف بولونيا: ألكساندرا بيرناكا، آنا تورنر، جوانا بيدناراك، مارتا بلاجيسنيسكا، أوسولا ياريكا

رومانيا: رالوكا بوبسكو، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، بيانكا ميخايلانا، ديانا موغا، لويز نوستور، ماريا فلاسيانو

روسيا: إيلينا جدرافميسولوفا، داريا خلودوفا

تايبان: وان - جو لي، تاو - يونغ لو، يو - ون لياو، بي - شو هوانغ، شين - ينغ شين، زي هاو كيرك، مارك بي - وي لاي، يون - جو لين، يون هسون تشو

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين



في «حديث عن علم الاجتماع»، تتحدث نازانين شاهرخني مع عبيد كاظميور حول الأسئلة المتطورة التي تُشكّل علم الاجتماع الإيراني.



- يستكشف القسم الموضوعاتي «إعادة التفكير في علم الاجتماع في إيران» التوترات المرتبطة بممارسة علم الاجتماع في ظلّ القمع، والمراقبة المعرفية، والتنازع الثقافي.



يتناول القسم الموضوعاتي «الاقتصاد السياسي والاجتماعي لهجرة العمالة» الدور المركزي لهجرة العمالة في إعادة تنظيم الرأسمالية العالمية.

صورة الغلاف: هانز-بيتر غاوستر، عبر Unsplash.



تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات
سايج (SAGE Publications)

< في هذا العدد:

الافتتاحية

٢

< حديث في علم الاجتماع

هوس التفاصيل والمقدّس بوصفه علمانياً: حوار مع عبدي كاظمبور

بقلم نازنين شهروكني، كندا

٥

< إعادة التفكير في علم الاجتماع في/مع/حول إيران

بين القمع والملاءمة: إعادة تفكير في علم الاجتماع من خلال عدسة إيران

بقلم نازنين شهروكني وريحانة جوادبي، كندا

٨

الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع ومأسسة اللا-مأسسة

بقلم إسماعيل خليلي، إيران

١١

بين السياسة والأرباح: الدروس الخاصة في تخصص علم الاجتماع في إيران

بقلم ريحانة جوادبي وزهراء بياتريزي، إيران

١٤

الإثنية في إيران: المسألة التي تتحاشى السوسيولوجيا الإيرانية النظر فيها: المحو، الظهور،

والحساب المعرفي

بقلم عقيل داغاغله، الولايات المتحدة الأمريكية

١٧

حيواتٌ مُنغرسَة في السياق الاجتماعي ومعرفةٌ متنازعٌ عليها:

استعادة دراسات الجندر في إيران

بقلم أشيفا علي نقيان، باحثة مستقلة، إيران

٢٠

تحت القيود: البحث السوسيولوجي حول إيران

مائدة مستديرة مع:

نفيسة آزاد، مرال لطفي، وفاطمة مقدسي (إيران)؛

محبوبه مغادم (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

لادن رحبري (هولندا)؛ رضا سهرابي، نازنين شهروكني،

وريحانة جوادبي (كندا)

٢٢

< الاقتصاد السياسي والاجتماعي لهجرة العمالة

الاقتصاد السياسي والاجتماعي لهجرة العمالة: مقدمة

بقلم كارين شاير (ألمانيا)؛ هايدي غوتفريد ورينا أغاروالا (الولايات المتحدة الأمريكية) ٢٩

الإسهامات السوسيولوجية في تحديات الهجرة

بقلم ريما أغاروالا، الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢

كيف تتصور الدولة الهندية وتنفذ الهجرة الآمنة والمنظمة

بقلم أشوين كومار، الولايات المتحدة الأمريكية ٣٤

إعادة التفكير في سلاسل الرعاية العالمية: النساء المهاجرات في الجنوب العالمي

بقلم ماريا كامبلا فيغا-سالازار، كارولينا مورينو، سويلين كاستيلانكو-مورينو، وخافيير أ.

بينيدا د، كولومبيا ٣٦

”التنمية المتحركة“ لهجرة عمالة الرعاية في الصين وسنغافورة

بقلم لين يو لينغ نج ويونهو يي، كندا ٣٨

الاستقطاب المميز لُدِّي للمهاجرين من غير الغرب

بقلم أنجو ماري بول، مصطفى يافاش، وسجين برك، الإمارات العربية المتحدة ٤٠

مهاجرون تعليميون صينيون: في الوطن، بالخارج، والعائدون

بقلم فينغ شو، كندا ٤٢

عمال الملابس الكامبوديون المهاجرون: الهشاشة والاحتجاج

بقلم تسز تشونغ لاي وكاكستون سي، هونغ كونغ ٤٥

< القسم المفتوح

الحرب كآلية تراكم متشابك: حالة غزة

بقلم غيليرمي لايت غونسالفيس، البرازيل ٤٧

”بينما يحق لعلم السوسيولوجيا الوطنية أو الإقليمية تحدي النماذج السائدة،

فإنها قد تعيد إنتاج الإقصاءات التي تعارضها -

من خلال تثبيت السياقات أو استبدال الكونية بأخرى“

عبدي كاظمبور

< هوس التفاصيل والمقدّس بوصفه علمانياً حوار مع عبيد كاظمبور

حاورته نازنين شهروكني، كندا



صورة لأبيد كاظمبور. المصدر: أبيد كاظمبور.

يزداد الجدل حول الديناميكيات العالمية لإنتاج المعرفة السوسولوجية في السنوات الأخيرة، مع اهتمام متزايد بـ«السوسولوجيات الوطنية»، و«النظرية الجنوبية»، و«التقاليد الإقليمية». تُعد إيران أرضاً خصبة لهذه المناقشات، كما تمّ بحثه في مقابلة مع الدكتور عبد المحمد (عبيد) كاظمبور أجرتها معه نازنين شهروكني، أستاذة مشاركة في الدراسات الدولية بجامعة سيمون فريزر في كندا. عبد المحمد (عبيد) كاظمبور أستاذ علم الاجتماع ورئيس قسم الدراسات الإثنية في جامعة كالجاري، والرئيس السابق للجمعية الكندية لعلم الاجتماع. يركز عمله الأخير على كيفية تداخل المقدس والعلماني في إيران الحديثة، وكيف تُعيد الهجرة تشكّل المشهد الاجتماعي. يعكس كاظمبور في هذه المقابلة المستفيضة و متعدّدة الجوانب، واقع السوسولوجيا الإيرانية - و التحديات التي تواجهها، وأسهاماتها، والسعي لتأسيس تخصص متجذر محلياً ومتفاعل عالمياً.

عبد المحمد (عبيد) كاظمبور: أعتقد أن هذا التمييز يعدّ اشكالا، سواء من الناحية الوصفية أو التوجيهية. فعلى الرغم من أن السوسولوجيات الوطنية أو الإقليمية يُحقّق لها أن تتحدّى النماذج السائدة، إلا أنها قد تعيد إنتاج الاستعدادات نفسها التي تعارضها - و ذلك من خلال تجسيد السياقات الاجتماعية والثقافية أو استبدال عالميّة بأخرى. إذ لم يعد النقد الموجه ضدّ الفكر الكوني مثار جدل اليوم، لكننا نخاطر بالوقوع في 'هوس الخصوصية' جديد.

نازنين شهروكني (نش): لقد تحدّى العديد من علماء الاجتماع فكرة «السوسولوجيا الكونية» مؤكّدين أن ما طرّح طويلاً على أنه كوني ليس في واقع الأمر سوى تقليد خاص متجذر في التجارب الأوروبية والشمالية الأمريكية. واستجابة لذلك، اتّجهت الدراسات إلى التركيز على الخصوصية - من خلال علم الاجتماع الوطني، والمناهج الإقليمية، والنظرية الجنوبية - بهدف إبراز المعارف البديلة. كيف تنظر إلى هذا التحول الفكري أو المنهجي، وما المعنى الذي يحمله الحديث عن «علم اجتماع وطني في السياق الإيراني»؟

الشمال. ولذلك، ومن هنا بالذات يُعدّ الحوار المستمر والنشط عبر المنظورات المختلفة أمرًا ضروريًا.

نازنين شهروكني (نش): من هذا المنطلق، وبما أنك تؤكد أن علم الاجتماع الوطني يتشكل من خلال الأسئلة التي يطرحها، فهل يمكنك توضيح طبيعة الأسئلة والموضوعات التي ميّزت علم الاجتماع الإيراني في العقود الأخيرة؟

عبد المحمد (عبدي) كاظمبور: لقد شهد المجتمع الإيراني تغييرات استثنائية على مدى الـ ٥٠-٦٠ سنة الماضية، ما شكل طبيعة الأسئلة التي انكبّ عليها علماء الاجتماع. تنطوي هذه التغييرات على التحديث والعلمانية السريع الذي قادته الدولة في فترة ما قبل الثورة وبروز غير المتوقع للدين بوصفه قوة سياسية وشخصية قوية خلال الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، والتي حشدت نحو ١٠ في المائة من السكان إضافة إلى الحرب الإيرانية-العراقية، التي تعد الأطول في القرن العشرين.

شهدت العقود الأخيرة كلاً من التحديث العلماني - سواء بالتخلي تمامًا عن الدين أو اعتناق شكل من الروحانية الشخصية المستقلة عن المؤسسات والطقوس والهرمية الدينية واللاهوت - ونوعًا من العلمانية التي تُخضع فيها الدين للدولة، وهو أثر غير مقصود ناتج عن دمجها ضمن الإسلام السياسي العدواني.

كما تتسم إيران بملف هجرة فريد. فهي دولة مُرسلة ومستقبلة للمهاجرين في آن واحد، حيث تستضيف نحو ٤,٥ مليون لاجئ (حوالي ٥ في المائة من السّاكنة)، في حين يعيش نحو ٨ ملايين إيراني في الخارج (نحو ٩ في المائة). تشير الاستطلاعات إلى رغبة أكثر من نصف السّاكنة في الهجرة إذا أُتيحت لهم الفرصة، مما يجعل إيران حالة نادرة لدراسة الهجرة الداخلية والخارجية في الوقت ذاته.

أخيرًا، برزت حركة نسوية مؤثرة وحقيقية في مواجهة التمييز الجندي المنهج والبطريكية الثقافية، أعادت تشكيل طبيعة الحركات الاجتماعية ونطاق ومطالبها في البلاد. وقد ساهمت هذه الديناميات المعقدة والمتقاطعة -المتماثلة في التحولات الأيديولوجية، والتغيرات الدينية، والحرب، والهجرة، والجنود- في إغناء البحث الاجتماعي وأثارت اهتمامًا بالغًا داخل إيران وبين الشتات الإيراني، خاصة في مجالات علم اجتماع الهجرة، والهوية، والجنود، ورأس المال الاجتماعي.

نازنين شهروكني (نش): ما هي في رأيك، في ضوء هذا التاريخ الديناميكي، أبرز العقبات التي تواجه تطوّر علم الاجتماع في إيران رهنًا وكيف تشكل هذه التحديات أنواع الأسئلة التي يمكن (أو لا يمكن) طرحها؟

عبد المحمد (عبدي) كاظمبور: يتمثل أحد أبرز التحديات التي يواجهها علم الاجتماع الإيراني في القيود المفروضة من الدولة على حرية البحث العلمي. فعلى سبيل المثال، يقضي الدكتور سعيد مدني، أحد أبرز علماء الاجتماع المتخصصين في المشكلات الاجتماعية، حاليًا عقوبة السجن، في حين قبعت الدكتورة فرييا عادلخاه، الأنثروبولوجية المقيمة في فرنسا، عدة سنوات في السجن قبل إطلاق سراحها. كما تم طرد العديد من الأكاديميين الآخرين من الجامعات، ومع ذلك استمر هؤلاء الباحثون في إنتاج أعمال علمية استثنائية. يرتبط بهذا التحدي أيضًا الاستمرار في سيطرة مفهوم الدولة والسياسي، على الخيال الفكري للإيرانيين، بما في ذلك العديد من علماء الاجتماع، وهو ما طغى على البعد الاجتماعي نفسه، مما حدّ من طبيعة الأسئلة البحثية والاتجاهات التحليلية المتبعة. وعلى وجه الخصوص، ثمة افتقار واضح في الدراسات التي تتناول بالبحث تمكين المجتمعات المحلية أو المبادرات المحلية في ظل عجز الدولة أو عدم رغبتها في أداء دورها المتوقع.

أولاً: تنطوي كل «خصوصية» على تنوع داخلي. فالادعاء بالتحدث باسم جميع فئاته الفرعية يُكرّر الخطأ نفسه الذي يقع فيه الفكر الكوني. إذ لا يمكن إدراج إيران وتركيا - اللتان لم تخضعا للاستعمار المباشر - بسهولة ضمن فئة الدول التي تعرضت للاستعمار سابقًا، مثل الجزائر أو الهند أو مصر. وحتى داخل المنطقة العربية من الشرق الأوسط نفسه، كما يشير إلى ذلك ساري حنفي، حيث تتباين الأجزاء الشرقية والغربية من المنطقة تباينًا واضحًا.

ثانيًا، غالبًا ما يخدم تصوير «السوسيولوجيا الوطنية» أو النظرية الجنوبية بصفتها معارضة أساسًا للأهط الشمالية أهدافًا سياسية هوية أكثر منها أهداف معرفية. وهذا قد يرفع من شأن شخصيات رمزية تفقد جذوتها الثورية مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، تستشهد راوينا كونيل بالرمز علي شريعتي كصوت رئيسي ضد الاستعمار الثقافي الغربي قبل ثورة إيران عام ١٩٧٩. ومع ذلك، تراجع تأثيره الفكري بعد ذلك بوقت قصير، مما يبيّن كيف أن المطالبات القائمة على الهوية قد تستخدم سياسيًا لكن يظلّ اسهامها ضئيلًا في استدامة المعرفة الاجتماعية.

نازنين شهروكني (نش): في ضوء مخاوفك من «فتيشية الخاص» (تقديس الخصوصيات الجزئية)، هل تعتقد أنه علينا التخلي تمامًا عن فكرة «السوسيولوجيات الوطنية»؟ وهل يُعد مفهوم ما يمكن تسميته «السوسيولوجيات الإيرانية» ذا فائدة تحليلية، أم أنه ينطوي على تعزيز الفواصل الإستيمولوجية ذاتها التي يسعى إلى تجاوزها؟

عبد المحمد (عبدي) كاظمبور: إنّ للسوسيولوجيات الوطنية وجودًا قائمًا، وينبغي أن تظلّ موجودة، ولكن ليس بوصفها كيانات نظرية منغلقة. إذ تكمن قيمتها لا في الادعاء بوجود نظريات أو مناهج فريدة، بل في إنتاج أسئلة متميزة تنبثق من الشروط الخاصة بكل مجتمع. فالسوسيولوجيا «الجيدة» تبدأ بصياغة أسئلة واضحة المعالم، ومتجذرة في السياق المحلي. وتتطلب الإجابة عنها الاستناد إلى جميع الموارد الفكرية المتاحة والاستفادة منها - شمالية كانت أم جنوبية، شرقية أم غربية - دون إقصاء أيّ منها سلفًا. فهذه الإجابات تتشكل عبر عمليات طويلة من التفاعل والتفاوض بين الأفكار والوقائع، ومن خلال حوار متبادل بين التقاليد الفكرية. وعليه، يتوجب علينا تبني موقف يقوم على اللادورية النظرية والانتقائية، مما يتيح الانفتاح على مفاهيم مستمدة من تقاليد متعددة بدلًا من تقديس نظريات بعينها أو استبعادها.

نازنين شهروكني (نش): دعني أستكمل بطرح سؤالين. أنت تشير إلى أن قيمة السوسيولوجيات الوطنية تكمن في الأسئلة التي تطرحها، وليس في تطوير نظريات متميزة. لكن وكما جادلت عالمات الاجتماع النسويات منذ فترة طويلة، لا وجود لموقف محايد: إذ تتشكل الأسئلة التي نطرحها بناءً على الأدوات المفاهيمية والعدسات التحليلية المتاحة لنا. يمكن للباراديجمات السائدة أن تمنع طرح أسئلة معينة من الأساس. من هذا المنطلق، لا يتعلق علم الاجتماع الوطني أو الإقليمي فقط بطرح أسئلة محلية، بل أيضًا بتطوير أطر بديلة تمكن من الغوص في أنواع جديدة من الاستفسار. كيف يمكنكم التعليق على ذلك؟

عبد المحمد (عبدي) كاظمبور: أتفق مع ذلك، غير أنني أرى أن الأمر يسير في الاتجاهين. فكما يمكن لما يُسمّى بالمنظورات «الكونية» أن تحدّ من الأسئلة التي نستطيع طرحها، فقد تستبعد المنظورات «الوطنية» بدورها إمكانات أخرى للبحث أو تُقضي مسارات مختلفة للبحث. كان هذا التوتر واضحًا تحديدًا في الدراسات النسوية. ففي حين أن المواقف العالمية لبعض تيارات النسوية في الشمال العالمي غالبًا ما جعلتها يغفلون عن مشكلات إمكانات نظرية بديلة نابعة من الجنوب، فإن الكثير من الوعي النسوي في الجنوب العالمي قد تشكل بالفعل من خلال التفاعل مع أجندات نسوية جذرية في

الكردية أو باللغات الأخرى داخل إيران. و يثير هذا التفاوت هذا التفاوت اللغوي والمعرفي أسئلة أوسع نطاقاً. و من هذا المنطلق، كيف ترون مكان إيران ضمن المشروع الأشمل لعلم اجتماع الجنوب العالمي، وخاصة في علاقته بعلم اجتماع الشرق الأوسط؟

عبد المحمد (عبدي) كاظمبور: أنت على صواب. هذا التدفق أحادي الاتجاه غير صحي لعلم الاجتماع الإيراني. إذ يمكن للجمعيات السوسولوجية الإيرانية الاسهام من خلال بناء روابط أكثر انتظاماً ومنهجية مع نظرائها في المنطقة وخارجها، مما يفيد الطرفين. وكما جادل مايكل بوراووي، تتشكّل السوسولوجيات الوطنية — مثلها مثل الهويات الشخصية — بشكل علائقي وتبلغ ادراك ذاتها من خلال تفاعلها مع الآخرين. أسوق هنا إفادته حيث يقول:

«لم يعد بإمكاننا اسقاط الخاص — سواء كان الولايات المتحدة أو فرنسا، الرجال أو المستعمرين — بوصفه الكوني. ومع ذلك، لا يمكننا أيضاً التراجع إلى مستنقع من الخصوصيات المنفصلة متناثرة. يجب بناء علم الاجتماع العالمي على حوار بين هذه الخصوصيات.»

بإعادة صياغة عبارة لميشيل فوكو، يكمن مستقبل علم الاجتماع في فضاءات اللقاء — حيث تلتقي أوروبا وغير أوروبا، الغرب والشرق، الشمال والجنوب، والأجزاء المتنوعة داخل كل منها، فيتبادلون التحدي وينخرطون في عمليات ترج بعضهم البعض. أعتقد أن مساهمة علم الاجتماع الإيراني في هذا المستقبل تعتمد على بناء تخصص قائم على أسئلة حقيقية ومحددة سياقياً: فلا هي سوسولوجيا أسيرة النماذج النظرية المستوردة، ولا هي مُختزلة في نزعة الاستثنائية القومية. ■

توجه كل المراسلات إلى نازنين شهروكني على البريد الإلكتروني nazanin_shahrokni@sfu.ca

أما العقبة الأخرى فتتمثل في ازدواجية منهجية: انهيار مفرد بالنظرية، أقرب إلى حدّ الهوس، مقترن بالعمل التجريبي غير النظري، وهو ما أشار إليه سي. رايت ميلز بمصطلح «التجريبية المجردة». ومن ثم، يظل علم الاجتماع الإيراني بحاجة إلى مزيد من الأبحاث التجريبية المدفوعة بالنظرية، والتي تكون متجذرة ومتينة من الناحية المفاهيمية.

أخيراً، يظل علم الاجتماع الإيراني منفصلاً إلى حد كبير عن علم الاجتماع العالمي وعن الأبحاث المقارنة - حتى مع السياقات الإقليمية أو التاريخية المشابهة مثل تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية.

مع ذلك، ثمة آليات ناشئة تربط علم الاجتماع الإيراني بالحوارات الأكاديمية الأوسع. ثمة فئة متزايدة من علماء الاجتماع الشبان، غالباً من الجيل الثاني من المهاجرين خارج إيران.. يضحون طاقة جديدة وفضولاً لدراسة المجتمع الإيراني. ورغم أن أعمالهم مُثلت بشكل متفائل أحياناً، إلا أنها كانت حاسمة في ترجمة الواقع الاجتماعي الإيراني للجمهور العالمي ورفع مستوى الظهور العالمي لهذا التخصص و تعزيز حضوره. كما أن أسهمت حركة الترجمة النشيطة داخل إيران في إتاحة الأعمال الكلاسيكية والمعاصرة في علم الاجتماع باللغة الفارسية بسرعة لافتة. ما ساهم في تشكل الخطاب الأكاديمي المحلي وأتاحت للباحثين الإيرانيين المشاركة في النقاشات العالمية - رغم أن ذلك لا يزال في معظمه على مستوى الاستقبال وليس المساهمة الفعلية.

نازنين شهروكني (نش): إن حركة الترجمة هذه مثيرة للإعجاب بالتأكيد، لكنها تسلط الضوء أيضاً على تفاوت بنيوي أعمق. حيث ظلت اتجاهات الترجمة أحادية إلى حد كبير. إذ تُترجم الأعمال المنتجة خارج إيران — وخاصة منها باللسان الإنجليزي — إلى الفارسية، بينما يترجم النزر القليل من الأعمال السوسولوجية المنتجة بالفارسية إلى لغات أخرى، كما أن هناك تبنياً محدوداً بالاعتماد على السوسولوجيات الإقليمية المكتوبة بالعربية أو التركية أو

< بين القمع والملاءمة: إعادة التفكير في علم الاجتماع من خلال تجربة إيران

بقلم نازانين شهروكني، جامعة سايمن فريزر، كندا و ریحانة جوادی، جامعة ألبيرتا، كندا

وتفسير جذورها البنيوية، والحفاظ على نقاش عام حول المستقبلات الممكنة.

لكن حتى في هذه الظروف الضيقة، تم زعزعة الاستقرار أكثر. مع إعداد هذا الندوة للنشر، شنت ضربات عسكرية أمريكية-إسرائيلية منسقة جديدة أدت إلى مقتل مدنيين بشكل عشوائي في جميع أنحاء البلاد. من بين الضحايا أكثر من ١٠٠ تلميذة تحت سن ١٢ عامًا قُتلن في هجوم مدمر على مدرسة ابتدائية في مدينة ميناب الصغيرة جنوب البلاد. أدت الغارات إلى تدمير أكبر للبنية التحتية، مما زاد من تدهور المشهد المؤسسي الهش بالفعل، وعرض الأسس الفكرية التي بُنيت وتمت الحفاظ عليها بجهد كبير على مدار أجيال من علماء الاجتماع الإيرانيين لخطر أكبر.

تُظهر هذه التطورات السياق الواجب على علم الاجتماع في إيران أن يعمل في تعاريفه إذ. يواجه الباحثون ضغوطاً من عدة اتجاهات في وقت واحد: يتسم بالقمع الداخلي الذي يقيد الاستقلال الفكري والحوار العام و من ضغوط عسكرية واقتصادية خارجية تزيد من اضعاف المؤسسات التي تقوم عليها الحياة الأكاديمية. لذلك، لا تعكس هذا الندوة على المجتمع الإيراني فحسب، بل أيضاً على الظروف التي يجب على علم الاجتماع نفسه أن يواصل المسيرة و يكون الصوت الصادر ومرآة للواقع في ظل مثل هذه الأزمات.

< تعرّض العمّال و البنية التحتية إلى الهجمات المتكررة داخل إيران و خارجها

تتجلى هشاشة هذه الظروف بوضوح في الوجود المادي للجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع المعرضة للتهديد. حيث ظل مقرها الرسمي في جامعة طهران عرضة لمراقبة الدولة المستمرة، مما يعرض الجمعية لضغوط متكررة على استقلاليتها المؤسسية. ويؤكد فشل جهودها المضنية في تأمين موقع مستقل ودائم لها على تراجع أوسع في الفضاءات الاجتماعية والعامّة. وتتزامن هذه التحديات المؤسسية مع الموجات المتكررة من الاعتقالات التي تستهدف الأكاديميين والمتجربين والباحثين، التي لا تستهدف أثرها الأفراد فحسب، بل تمتد لتقويض البنى التحتية التي تدعم الفكر النقدي. وفي هذا السياق يغدو العمل الاجتماعي محفوفًا بمخاطر شخصية جديّة. ليست هذه الضغوط وليدة اللحظة بل عميقة التجذّر في التاريخ: فلطالما نظر النظام الإيراني إلى علم الاجتماع بعين الريبة الأيديولوجية. حيث خضع مرارا إلى لموجات متكررة من إلى عمليات تأطير إسلامي بفرض منظور إسلامي على المناهج. و تطهير التخصصات و التأسيس الأمني الدائم (الأمننة).

تتداخل هذه التناقضات لتتجاوز حدود إيران إذ يواجه الباحثون الإيرانيون الأمريكيون وغيرهم من أكاديميي الشتات مراقبة متزايدة وقيوداً على التنقل في كل من إيران والمؤسسات الأكاديمية الغربية، في ظل أنظمة أمنية متشابكة تقيد التنقل والتعاون البحثي. كما تظل الشكوك التي تطل علم الاجتماع داخل إيران رهنا هذا الحقل خارجها أيضًا.



تنزل هذه الندوة حول علم الاجتماع في إيران في لحظة يواجه فيها إنتاج المعرفة في البلاد ضغوطاً استثنائية. لقد كان علم الاجتماع الإيراني دائماً محركاً بالجدل حول دوره العمومي: هل يجب أن يكون صوتاً نقدياً، أم أداة تشخيص للأزمات الاجتماعية، أم وسيطاً بين الدولة والمجتمع؟ لكن اليوم، ضاقت المساحة التي تدور فيها هذه المناقشات بشكل كبير. فقد أدت القمع السياسي، وتلجيم الأفواه الأكاديمية المعارضة في مجال عام متصدع، يرتسم بالهشاشة الاقتصادية، والعقوبات الدولية، وقيود التنقل والحصول على التأشيرات إلى تآكل البنية التحتية المؤسسية والفكرية التي تدعم الحياة الأكاديمية. تعمل الجامعات تحت قيود سياسية متزايدة، وتقلّ التمويلات البحثية، وتصبح التعاونات الدولية أصعب يوماً بعد يوم. ومع ذلك، يستمر علم الاجتماع الإيراني، مدعوماً بالباحثين الذين يواصلون تحليل وتوثيق والمشاركة في التحولات العميقة التي تشكّل مجتمعهم.

مع استعدادنا لهذا الندوة، غدا من العسير تجاهل تقلّب هذا المشهد. مرّت إيران بسلسلة من الأزمات التي تُظهر هشاشة الحياة الأكاديمية وإنتاج المعرفة. ففي يونيو ٢٠٢٥، شنت إسرائيل حرباً استمرت ١٢ يوماً على إيران، مستهدفة البنية التحتية العسكرية والمدنية في جميع أنحاء البلاد. وبعد أشهر، اندلعت انتفاضات يناير ٢٠٢٦ والتي واجهت قمعا حكومياً وحشياً استثنائياً ذهب ضحيتها آلاف المدنيين. و مع ذلك، فإنّ ما جرى من أحداث لا يضع التحاليل الآتي تناولها في زاوية الأحداث غير ذي الصلة بل يؤكّد الحاجة الماسّة إلى حدوثها. حيث أمّاط الاحتجاجات واستجابة الدولة العنيف الذي بينته [الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع](#) بالتوصيف احتجاجات لم تكن الأولى من نوعها ولا حتى غير متوقعة. حدّرت الجمعية من أن تطبيع العنف يهدد التضامن الاجتماعي والكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، تصبح علم الاجتماع أكثر—لا أقل—ضرورة: كوسيلة لتوثيق الأزمات،

مع ذلك، تظلّ ثمة تفاوتات في مستوى المرئبة، والموارد، والاعتراف المؤسسي ذات أهمية بالغة. حيث يواجه الباحثون داخل إيران، تحديات الرقابة والمراقبة والضغوط المادية، بينما يُواجه نظراؤهم خارجها أنظمة العقوبات، وقيود التأشيرات، والضغوط المؤسسية التي تفرّضها المؤسسات الغربية. يعني ذلك بالنسبة للكثير من الباحثين في الشتات، أنهم يُعاملون بالريبة في كلا المكانين حيث تخضعون للمراقبة في إيران، وللتدقيق الصارم في أمريكا الشمالية أو أوروبا، وذلك بأشكال تؤثر تأثيراً جوهرياً على حرية البحث في ما يمكن دراسته وكتابته و نشره.

وتزيد العوامل الجيوسياسية من تتفاقم هذه التصدّعات. فقد حالت العقوبات الأمريكية، دون مشاركة، أو استحالتها أحياناً: الباحثين المقيمين في إيران المشاركة في الشبكات الأكاديمية العالمية، أو تسديد رسوم العضوية في الجمعيات المهنية، أو حضور المؤتمرات. فبعد أن شكّلت الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع فضاءً حيويّاً للنقاش العمومي، أمست اليوم تواجه تحديات في الحفاظ حتى على الحد الأدنى من أنشطتها، في ظلّ تصاعد الضغوط الاقتصادية والمؤسسية. ولا تقتصر آثار مثل هذا الإقصاء على تقييد علم الاجتماع في إيران فحسب، بل تمتد لتضعف علم الاجتماع على الصعيد العالمي أيضاً، إذ تُسهم في تطبيع غياب الأصوات القادمة من سياقات خاضعة للعقوبات والمراقبة والتهميش النبوي.

< ضغوط معرفية ومنهجية ومؤسسية

تتناول المساهمات في هذه الندوة هذه الإشكاليات بالدرس من زوايا متعددة. يستكشف بعضها الظروف المؤسسية التي تتتمّ فيها ممارسة علم الاجتماع و يستكشف بعضها الآخر قضايا معرفية أساسية. ويؤطّر حواراً مع عبدالمحمد كاظمبور النقاشات الإيرانية الدائرة ضمن تأملات نظرية أوسع حول الخاصية والكونية.

تتبع مقالات كل من عقيل دغاغله Aghil Daghighaleh وشيوا علقينيان Shiva Alinaqian حالات الصمات المعرفي silences المحيطة بقضيتي العرق والجنس، مميطة اللثام عن كيف أن مركزاً معيارياً مهيماً - تشكّل عبر تداخل هرميات الجنس والعرق والطبقة - قد ظلّ لفترة طويلة يُعيد تشكيل علم الاجتماع في إيران، واضعاً المنظورات الهامشية والنسوية في موقع التهميش أو الارتباب. ولا تقتصر هذه الإقصاءات على البعد المعرفي فحسب، بل تمتد إلى البعد المؤسسي أيضاً. وفي تبين إسماعيل خليلي، تجسّد الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع ما يمكن تسميته بـ«مأسسة الأمأسسة»: أي نمط من الحياة التنظيمية يستمر فيه الطموح إلى إرساء علم الاجتماع مؤسسياً، في الوقت الذي تتعرّض فيه البُنى المفترّض أن تدعمه إلى تقويض مستمر. وتبرز تحليلاته مفارقةً مفادها أنه، في حين يُوجّه قدرٌ كبير من طاقة الحقل السوسولوجي نحو بناء صيغ مؤسسية مستقرة، تتبلور هذه الجهود ذاتها ضمن سياقات تحدّ من الاستقلالية الفعلية وتعيد إنتاج الحدود التي تسعى إلى تجاوزها.

وتظهر توترات مماثلة في الأدبيات المتعلقة بالخصخصة؛ إذ تُبين ريحانه جوادى Reyhaneh Javadi وزهره بياتريزي Zohreh Bayatrizi كيف أن خصخصة علم الاجتماع، التي جرى تصوّرها في البداية بوصفها حلّاً جزئياً لغياب الاستقلالية الأكاديمية، قد أسهمت بدلاً من ذلك في تعميق منطق النيوليبرالية القائم على السلعة، محوِّلة التعليم إلى سوقٍ لإنتاج الشهادات بدلاً من كونه منفعةً عامة.

وتمتدّ الإشكالات المنهجية التي نوقشت في المائدة المستديرة الموسومة «تحت القيود: البحث السوسولوجي حول إيران إلى الممارسة اليومية للبحث. فمن قيود العمل الميداني وغموض إجراءات الأخلاقيات البحثية، إلى التهديد بالتجريم، حيث يبرز المشاركون كيف أن البيئات المشحونة سياسياً - سواء داخل إيران أو في سياقات

و مع ذلك، فإن هذه الضغوطات تتعايش مع تحولات ذات دلالة و أثر بالغين. فقد أثار انتخاب الدكتور شيرين أحمدنيا بصفتها أول امرأة تتولى رئاسة الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع سنة ٢٠٢٥ تفاعلاً واسعاً، ممّا الاعتراف المتأخر بجهود النساء في مجال مساهمات النساء في حقل العلوم الاجتماعية، وإمكانية إعادة تشكيل الفضاء المؤسسي الذي كان تاريخياً ذكورياً في تخصص تُشكّل الطالبات الآن عموده الفكري والقوة الدافعة له. إذ يعدّ مثل هذا الانتخاب في ظلّ حالة عدم استقرار مؤسسي في حد ذاته مؤشراً بالغ الدلالة: فبينما تضعف الهياكل، تبرز مطالب جديدة بالظهور والسلطة. في ظلّ هذا التوتر، نجحت السوسولوجيا الإيرانية في ابتكار أشكال من المرونة المؤسسية، حيث يشقّ الباحثون والطلبة مساحات للحوار الفكري عبر الجامعات، والمعاهد الخاصة، ومجموعات القراءة، وشبكات الشتات.

< أهداف هذا التوليفة والأداة الاستدلالية

تسعى هذه التوليفة من الورقات إلى تحقيق هدفين رئيسيين. أولهما، إبراز حيوية الفكر في علم الاجتماع الإيراني و العوائق التي تُشكّل ممارسته، ووضع هذه المناقشات في إطار أوسع من الجهود التخصصية لإعادة التفكير في علم الاجتماع من خلال إطار عالمي بُرّاعي الجغرافيات غير المتكافئة للسلطة. وثانيهما، الاستفادة من هذه التوليفة بصفتها دليلاً استرشادياً، حيث نعرض تمييزاً بين «علم الاجتماع في إيران» و«علم الاجتماع حول إيران»، لا باعتبارها ثنائية جغرافية، بل وسيلة لإبراز الانقسامات المعرفية والمنهجية والتصدّعات السياسية التي تحيط بالسوسولوجيا.

< علم الاجتماع داخل السياق وعلم الاجتماع عن السياق: تداولات عبر الأطر المختلفة

نعني «بعلم الاجتماع في إيران»، الممارسات المهنية والبيداغوجية والبحثية المتنوعة التي تتشكل داخل الجامعات الإيرانية والجمعيات والمعاهد الخاصة والشبكات الفكرية غير الرسمية. ولا تقتصر هذه الممارسات على إنتاج المعرفة السوسولوجية فحسب، بل تشمل أيضاً تداولها من خلال صناعة ترجمة نابضة بالحياة والمحاضرات العامة، والورشات، والمساحات التعليمية شبه المستقلة التي تظّل ملتزمة بالممارسة السوسولوجية خارج إطار المؤسسات الرسمية. حيث تتكشف هذه الممارسات في ظلّ ظروف الرقابة والمراقبة والتدقيق الأيديولوجي/العقائدي والتقصّف الاقتصادي والرقابة المؤسسية الدولية، بما في ذلك اللغة، والسمعة، والحوار الجيوسياسية، و هي القيود التي تجعل البحث النقدي محفوظاً بالمخاطر وغير متساوٍ لكنها تولد في الآن ذاته استراتيجيات مبتكرة للتعاون، والبيداغوجيا، والنقاش العام.

أمّا علم الاجتماع حول إيران فنشير إلى البحوث الأكاديمية والأدبيات التي تستهدف فهم المجتمع الإيراني، بما في ذلك بنيتة الاجتماعية، وتاريخه -- رواياته التاريخية، واقتصاده السياسي، سواء من قبل باحثين من إيران أو من خارجها إذ يتمّ تداول معظم هذه الدراسات في إطار المنصات الأكاديمية العالمية، وتشكّل في تطابق مع المعايير الأكاديمية و التوقعات السائدة في التخصصات المختلفة. للإشارة قد تؤدي هذه الضغوط إلى تهميش المفاهيم، والأولويات، والمصطلحات والمفاهيم الإبيستمية التي تنشأ داخل إيران، حتى في تيسيرها تحقيق حضور دولي ونقاشات عالمية أكثر اتساعاً.

أمّا النقطة المحورية فتتمثّل في أنّ هذه التوجهات الفكرية ليست مجالات ثابتة أو فئات متعارضة. إذ تجوّل الأفكار، والأرشيفات، والحساسيات المنهجية من أساليب ونهج بحثية عبر الحدود رغم الحواجز السياسية والمؤسسية المفروضة. كما يتطوّر الباحثون ويتغيرون خلال مسيرتهم المهنية، ويتشكل عملهم من خلال توليفات متغيرة من النفاذ والقيود، والجمهور المتفاعل معهم.

مع أمّاط أوسع عبر الجنوب العالمي، حيث يواجه علماء الاجتماع أشكالاً من الحكم السلطوي، وضغوطات السوق، وعدم تكافؤ النفاذ إلى دوائر المعرفة العالمية. ومن خلال جمع هذه الإسهامات، لا نسعى فقط إلى توثيق هذه التحديات، بل أيضاً إلى دعوة القراء للنظر في الرؤى المفاهيمية والمنهجية التي تقدمها للتخصص على نحو أوسع. وبهذا المعنى، تصبح قصة علم الاجتماع الإيراني قصة عن علم الاجتماع ذاته: من حيث حدوده، وإمكاناته، ونضاله المستمر ليظل خاضعاً للمساءلة تجاه المجتمعات التي ينبع منها بدلاً من أن يكون مجرد أداة نظرية منفصلة عن الواقع.

وعليه، فإن ما نقترحه هو اتّجاه نحو سوسيولوجيا مع إيران: ينطوي على مُط من الانخراط قائم على التعاون، والتبادلية، والانعكاسية. ولا يسعى هذا المنظور إلى حلّ التوترات بين علم الاجتماع في إيران وعلم الاجتماع عن إيران، بل يؤكد على ضرورة العمل من خلالها وعبرها. كما يعترف بمركزية علم الاجتماع الإيراني - لا بهامشيته - في إعادة التفكير في المسارات العالمية للتخصص، وفي تحدي أشكال الإقصاء التي تشكل إنتاج المعرفة السوسيولوجية وتداولها.

إن مثل هذا الموقف يناهض التعامل مع علم الاجتماع الإيراني بوصفه مجرد حالة دراسية أو موضوعاً للتفحيص الخارجي. بل يؤكد أن العمل الفكري، والنضالات المؤسسية، والابتكارات المنهجية لعلماء الاجتماع الإيرانيين تمثل إسهامات حيوية في علم الاجتماع بمعناه الأوسع. وفي لحظة تُقضى فيها الأصوات الإيرانية بشكل منهجي من المحافل الدولية، فإن السعي إلى بناء سوسيولوجيا مع إيران يغدو أيضاً مطلباً جوهرياً من أجل العدالة المعرفية داخل التخصص. ■

توجّه كل المراسلات إلى نازنين شهروكني nazanin_shahrokni@sfu.ca

وريحانة جوادى javadi1@ualberta.ca

الشتات والمؤسسية التي يُدرّس فيها هذا البلد - لا تُشكّل فقط ما يمكن دراسته، بل تحدّد أيضاً الكيفيات التي يمكن من خلالها جمع البيانات وأرشفتها وتداولها.

< ممارسات تحويلية ناشئة وأمّاط انخراط مبتكرة

ومع ذلك، تُبرز هذه الندوة أيضاً الإمكانيات التي تتشكّل من داخل القيود وفي مواجهتها. فرغم تهميشهم/ن داخل المؤسسات الرسمية يواصل الباحثون النسويون إنتاج تحليلات دقيقة ومتعمّقة حول الجندر والدين وسلطة الدولة. كما تدفع الأبحاث المتعلقة بالعرق باتجاه تجاوز الأرتوذكسية القومية، مؤكدةً ضرورة إدراج الاختلاف العرقي ضمن سياقات تاريخية أوسع لتشكّل الدولة والسيادة وممارسات المقاومة اليومية. وتواصل الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع - رغم هشاشة بنيتها المؤسسية واعتمادها على الجامعات العمومية أو على دعم البلديات - توفير منصات للمؤتمرات والنشر والفعاليات الأكاديمية الموجهة إلى العموم. وفي الوقت ذاته، تُنتج الدروس الخاصة وشبه الخاصة في علم الاجتماع فضاءات تربوية هجينة تتأرجح بين المقاومة وإعادة إنتاج المنطق النيوليبرالي. وعبر هذه السياقات المختلفة، يحوّل علماء الاجتماع القيود إلى ابتكارات منهجية ومفاهيمية.

وادراكاً لهذه الإسهامات مجتمعة، فإنها تلقي الضوء على حقلٍ للسوسيولوجيا يتسم بقيود معقّدة ومتعددة المستويات، بشكل متواز مع أمّاط انخراط متنوعة وابتكارية. كما تُبرز هذه الإسهامات كيف يُعاد تشكيل هذا الحقل باستمرار من خلال التفاعل بين الضغوط البنوية والممارسات المبتكرة التي يوظفها الباحثون من أجل الصمود والتكيف والتدخّل.

< نحو سوسيولوجيا مع إيران

لا يهدف هذا الملتقى العلمي إلى رسم خريطة شاملة لعلم الاجتماع في إيران، بل إلى تموضع هذه الضغوط ضمن مجموعة أوسع من الاشكاليات ذات الصلة بهذا التخصص. إذ تتقاطع الهشاشات التي يواجهها علم الاجتماع في/حول إيران و تتشابك

< الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع ومأسسة اللا-مأسسة

بقلم إسماعيل خليلي، عضو هيئة تدريس سابق في معهد الدراسات الحضارية والسوسيو-ثقافية، ونائب رئيس الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع (٢٠٢١-٢٠٢٥)، إيران

المؤتمر السادس للتأملات النظرية والنقدية حول المجتمع
الإيراني، سبتمبر ٢٠٢٥.
الصورة: محدثة قزويني.



الأكاديمية وتمويل الأبحاث والتعيينات في الأقسام الجامعية محكومة بالاستقلال الفكري أو الجدارة العلمية بقدر ما كانت محكومة بالولاء السياسي والشبكات الشخصية والامتثال البيروقراطي. وبينما ارتفع العدد المجرّد لأقسام علم الاجتماع والطلاب، تشكلت جودة الحياة الفكرية بفعل التوتر القائم بين التوسع الرسمي وقيود الرقابة الأيديولوجية.

< تيار رئيسي متنوع ممثل بيروقراطياً وهامشياً أكاديمياً متنوع

ضمن هذا المشهد ما بعد-الثوري، أصبح علم الاجتماع الإيراني متميزاً بشكل متزايد. أنتج التفاعل بين التمحص الأيديولوجي والرسمية البيروقراطية واقتصاد الجاه في الجامعة الريعية مهنة احتل فيها الأكاديميون مواقع مختلفة - وأحياناً متباينة بشكل حاد. فقد دخل البعض المجال عبر قنوات ريعية مرتبطة بالأيديولوجية الرسمية، مستفيدين من الولاء السياسي للوصول إلى مناصب تسييرية داخل شبكات أكاديمية أوليغارشية. وبدافع براغماتي، تولى آخرون، ممن هم أقل التزاماً أيديولوجياً، أدواراً بيروقراطية سعياً وراء الأمان والتقدم ضمن القواعد القائمة للنظام.

كان هناك أيضاً أيديولوجيون متشددون - سواء كانوا دينيين أو يساريين أو قوميين - الذين وضعوا أنفسهم خارج التيار الجامعي الرئيس، مركزين على التأكيد السياسي بدلاً من البحث التجريبي المستمر. خارج النواة الأكاديمية، واصل باحثون مستقلون، من الذين

دخل علم الاجتماع إلى مشهد التعليم العالي في إيران عبر تأسيس جامعة طهران سنة ١٩٣٤، حيث بدأ غلام حسين صديغي، Gholamhossein Sadighi وهو خريج جامعة السوربون، بتدريس هذا التخصص سنة ١٩٤٠. في عقود التكوينية الأولى، كان علم الاجتماع في إيران مجالاً صغيراً ونخبوياً، تشكل بفعل التأثيرات الفكرية الفرنسية، وكان مرتبطاً بالمشروع الحدائي لبناء دولة قومية في عهد بهلوي. وظل تخصصاً ينمى بشكل كبير صلب النخبة الأكاديمية في طهران، مع نطاق مؤسسي محدود ومجتمع مهني ضيق.

أحدثت ثورة ١٩٧٩ والثورة الثقافية التي عقبها خلال سنتي ١٩٨٠-١٩٨٣ قطيعة وتوسعاً في آن واحد. إذ أعادت الجمهورية الإسلامية الجديدة هيكل النظام الجامعي بشكل جذري، وطردت أعضاء هيئة التدريس المشبوهين أيديولوجياً، وأغلقت الجامعات لإعادة تنظيمها، ودمجت التدقيق الأيديولوجي في كل مرحلة من مراحل الحياة الأكاديمية. و في هذا السياق، تعرض علم الاجتماع - على غرار العلوم الاجتماعية الأخرى - لتدقيق مكثف، حيث تمّ تطهير تيارات فكرية بأكملها وأعيدت كتابة المناهج الدراسية لتعكس القيم الإسلامية والثورية.

ومن المفارقات، أن فترة إعادة الإعمار ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، شهدت توسعاً سريعاً في التعليم العالي وزيادة هائلة في أعداد الملتحقين بتخصص علم الاجتماع. ومع ذلك، كان النمو المؤسسي لهذا المجال متجذراً بعمق في الجهاز البيروقراطي والأيديولوجي للدولة الريعية. لم تكن الترتيبات

< توطد تلاه ترسخ للأعراف

مثلت الفترة بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ مرحلة توطيد واستقرار نسبي، اكتسبت خلالها الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع مصداقية أكاديمية واجتماعية. لكن جلبت السنوات اللاحقة تغييراً جيلياً: خلال هذه الفترة، تراجع العديد من كبار الأكاديميين عن المشاركة النشطة، وواجه الوافدون الجدد - الذين غالباً ما كانوا يتنقلون في بيئة أكاديمية مقيدة - سبباً أقل للتدريب المنهجي والاندماج في الشبكات المهنية. وبينما استمر النمو الكمي، ضعفت النواة الفكرية للجمعية. ترسخت الأعراف والروتينات المؤسسية التي نشأت خلال فترة الاستقرار، مشكلة هوية كانت سابقاً فعالة في السابق لكنها أصبحت منذ ذلك الحين مقاومة للتغيير.

استند المخطط التنظيمي المبكر للجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع بدرجة أقل إلى التخطيط العلني منه إلى المعرفة الضمنية: أي العادات والافتراضات غير الرسمية لأعضائها المؤسسين. فبدلاً من تطوير بني مصممة خصيصاً للواقع الإيراني، قامت إلى حد كبير بنسخ الشكل الخارجي للجمعيات المهنية في أوروبا والولايات المتحدة. منحت هذه المحاكاة الجمعية مظهر التنظيم الرسمي، ولكن دون تكييف انعكاسي أو معايير مُقننة والتي من شأنها أن ترسي هوية مؤسسية دائمة. نتاجاً لذلك، تفتقر الجمعية إلى وثائق تأسيسية توضح رسالتها الفكرية، أو شفراتها الابتغية والعلمية، أو رؤيتها طويلة المدى. وتبقى الحوارات حول قضايا مركزية للحياة الأكاديمية - مثل الديمقراطية، أو أخلاقيات العمل الجمعياتي، أو تقسيم العمل بين المجموعات العاملة - غير مطورة بشكل كاف.

في غياب المعايير المُقننة تعمل الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع بناءً على أعراف غير مُقننة وبقرارات شخصية. هي ليست مؤسسة حديثة النشأة بقدر ما هي كيان هجين: منظمة رسمياً لكنها تفتقر إلى الفهم الذاتي الانعكاسي الذي تتطلبه الديمومة المؤسسية. تتضح هذه «اللا-مأسسة داخل المأسسة» من خلال سيرورتها الديمقراطية: نادراً ما ينخرط الأعضاء في مداوات جوهرية حول اتجاه الجمعية، والجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع غير معترف بها على نطاق واسع من قبل أعضائها كمشروع فكري وتنظيمي مشترك.

< تفوق الجاه على المسؤولية والدقة الفكرية

في الوقت نفسه، تبني الحياة الداخلية للجمعية على مفارقات. تعيد الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع إنتاج الطقوس الظاهرية للحياة التنظيمية - من مؤتمرات، انتخابات، منشورات - دون أن تحقق بالكامل الأهداف الجوهرية لجمعية علمية. وبدلاً من تعزيز التنافس الفكري الشديد حول نظريات أو مناهج أو أولويات بحثية، غالباً ما تتجه طاقاتها التنافسية نحو أسئلة تتعلق بالجاه والظهور والهوية. لقد أصبحت الدوافع الناشطة والهوية أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة، وبينما وسعت هذه الدوافع الملف العام للجمعية، فقد فاقت في بعض الأحيان مهمتها في بناء قدرة مؤسسية دائمة.

تلعب هذه الديناميكيات دورها عبر ثلاثة محاور تنافس متقاطعة: الأيديولوجي، القائم على الجاه، والمؤسسي. حيث أصبحت الانقسامات الأيديولوجية، التي كانت محجوبة يوماً ما بسبب التجانس النسبي للعضوية المبكرة، أكثر وضوحاً، وغالباً ما تتقاطع مع النشاطية

تُردوا في عمليات التطهير خلال الثمانينيات، إنتاج أعمال ذات قيمة فكرية دائمة على الرغم من افتقارهم للانتماءات الرسمية.

شمل «هامش الجامعة» أولئك العاملين في معاهد بحثية أو هيئات علمية، والذين غالباً ما انخرطوا في التواصل مع جماهير أوسع من خلال محاضرات عامة ومنشورات ومنتديات إلكترونية. كما ظهر جيل أصغر سناً من الباحثين خارج الجامعة - بعضهم أقصي من الأوساط الأكاديمية بسبب اللوائح، وآخرون تجنبوها باختيارهم - وظلوا على تواصل مع تيارات فكرية نقدية عالمية. ضم الشتات الإيراني مجموعتين مميزتين: أولئك الذين تلقوا تدريبهم في إيران لكنهم لم يتمكنوا من العودة بسبب المحظورات السياسية، وأولئك الذين ولدوا أو نشأوا في الخارج ومع ذلك انخرطت أبحاثهم بعمق مع المجتمع الإيراني. أخيراً، كان هناك «باحثون عن الهوية»: وهم خريجون لم يكن علم الاجتماع بالنسبة لهم بمثابة مهمة فكرية مستدامة بقدر ما مثل لهم وسيلة للانتماء الشخصي أو الرمزي، إذ وقر لهم الاعتراف أو المكانة أو شعورا بالانتماء بدلاً من كونه إسهاماً علمياً متواصلًا.

< إراث

لقد سبق هذا الميدان المهني المجزأ ومتعدد الطبقات تأسيس الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع، لكنه شكل بشكل حاسم ثقافتها وسياساتها الداخلية. وقد صَمِن التعايش بين هذه التوجهات المتنوعة، التي تتراوح بين الولاء البيروقراطي والاستقلال الراديكالي، وبين الانخراط الفكري العالمي والتماهي الشخصي البحث، أن تكون الحياة المؤسسية للجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع متمسكة بالتعددية والتوتر. مهدت هذه الآراث الطريق لما يمكن تسميته «مأسسة اللا-مأسسة»: وهي ثقافة مهنية يغلب فيها مظهر الحيوية العلمية على الإنتاج المعرف الفعلي.

< بين الشكل والمضمون

وفقاً للمعايير الرسمية، أحرزت الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع تقدماً ملحوظاً نحو المأسسة: فقد نمت عضويتها، ووسعت مؤتمرها السنوي، وزادت من ظهورها في النقاشات العامة. وقد اتخذت الخطوة الأصلية والحاسمة نحو التنظيم المهني الرسمي سنة ١٩٩١، عندما أسس سبعة عشر عالماً اجتماعياً إيرانياً، تدرب أغلبهم في أوروبا والولايات المتحدة، الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع. خلال مرحلتها التكوينية، طورت الجمعية الإيرانية تنظيمياً داخلياً أكثر هيكلية. وبالإضافة إلى الوظائف الإدارية، مثل التنظيم المتطور لمؤتمراتها ومنشوراتها، أنشأت مجموعات عمل تتماشى مع مجالات فرعية مختلفة لعلم الاجتماع. ومع ذلك، فإن العديد من هذه المجموعات عملت دون تركيز محدد أو أهداف واضحة.

ما يبرز هنا هو مفارقة يمكن وصفها بـ «مأسسة اللا-مأسسة». فغالباً ما تعمل الجمعيات العلمية بطرق تفضل الشكل على المضمون: ويصبح الأداء المتعلق بإنتاج المعرفة من خلال المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات في حد ذاته مقياساً للشرعية، بينما يبقى التوليد الفعلي لرؤى جديدة ثانوياً. بهذا المعنى، لا تتشكل غيرية الحكم (Heteronomy) عبر الاعتماد على قوى خارجية فحسب، بل أيضاً من خلال رُوْتِنَة (Routinization) الممارسات التي تحاكي العمل الفكري دون أن تتمم بالضرورة نتائج ملموسة.

متنوعة؛ الاستقلال التشغيلي، للسماح لهذه المجموعات بوضع أجنداتها الجوهرية؛ واستمرارية المؤتمرات الدورية، الموجهة نحو البحث المرتكز على المشكلات بدلاً من الأجندات القائمة على الهوية أو الجاه. يشير التحول التدريجي نحو أوراق مؤتمرات أكثر توجهاً نحو المشكلات إلى انفتاح لمثل هذا التغيير، مع إمكانية تعزيز تعاونات تمتد إلى ما بعد الحدث نفسه. ويشير التحول التدريجي نحو أوراق بحثية لمؤتمرات أكثر توجهاً نحو المشكلات إلى انفتاح محتمل على مثل هذا التغيير، مع إمكانية تعزيز أشكال من التعاون تمتد إلى ما بعد الحدث ذاته.

< التحدي القادم

تعكس الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع اليوم آرائاً متعددة الطبقات: علم الاجتماع النخبوي وعلم الاجتماع المتأثر بالخارج في فترة ما قبل الثورة؛ الانقطاعات الأيديولوجية وعمليات التطهير في ثمانينيات القرن الماضي والتوسع الريعي-البيروقراطي في عقود ما بعد الحرب والثقافة الفكرية المجزأة بشكل متزايد في الوقت الحاضر. لقد أسهم هذا التاريخ الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع في حيويتها وتقلبها في آن معاً: قاعدة عضوية واسعة تمتد من الموالين البيروقراطيين إلى المثقفين المستقلين والأكاديميين النقاد الملتزمين عالمياً، ولكن دون فهم ذاتي مشفر أو ثقافة حوارية ديمقراطية مستدامة.

لا يتمثل التحدي القادم في النمو العددي أو الظهور العام، وإنما في تنمية العادات والمعايير والبنى التي تُمكن الجمعية من أن تصبح أكثر من مجرد مجموع فوائدها. بعبارة أخرى، إن المهمة هي تجاوز مفارقة الشكل بلا جوهر: تحويل الأداء إلى ممارسة، والمظهر إلى إنتاج علمي حقيقي. إذا تمكنت الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع من ترسيخ نفسها في التعددية والمداولة الديمقراطية والاستقلال الفكري، فقد تحول هجانتها إلى مصدر قوة جماعية. بدون هذا التحول، فإنها تخاطر بالبقاء جمعية في الشكل لا في الجوهر: مؤسسة تتسم بمظهر متماسك، ولكنها في الواقع متشرذمة. المسار الذي تختاره سيحدد الفصل التالي من الحياة الجماعية لعلم الاجتماع في إيران. ■

توجه كل المراسلات إلى إسماعيل خليلي esmaeil.khalili@gmail.com

وسياسات الهوية. يعكس التنافس القائم على الجاه الثقافة الأكاديمية الأوسع نطاقاً في إيران، حيث يُسعى إلى المناصب القيادية من أجل تحقيق رأسمال رمزي بدلا من المسؤولية الفكرية. وفي الآن نفسه، يبقى المحور المؤسسي غير مطور: على الرغم من الندوات والمؤتمرات، تظهر الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع القليل من الأدلة عن التنافس العلمي - من مناقشات حول النظريات أو المنهجيات أو أجندات البحث - التي يمكن أن تدفع نحو إرساء مجتمع بحثي متين.

هذه الأزمات ليست داخلية فحسب، بل تتعزز بفعل نقاط الضعف النبوية في النظام الجامعي الإيراني في ذاته و المتمثلة في الإعداد الأكاديمي غير المتكافئ قبل وجود الجمعية، ومحدودية الإرشاد داخل الجامعات، وهيمنة المنطق الريعي والتكتلات الأكاديمية الأوليغارشية. تلقي هذه النمط مجتمعة، الضوء على مفارقة جمعية موجودة رسمياً، ظاهراً للعلن، ومتوسعة كميّاً، ومع ذلك لا تزال تكافح لتوطيد أساس فكري ومؤسسي دائم، مما يجعل مسارها المستقبلي بمثابة سؤال مفتوح.

< آفاق مستقبلية

في خضم اللبس المؤسسي الذي يكتنف الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع، بدأت تظهر فرص للتحويل. انطلقت مجموعة صغيرة ولكنها متنامية من الباحثين النقاد، غالباً ما يفتقرون إلى امتيازات تمتعت بها الأجيال السابقة، في الانخراط بعمق مع الفكر العالمي النقدي، وتقاوم السعي الهويوي وراء الجاه، يناضل هؤلاء الباحثون من أجل بناء ذوات أكاديمية مستقلة عن الهيمنات السائدة. تبقى التزاماتهم، المتجذرة في الممارسة الديمقراطية والتعددية الفكرية والانعكاسية المؤسسية، هامشية داخل الثقافة السائدة للجمعية، لكنها مع ذلك تشير إلى سبل محتملة للتجديد.

ثمّة عدة ركائز مترابطة والتي تعد أساسية لكي تتوطد هذه التيارات: الديمقراطية، لتوجيه الهجانة نحو المداولة عوضاً عن الانقسامات الفئوية والتعددية، حتى تضمن أن تعكس مجموعات العمل توجهات

< بين السياسة والأربام: دروس خصوصية في علم الاجتماع في إيران

بقلم ريحانه جوادي وزهره بياتريزي، جامعة ألبرتا، كندا



ل طالما شكّلت القوى الخارجية والداخلية والدولية، سواء السياسية أو الاقتصادية، التدريس الجامعي والبحث لفترة، وغالباً ما كانت آثارها بناءً وهدامة على حدّ سواء. ففي العقود الأخيرة، جعل نقص التمويل، واعتماد نماذج تمويل نيوليبرالية، وتسييس التدريس والبحث، الجامعات في العديد من الدول تولى أولوية للتدريب المهني وللأبحاث التي تتوافق مع أولويات الدولة أو أولويات القطاع الخاص. أما على الصعيد التعليمي، فبيّدت التوجّه نحو منح الشهادات المصغّرة (micro-credentialism)، والدورات الجماهيرية المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs)، والتعليم القائم على نيل الشهادات - إلى حدّ ما - استجابة لهذه الضغوط السياسية-الاقتصادية الأوسع نطاقاً، مما أدى بدوره إلى سلّنة التعليم العالي أكثر فأكثر، وإضعاف التعليم الرسمي في الفصول الدراسية، وتقليل قيمة العديد من مجالات التعليم والبحث العلمي.

كتب على اللافتة: «كلية العلوم الاجتماعية، جامعة طهران». في هذه الصورة الملتقطة عام ٢٠٠٩، تظهر اللافتة القديمة موضوعةً في زاوية من باحة الكلية، ومستندةً إلى بوابة متضررة. الصورة: ريحانه جوادي.

أحياناً تقوِّض هذه الاتجاهات العامة الديناميات القائمة سابقاً في

<<

مثل التجار. وما هي البضاعة؟ الفكر [الاجتماعي] هو البضاعة؛ الفكر لا علاقة له بوضعنا الاجتماعي والاقتصادي.» (المستجوب رقم ٥).

< فضاءات عمومية مضادة، تابعة ومخصصة

وفقاً لنانسي فريزر تعمل هذه المساحات كـ «مجالات مضادة تابعة» (subaltern counterpublics): وهي منديات شبه مستقلة حيث تنخرط الأصوات المهمشة في خطاب نقدي خارج عن سيطرة الدولة. يأتي المشاركون من خلفيات أكاديمية متنوعة، وتشمل دوافعهم الاستكشاف الأكاديمي، والإحباط السياسي، والتشبيك، والهروب من ضغوط الجامعة. يرى العديد أن هذه الدروس هي بمثابة ملاذ فكري، لا سيما خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بعد قمع حركة الاحتجاج الأخضر) Green Movement) لسنة ٢٠٠٩، والتي أثرت بشكل كبير على الجامعات. بالنسبة لعلماء الاجتماع المستعدين سياسياً، توفّر الدروس الخصوصية، في آن واحد، التزاماً أكاديمياً ودعماً مالياً، بينما يقوم الأساتذة الجامعيون ذوو الدخل المستقر أيضاً بتدريس هذه الدروس، معتبرين إياها مساحات أكثر حرية للتعبير عن الآراء النقدية.

على الرغم من أنها تتطلب الحصول على تراخيص حكومية، تسمح المعاهد الخاصة بنقاشات أكثر انفتاحاً مقارنة بالجامعات. يستمتع الطلاب بدنياميات القوى الأقل تشدداً، خلافاً للتراتبيات الهرمية الصارمة في الجامعات. يعتبر البعض هذه المعاهد مصادراً للجاء الفكري، ولا سيما معهد پرسش (Porsesh) الذي لم يعد قائماً، والذي كان يتمتع برأسمال رمزي كبير ورأسمال اجتماعي نخبوي في أوج ازدهاره. كما تجذب الدروس الخصوصية الطلاب الذين يبحثون عن فرص تعلم مع أساتذة من خارج جامعاتهم.

غالباً ما ينتقد المشاركون في الدروس الخصوصية برامج علم الاجتماع في الجامعات لكونها غير فعالة، مما يدفعهم للبحث عن بدائل. بينما تحظى الدروس الخصوصية بمزيد من المشاركة، تتباين الآراء حول جودتها. البعض يُقدّر المعرفة المتخصصة التي تقدمها (الدروس الخصوصية)، بينما يشعر آخرون أن ما تقوم به هذه الدروس هو مجرد المتاجرة بالفكر، وأنها لا تقدم شيئاً يذكر مما هو غير متاح للعموم. يرى النقاد خطر تسليع الفكر نفسه، وتحويل العمل النظري المعقد إلى محتوى قابل للتسويق من أجل الاستهلاك الفردي.

توفّر العديد من الدروس الخصوصية فضاءً فكرياً للطلاب الباحثين عن عمق نظري يتجاوز المناهج التعليمية المحدودة في الجامعات، على الرغم من أن النقاد يرون أنها غالباً ما تمجد الفكر الغربي دون النظر في علاقته بالسياق الإيراني. شبه أحد المشاركين التجربة بالتنفيس الروحي، حيث يشعر المشاركون بالإثراء الفكري دون تعلم جوهري. وقد شبه أحد المستجوبين التجربة بالتطهير الروحي، حيث يشعر المشاركون بالثناء الفكري دون اكتساب علم جوهري. وقد دافع ذلك المستجوب عن التعليم الجامعي الرسمي، معتبراً أنه يعرض الطلبة للبحث الاجتماعي في إيران، على عكس التركيز النظري المنفصل في العديد من الدروس الخصوصية.

< الآثار

تقدّم الدروس الخصوصية بديلاً متنازلاً عليه ولكنه حيوي للبيئة الأكاديمية التقييدية في إيران. يرى البعض أن هذه الدروس تقوّض الجامعات من خلال تقديم بدائل عالية الجودة، وبالتالي تضعف النشاط الطلابي داخل الأوساط الأكاديمية. في المقابل يعتبر آخرون الدروس الخصوصية ضرورة للحفاظ على خطاب سوسيولوجي مستقل في بيئة أكاديمية خاضعة

السياقات المحلية، كما تُعزّزها في أحيان أخرى. ففي حالة إيران، التي نرکز عليها هنا، أدت الرقابة السياسية، ونقص التمويل، وسياسات التوظيف التي تفضل الولاء الأيديولوجي على الجدارة الأكاديمية، إلى تقييد تدريس علم الاجتماع لفترة طويلة. من ناحية أخرى، دفع النشاط الطلابي باتجاه تحسين جودة التعليم وحرية تبادل الأفكار منذ بداية القرن الحادي والعشرين. فقد نظّم الطلاب حلقات قراءة حول مواضيع شائعة أو محظورة، وكوّنوا دروساً خصوصية مع أكاديميين مستعدين سياسياً. وهورور الوقت، أصبح هناك أيضاً دروس مجانية لتعالج الفجوة في جودة التعليم الجامعي ولتقدم منصات تعليمية بديلة.

يستكشف هذا المقال دروس علم الاجتماع الخصوصية في إيران، محللةً أصولها، وبنيتها، والمشاركين فيها، وجودتها المصوّرة، وأبعادها السياسية والأكاديمية الأوسع نطاقاً. إنّ هذه الدروس تُصوّر الديناميات المزدوجة للسلعة والمقاومة في الأوساط الأكاديمية. وقد وظّفنا جملة من المناهج، شملت الدراسات الأرشيفية، والبحث على شبكة الإنترنت، ومقابلات نصف-موجهة مع ٢٨ طالباً ومدرّساً من ثمانية معاهد خاصة تقدّم دروساً في علم الاجتماع. تُظهر دراستنا أنه على الرغم من أنّ بعضاً من هذه التطورات الحاصلة خصوصاً بإيران، إلا أنها تتماشى في جوانب معينة مع التحولات الأوسع نطاقاً في التعليم العالمي في جميع أنحاء العالم، وخاصة فيما يتعلق بسلعة المعرفة. ومع ذلك، في السياق الإيراني، تمثل دروس علم الاجتماع الخصوصية أيضاً مساحة لمقاومة محتملة ضد القيود التي تفرضها الدولة.

< الدروس الخصوصية: من حلقات القراءة إلى الاستغلال الربحي

لظالم كان هناك حلقات قراءة وسلاسل محاضرات في إيران. ومع ذلك، ظهرت دروس علم الاجتماع المجانية بشكل رئيسي في القطاع الخاص خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في معاهد تعليمية مثل پرسش ورخداد تازه (وهما معهدان بارزان في طهران). كما بدأت الجمعيات الأكاديمية، بما في ذلك الجمعية الإيرانية لعلم الاجتماع، في تقديم دورات مجانية. تتنوع المواضيع المطروحة عبر هذه المنصات بين مواضيع نظرية متخصصة ورائجة (مثل: فينومينولوجيا الروح، ودريدا في صيدلة أفلاطون) والمنهجيات التطبيقية (مثل: تحليل الخطاب، وبرنامج NVivo للتشفير). تجسّد هذه المعاهد شكلاً من أشكال «التعليم في الظل» (التعليم الموازي)، حيث تشتغل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرسمية ولكنها تشكل بدوافع ومنطقيات مختلفة.

تقوم العديد من الدروس الخصوصية على المحاضرة، وتقتصر المشاركة فيها على عدد محدود من الطلاب، لا تتضمن مناهج دراسية أو تقييمات أو فروضاً دراسية. تصدر قلة من هذه المعاهد شهادات، التي تُستخدم أساساً من قبل المتقدمين لمرحلة الدكتوراه لدعم طلبات ترشحهم. تشكل رسوم الدورات التي تختلف بشكل واسع، إلى جانب الدخل المحدود من تسجيلات الحصة، مصدر ربح لهذه المعاهد. ورغم وجود الحوافز المالية، إلا أن معاهد علم الاجتماع الخاصة ليست عالية الربحية. فمن بين المعاهد الثمانية التي حددها، أفلس اثنا.

ليس مفاجئاً أن تولى المعاهد الخاصة أولية للمواضيع الراجحة، منخفضة التكلفة، والقائمة على المحاضرات. في البداية، كانت هذه المواضيع النظرية الراجحة تحظى بجمهور مضمون ضمن الشريحة المثقفة في المراكز الحضرية الكبرى مثل طهران، التي تضم العديد من الجامعات الكبرى وحيث ازدهرت الأوساط الفكرية لفترة طويلة. لكن لهذه الدروس منتقديها أيضاً. أشار أحد المستجوبين في المقابلات إلى أن الدوافع الربحية تدفع المعاهد الخاصة إلى إعطاء منصة أوسع للنقاشات النظرية الغربية المتخصصة: «هذه المعاهد هي من تضع الأجندة. إنها أعمال تجارية قوية وتشتغل

إيران، تنشأ الدورات المدفوعة من النزاع السياسي ونقاط الضعف الكامنة في الأوساط الأكاديمية التي تخضع لسيطرة الدولة. في البداية، عملت كمساحات فكرية للنقاش النظري، لكنها الآن تتضمن تدريباً قائماً على المهارات وشهادت تعزز الآفاق الأكاديمية والشغلية.

< استنتاج

تمثل دروس علم الاجتماع الخصوصية في إيران أكثر من مجرد تكيف مع السوق؛ فهي تحتل مساحة متنازعةً عليها حيث تلتقي السلطنة بالمقاومة. كشكل من أشكال «التعليم الموازي» (أو «تعليم في الظل»)، تعكس هذه الدروس المنطق النيوليبرالي القائم على الشهادت، بينما تخلق في نفس الوقت مجالات مضادة للخطاب العام لتحدي سيطرة الدولة والامتثال الفكري. تعكس هذه الاستجابات المخصصة للقيود السياسية النظامية تحولات أوسع يشهدها التعليم العالي الإيراني، حيث تضعف المؤسسات العمومية بسبب نقص التمويل، والتدخل الأيديولوجي، وتفاقم اللامساواة.

ينبغي أن تدرس الأبحاث المستقبلية كيف يؤثر صعود وسائل التواصل الاجتماعي كموقع للمشاركة الفكرية على ديناميات المعرفة العمومية، معيداً رسم الحدود بين التعليم الرسمي وغير الرسمي. قد توسع منصات التواصل الاجتماعي من علم الاجتماع العمومي، وقد تمدد نطاق الخطاب النقدي إلى ما وراء الفصول الدراسية، إلا أنها تتاجر بالمعرفة بشكل متزايد من خلال العلامات التجارية والتكسب المادي من المحتوى. ويبقى السؤال مفتوحاً ما إذا كان هذا التحول يساهم في ديمقراطية النفاذ إلى الرؤية السوسيولوجية أم ببساطة يعيد إنتاج منطق السوق في شكل رقمي. ■

توجّه كل المراسلات إلى ربحانه جوادي javadil@ualberta.ca

وزهره بياتريزي bayatriz@ualberta.ca

لسيطرة الدولة. هم يرون أن الجامعات جامدة للغاية ولا يمكن تغييرها، مما يجعل المساحات الفكرية الخارجية ضرورية. ويرى بعضهم أن الدروس الخصوصية هي بمثابة منصة جديدة، وإن كانت معيبة، للالتزام النقدي: «إذا أغلقت هذه المعاهد، ما البديل؟ ستسيطر الدولة على كل شيء» (المستجوب رقم ٢٣).

تكشف الدروس الخصوصية كذلك عن توترات بنيوية أعمق داخل نظام التعليم العالي في إيران، خاصة فيما يتعلق بمسألة الإصلاح والشرعية المؤسسية. بينما يعتقد البعض أن المنافسة من القطاع الخاص تضغط على الجامعات من أجل التحسين، ويخشى آخرون أن تكون هذه المعاهد بمثابة مصدر إلهاء، يسمح للدولة بالتهرب من الإصلاح. بالنسبة للعديد، تقدم دروس علم الاجتماع الخصوصية بديلاً متنازعةً عليه ولكنه حيوي للبيئة الأكاديمية التقييدية في إيران.

إن التأثير السوسيو-اقتصادي للدروس الخصوصية جدير بالملاحظة أيضاً. فقد أعادت عقود من التغييرات التي يحركها السوق تشكيل مشهد التعليم العالي في إيران، مما جعل الوصول إليه تراتبياً بشكل متزايد. فقد أصبح القبول في الجامعات الكبرى الممولة من الدولة تنافسياً للغاية ومفتوحاً قابلاً للتلاعب من قبل الأسر ذات الدخل الأعلى. بالإضافة إلى ذلك، بينما من المفترض أن تقدم هذه الجامعات تعليماً مجانياً، تم بشكل متزايد إيجاد واستغلال ثغرات لفرض رسوم. إن تراجع الجودة التعليمية في الجامعات العامة وصعود الدورات الخاصة المدفوعة يعززان عدم المساواة القائمة ويقيدان بشكل أكبر النفاذ إلى تعليم ذا جودة.

في العديد من البلدان، ينشأ الاعتماد على الشهادات المصغرة (micro-credentialism) عن الضغوط التي تمارسها الشركات على الجامعات. في

< الإثنية في إيران: المسألة التي تتحاشى السوسولوجيا الإيرانية النظر فيها

بقلم أغيل داغاهله، جامعة شمال كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية

خريطة التنوع الإثني في إيران، وتُظهر المجموعات الرئيسية. الصورة: Ethnic Groups in Iran، إعداد Mapper 01، ويكيبيديا كومنز، بموجب رخصة CC BY-SA 4.0.



الثورات الإيرانية، أو نضالات النساء، أو الحركات الاجتماعية، أو التي تتناول التحدّيات السياسية والاجتماعية التي تواجهها إيران - تميل إلى إغفال العرقية كفتة تحليلية تميّز التجارب الاجتماعية في إيران. فمعظم هذه الدراسات تتناول موضوعاتها من خلال مفهوم «الشعب الإيراني» الموحد، متغافلة بذلك عن التنوع العرقي كعامل بنوي يؤثر في تشكيل الواقع الاجتماعي. هذا التجاهل ليس عشوائيًا، بل تركز على مفهوم «الشعب الإيراني» الموحد، بينما تُهمّش العرقية أو تُستبعد تمامًا. في هذا الإطار، بل حتى تُختزل بدلاً من اعتبارها بعدًا بنويًا يشكّل التجارب اليومية للمجموعات المختلفة. مركّزة على مفهوم «الشعب الإيراني» الموحد،

يعود هذا التغافل إلى المنظورات القومية التي تصور إيران كأمة متجانسة تاريخيًا وثقافيًا. في هذا الإطار، تُعتبر العرقية مجرد اختلافات ثقافية سطحية وليس بعدًا بنويًا يشكّل التجارب الاجتماعية. تعتمد هذه الرؤية على روايات مجيدة عن إيران القديمة وأسطورة الأصل الآري لتبرير الوحدة الوطنية ورفض فكرة التفتت الوطني. وبالتالي، يُنظر إلى إدراج العرقية كمحور تحليلي لفهم الواقع اليومي في

تعد قضية الإثنية في إيران السر المفضوح والموضوع المحظور في منظورات علم الاجتماع الإيراني السائد و مناهجه. فإيران موطن لمجموعة متنوعة من المجموعات العرقية تضمّ الفرس، والأكراد، والأتراك، والعرب، والبلوش (Baloch) على أراضيها. و حيث يشكل الفرس الأغلبية في الهضبة المركزية، تتوزع المجموعات العرقية الأخرى في المناطق المحيطة. تتداخل هذه الانقسامات العرقية مع الاختلافات الدينية، حيث يسيطر الإسلام الشيعي على المناطق المركزية، بينما تنتشر المجتمعات السنية بشكل أكبر في المناطق المحيطة. وحتى هذا الوصف الموجز يثير تساؤلات سوسولوجية ذات دلالة والتي يمكن تحليلها من خلال عدسة علم الاجتماع من بينها كيفية تأثير هذه التمايزات والتقاطعات العرقية والدينية على التجارب الاجتماعية. ومع ذلك، فإن الدراسات الأكاديمية حول إيران تتغافل بشكل مفاجئ عن هذه التجزئات، رغم أهميتها الواضحة.

على الرغم من التزايد الملحوظ في الأدبيات المتخصصة حول الإثنية في إيران، والتي سأستعرضها لاحقًا، فإن الدراسات الاجتماعية العامة - سواء تلك التي تتناول

إيران على أنه غير ذي صلة، بل وخطير، لأن الاعتراف بالعرقية قد يعزز الانقسامات ويهدد صورة الأمة الموحدة.

يعود هذا الإغفال إلى المنظورات القومية التي تصور إيران كأمة متجانسة تاريخيًا وثقافيًا. في هذا الإطار، تُعتبر الاثنية مجرد اختلافات ثقافية سطحية وليس بعدًا بنيويًا يشكل التجارب الاجتماعية. تعتمد هذه الرؤية على روايات **مجد إيران القديمة والسردية القائمة على أسطورة الأصل الآري** لترير الوحدة الوطنية ورفض فكرة التصدع الوطني. وبالتالي، يُنظر إلى إدراج الاثنية كمحور تحليلي لفهم الواقع اليومي في إيران على أنه غير ذي صلة، بل وخطير، لأن الاعتراف بها يُخشى أن يرسخ تلك الانقسامات مما قد يُقوّم ما يُنصّر ككلٍّ موحّد.

أما أكاديميًا فيميل الباحثون النقديون إلى الغدراك بشكل أكبر بكون الأمة الإيرانية بناءً حديثًا، مثلها مثل أي دولة-أمة أخرى في التاريخ العالمي. ومع ذلك، لم تحظ الاثنية داخل هذا التقليد، باهتمام بالغ كونها بعدًا بنيويًا في الحياة الاجتماعية والسياسية الإيرانية، على الرغم من أن بعض الدراسات الحديثة بدأت في تناول هذه الثغرة. على سبيل المثال، تضمّنّت مقالة حديثة **لكاديفار وآخرين ٢٠٢٥** الاثنية بوصفها بعدًا في تحليل موجات الاحتجاجات الأخيرة في إيران. ومع ذلك، تظلّ هذه المقاربة هامشية وغير سائدة.

وبالنظر إلى جذور هذا التغافل المنهجية لا يعتبر هذا الصمت التحليلي عشوائيًا، بل هو متجذر في موضوع علم الاجتماع الإيراني نفسه. حيث تشكّل هذا الحقل تاريخيًا تحت تأثير التقاليد الفكرية الفارسية الشيعية من الطبقة الوسطى، التي تميل إلى تعريف الأمة من خلال ثقافة ولغة وتجربة المرتفعات المركزية الإيرانية، متجاهلةً بذلك التنوع في الواقع الاجتماعي. يصبح هذا الإغفال أكثر أهمية عند النظر إلى تداخل الاثنية والدين، حيث أن العديد من المجموعات العرقية في الأطراف سنية وغير فارسية. بالإضافة إلى اختلاف مسارات المجموعات الطرفية في علاقتها بالدولة المركزية الإيرانية. على سبيل المثال يحتفى بتأسيس الدولة الإيرانية الحديثة في المركز كأصل بناء لأمة الموحدة، لكن في يُنظر إليه في الأطراف على أنه **فقدان للحكم الذاتي**. و ينسب الأحر ذاته على الثورة الإسلامية (١٩٧٩)، التي ركزت على الهوية الشيعية، والتي أدت أدت إلى مقاومة وشدّت من قمع العنيف في المناطق السنية.

يمكن بسهولة توسيع قائمة الأمثلة بشكل مستفيض، غير أن الفكرة الأساسية تظل قائمة: حيث تظلّ المنظورات القادمة من الهامش—أو ما يسمّى المؤرخ الإيراني **آراشي خازاني بروي من الهامش** بعيدة عن دائرة الضوء في هذا الحقل من الدراسات. إذ لا يعزى هذا الغياب ببساطة إلى صعوبة التوفيق بين هذه المنظورات، ولا إلى نقص في الاستعداد الفردي لفهم العالم الاجتماعي من منظور الفئات المهمشة. بل يكمن الإشكال الأعمق أنّ الرؤية المنبثقة من الأطراف غالبًا ما تبدو غير قابلة للتصوّر ضمن أطر معرفية متجذّرة في مركز الفارسي الشيعي. حيث إن المنظور الطرقي يظل غير قابل للتخيل من قبل تلك التي ترسخت في مركز السلطة والمعرفة ويكمن في صميم ذلك كله، بطبيعة الحال، بُنى أعمق من علاقات القوة، أو جُلّ تناولها في الوقت الراهن.

< غالبًا ما يُنظر إلى الاثنية في إيران باعتبارها إشكالية أو حالة مرضية بدلاً من فهمها كأحد الأبعاد البنوية للتفاوتات

على الرغم من هذا الصمت التحليلي الأوسع، فقد تطوّر حقل دراسة الاثنية في إيران بوصفه مجالاً ضيقًا ومنفصلًا، وإن كان أخذًا في النمو. يعتمد جزء كبير من الأبحاث حول الاثنية داخل إيران، على منظور موجه نحو السياسات العامة إذ تُؤطر الاثنية باعتبارها «مشكلة» أو تهديدًا وجوديًا لوحدة الدولة، ينبغي رصده واحتواؤه أو تحييده. ويتنقل الباحثون بين الجماعات الاثنية كما لو كانوا يدرسون مناطق خطر، و يستمرّون في تقييم مستويات الانتماء الوطني، و فحص مدى توافق الانتماءات الاثنية مع الهوية الوطنية أو تباعدها عنها، وما إذا كانت تشكّل تهديدًا في لحظة معيّنة.

وتُهيمن على هذا الحقل موضوعات مثل النزعة الانفصالية، والتماص الوطني، والمركزية الاثنية (qawmgerayi) (القومية/القوم-غراي). وتذهب بعض الدراسات إلى إنكار وجود الاثنية أصلًا في إيران، معتبرةً إياها أسطورة تُنتجها النخب أو قوى خارجية تسعى إلى زعزعة استقرار البلاد. بينما تتعامل دراسات أخرى معها بوصفها أزمة قيد التشكّل أي تهديدًا كامنًا للسيادة، أو «مرصًا آمنًا» (bimāri-ye amniati) ينبغي تشخيصه ومعالجته، أو بؤرة محتملة لصراعات مستقبلية، أو تحديًا آمنًا يتعيّن إدارته. وهكذا، فإننا إزاء سوسولوجيا **تري بعين الدولة** على حدّ تعبير جيمس سكوت، James Scott في سعيها إلى جعل الجماعات الاثنية قابلة للقراءة والإدارة لأغراض الضبط والسيطرة، بدلًا من فهمها وفق شروطها الخاصة.

وبالتوازي مع ذلك، برزت أعمال أكثر نقدية وتأويلية، تحلّل الكيفية التي تشكّلت بها سياسات التي استهدفت الاثنية في إطار مشاريع أوسع لبناء الدولة. وبدلًا من تأطير الاثنية بوصفها ظاهرة مرضية ينبغي التحكم فيها، تضع هذه الدراسات الهوية الاثنية ضمن سياقات تاريخية تتعلق ببناء الأمة، والاندماج القسري، والتنمية غير المتكافئة. حيث تتناول هذه المقاربات كيفية إسهام خطابات الدولة ومؤسساتها في إنتاج التهميش عبر آليات مثل التجانس اللغوي، وقمع تواريخ الأقليات، وأمننة المجتمعات غير الفارسية. كما يسلب بعض الباحثين الضوء على أشكال المقاومة اليومية، من خلال دراسة كيفية تفاوض الأقليات الاثنية مع السرديات المهيمنة للهوية الوطنية، أو إعادة صياغتها أو كيفية تحديها. تشير إلى عملية بلورة—وإن بشكل لا يزال محدودًا—رصيد من الدراسات الإمبريقية **الدراسات الإمبريقية التي تستكشف الفوارق الاثنية** في مجالات التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، مثيرة سؤالًا إشكاليًا لم يُحسم بعد إلى حدّ كبير مفاده: هل تمثّل الاثنية محورًا من محاور **عدم المساواة في إيران المعاصرة**.

< تتشابك الاثنية مع صراعات ممتدة عبر الزمن

لا تزال هناك فجوات مهمّة قائمة. وأولها فجوة مفاهيمية: إذ تظلّ الاثنية مفهومًا ملتبسًا في السياق الإيراني، ما يدفع بعض الباحثين إلى استبدالها بمصطلحات مثل «الأقلية» تفاديًا للتوترات السياسية والنظرية. ويشير مصطلح «الأقلية» عمومًا إلى الهامشية العددية أو التبعية البنوية، لكنه يقلّ اهتمامًا بالأسئلة الإشكالية، مثل: كيف تُعرّف الجماعة الاثنية؟ وأين نرسم حدودها؟ وكيف نتجنّب تجوهر الهويات؟ ويتيح هذا التحول للباحثين متابعة ما يسميه روجرز بروباكر «الاثنية دون جماعية» (كما يظهر في **أعمال إيلينغ** وهو ما قد يسهّل تحليل التهميش دون استدعاء ادعاءات الهوية الجمعية أو تحديات السيادة.

ومع ذلك، يظلّ السؤال قائمًا: ماذا تعني «الاثنية»—حتى عندما تُصاغ بحذر أكبر بوصفها «أقلية»—في السياق الإيراني؟ وتزداد أهمية هذا السؤال عند تطبيق أطر نظرية غريبة دون إخضاعها لنقد كافٍ؛ إذ تميل هذه النظريات إلى التركيز على الهوية والاختلاف الثقافي أو الحدود الرمزية، لكنها تولي اهتمامًا أقل بكثير لمسألة السيادة بوصفها مسألة تاريخية. ففي إيران، لا تتعلّق الاثنية بمجرد التمايز الثقافي، بل تتشابك مع صراعات طويلة الأمد حول سيادة الدولة، والسيطرة على الأراضي، وعمليات الإدماج القسري للمناطق الطرفية.

وتتركز الجماعات الاثنية الرئيسة في البلاد—الأترك، والأكراد، والبلوش، والعرب، والتركمان—في ما يُعرف عادةً بـ«الأطراف»، أي المناطق البعيدة جغرافيًا عن طهران والهضبة المركزية. وقد عرفت هذه المناطق ومجتمعاتها تاريخًا من الحكم شبه الذاتي وتوترات ممتدة مع الدولة المركزية؛ إذ إن إدماجها في الجسد السياسي للدولة الإيرانية اقتزن بحملات عسكرية، وسياسات استيعاب قسري، وأشكال من ضبط السكان. ومع ذلك، كثيرًا ما تُستبعد هذه التاريخيات من التحليلات المعاصرة للاثنية، الأمر الذي يجعل من الصعب الإحاطة بالتعقيد الكامل لديناميات الاثنية في الحاضر.

< يسمح إدراج التاريخ القبلي ضمن سوسولوجيا الاثنية بفهم كيفية تأثير الإرثات التاريخية على تشكيل الواقع الراهن

< ضرورة البحث الإمبريقي الذي يعترف بتعدد التجارب المعيشة

ومع ذلك، يتوجب فهم الإثنية—بغض النظر عن الإطار النظري—أساساً إمبريقياً. فلا بد من دراستها كظاهرة حية، تفاوضية، ومتأصلة في السياق، تتشكل عبر الممارسات اليومية والدلالات المتنازع عليها. ما يستدعي انخراطاً إثنوغرافياً طويل الأمد. غير أن مثل هذا البحث يواجه قيوداً شديدة في إيران بسبب الحواجز السياسية والبيئية. حيث خلقت أمانة الإثنية مناخاً من الخوف والرقابة الذاتية. ويواجه الباحثون والمشاركون خطر اتهامهم بالانفصالية أو التآمر ضد الأمن القومي. ويصبح العمل الميداني محفوفاً بالمخاطر، كما أن المؤسسات نادراً ما تدعم الأبحاث التي تتحدى السرديات السائدة.

إن وضع الإثنية في جوهر العمل السوسولوجي يلزم السوسولوجيا الإيرانية بمواجهة أشكال الإقصاء الموجودة ضمن الحقل الاجتماعي، ومواجهة التصورات الوطنية السائدة، وكذلك الاقرار بالتنوع والتعددية في التجارب الحياتية. كما يدعو مسألة وضع دراسة الإثنية في قلب الدراسات السوسولوجية إلى مزيد ترسيخ فهم الدولة الإيرانية—دولة تتشكل ليس فقط بالثورة والأيدولوجيا، بل أيضاً من خلال الجغرافيات المتنازع عليها، والتواريخ الطرفية، والصراعات حول السيادة. ■

توجه كل المراسلات إلى أغيل داغاهله على البريد الإلكتروني aghil.daghagheleh@unco.edu

من المؤكد أنه قد تمّ **توثيق** توسّع الدولة نحو الأطراف، لا سيما في الأدبيات المتأثرة بدراسات التابع. حيث تتبّع هذه الأعمال العنف الذي مارسته الدولة والمقاومة المحلية، وعادةً ما يُؤطّر ذلك ضمن ما يُعرف بـ«السياسة القبلية». ومع ذلك، ظلّت دراسات السياسة القبلية والإثنية منعزلة عن بعضها: فاقترنت الأولى على التاريخ، بينما ركّزت الثانية على الحاضر. لكن يخفي هذا الانفصال الكيفية التي يشكّل بها الإرث التاريخي الواقع الراهن. إن ردم هذه الفجوة من شأنه أن يفتح آفاقاً مفاهيمية جديدة تكون رادفاً لـ **الدراسات الإثنية في إيران** -

وقد بدأت مجموعة صغيرة لكن متنامية من الدراسات بالقيام بذلك بالفعل. بالاعتماد على **التواريخ الطرفية لتشكيل الدولة**، فقد وضعت هذه الأعمال في تساؤلاتها اشكالية. **طبيعة الدولة الإيرانية ذاتها** متفحصة حلقات من التهجير القسري، والمحو الثقافي، والعنف الرسمي، ومعرضةً على أن بناء الدولة لم يقتصر على التحديث فحسب، بل شمل أيضاً منطق الهيمنة الاستعمارية. ومن هذا المنظور، يشبه توسّع إيران في أطرافها الإثنية مشروعاً استعمارياً استيطانياً، تمثّل المقاومة ضده ممارسة ديكونيالية. يزعزع هذا التشكّل الجديد النماذج السائدة ويطلب بإدماج التاريخ القبلي في سوسولوجيا الإثنية.

< حيواتٌ مُنغرسَةٌ في السياق الاجتماعي ومعرفةٌ متنازعٌ عليها:

استعادة دراسات الجندر في إيران

بقلم أشيفا علي نقيان، باحثة مستقلة، إيران

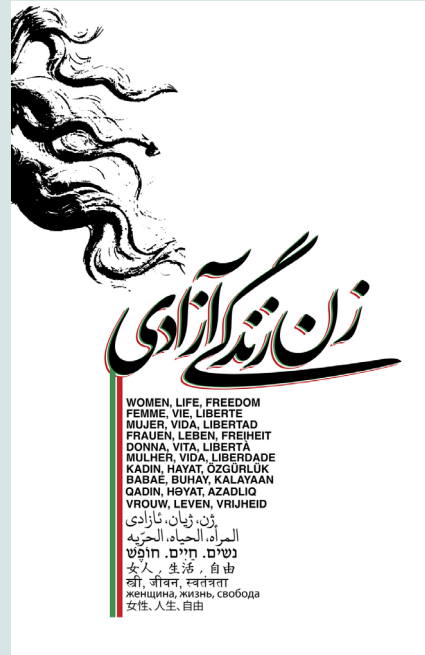
< تسلسل تاريخ دراسات الجندر في إيران: تخصصٌ حقلٌ معرفيٌّ مؤسس من أعلى الهرم المؤسسي

سعى إلى فهم رهانات الممارسات التعليمية في دراسات الجندر في إيران، يستوجب وضعها ضمن التاريخ المحلي لهذا الحقل المعرفي. لم تنشأ دراسات الجندر في إيران ضمن بيئة أكاديمية حرة أو مستقلة، بل تطورت في سياق كانت فيه العلوم الاجتماعية خاضعة لقيود مشددة ومراقبة سياسية. ولا يزال ظل "الثورة الثقافية" - وهي إعادة هيكلة للجامعات في الفترة الممتدة بين ١٩٨٠ و١٩٨٣ - يُشكّل الحياة الأكاديمية في إيران حتى اليوم حيث خضعت أقسام العلوم الإنسانية خضعت أقسام العلوم الإنسانية لمراجعة دقيقة، وأعيدت صياغة المناهج الدراسية، بينما خضعت التخصصات التي يُنظر إليها على أنها محتملة للإثارة أو الإخلال بالنظام لرقابة مشددة. ففي سياق هذا الظروف المشحونة بالشك والريبة، ولدت دراسات الجندر.

في بدايات القرن الحادي والعشرين، أُطلقت هذه الدراسات رسميًا كمشروع تابع للدولة. حيث أدخلت برامج "دراسات المرأة" في الجامعات الكبرى. ومنذ البداية، لم يكن الهدف تنمية نقد نسوي، بل ضبط حقل معرفي كان حضوره الاجتماعي يزدتد تدريجياً. ومع توسع النشاط النسوي ودخول النقاشات حول الجندر إلى المجال العام، سعت الدولة إلى احتواء هذه الديناميات عبر تحديد الإطار الذي يمكن من خلاله دراسة "قضايا المرأة". وهكذا تحوّل التخصص إلى آلية لتوجيه الاهتمامات الاجتماعية نحو أطر قانونية-إدارية و متمحورة حول الأسرة، بدلاً من فتحها أمام البحث النقدي.

أما في الحوزات العلمية الإسلامية، فقد اتخذ هذا التوتر شكلاً أكثر وضوحاً. إذ دخلت النظريات النسوية إلى هذه الفضاءات اللاهوتية، ولكن ضمن حدود الفقه الإسلامي فقط. وقد استُخدمت لا لإعادة التفكير في الهرميات الجندرية، بل لتثبيت "الأدوار الطبيعية"، أو الدفاع عن الحدود العقائدية، أو مواجهة المعارضات الدينية. وهكذا، تداولت المفاهيم النسوية في كل من الجامعات والحوزات، لكنها بقيت محكومة بشروط تُفرغها من قدرتها التحويلية.

وقد تعززت هذه الخيارات المؤسسية عبر النظام المعرفي الأوسع الذي يضبط العلوم الاجتماعية. إذ هيمنت الوضعية والمناهج الكمية الكلاسيكية على الهرمية المؤسسية، ما حدّد ما يُعتبر معرفةً شرعيةً، وجرى تهميش المقاربات القائمة على التجربة المعيشة أو التجسد بوصفها "غير علمية". وقد انسجم هذا التراتب مع رغبة الدولة في تخصص منزع السياسة وذو فائدة إدارية.



رسم توضيحي: يونسو.

ع لى مدى ثماني سنوات قمّت خلالها بتدريس مقررات في دراسات الجندر، والإثنوغرافيا، والسرديات في جامعات طهران، ظلت تجربتي الشخصية متداخلة باستمرار مع القيود المؤسسية والسياسات اليومية. لم تكن اقاتلي من منصبي كمدرّسة سنة ٢٠٢٢ -تزامنا مع اللحظة ذاتها التي اندلعت فيها انتفاضة "المرأة، الحياة، الحرية (جينا)" - مجرد قطعة شخصية، بل أماطت اللثام عن ارتباط إنتاج المعرفة النقدية حول الجندر في إيران بعلاقات القوة وأشكال المقاومة اليومية. في هذه الظروف، تصبح حتى القرارات البيداغوجية الصغيرة - مثل دعوة الطلاب إلى كتابة إثنوغرافيات موجزة، أو التركيز على الخبرة المعيشة بوصفها معرفة، أو مناقشة النظريات النسوية العالمية إلى جانب السرديات المحلية - أفعالاً سياسية بعمق. فهي تترك التوقعات المؤسسية الذي تحصر قضايا الجندر ضمن أطر قانونية-إدارية أو ضمن سياسات الأسرة "الآمنة".

وبالتالي، ليست قاعة الدرس فضاءً أكاديمياً محمياً، بل هي فضاء يتقاطع فيه منطق الدولة التأديبي مع رغبة الطلبة في فهم حياتهم الخاصة. إذ لم تقم عملية إبعادي عن التدريس سوى كشف ما كان العديد من المدرسين يدركونه أصلاً ألا وهو إن معرفة الجندر في إيران معرفة هشّة، لأنها تنبثق من الحياة اليومية، لا على الرغم منها.

< في ظل قصور بنوي: المعرفة الشعبية والمقاومة من القاعدة تفتح آفاقاً جديدة

وخارج إطار الجامعة، طوّرت ناشطات حقوق النساء، والعاملات في المنظمات غير الحكومية، والنسويات الكرديات والبلوش والمهاجرات، وغيرهنّ كثير، أطراً تحليلية تستند إلى التجربة المعيشة بدلاً من المناهج الرسمية المعيارية. وقد مهّد هذا التراكم النضالي الطويل للتحوّل العميق الذي أعقب انتفاضة "جيناء".

انطلقت هذه اللحظة من كردستان إيران، وقدمت وعياً نسوياً جديداً: تقاطعياً، ما بعد استعماري، وعابراً للحدود. حيث استند هذا الوعي إلى عقود من التنظيم بين النساء الكرديات والبلوشيات والعرب والمهاجرات اللواتي واجهن أنظمة متداخلة من البطريكية، والعسكرة، والتهميش الإثني، والحرمان الاقتصادي. وقد أدت نضالاتهن إلى تفكيك مركزية النسوية الطهرانية، وكشفت عدم انفصال الجندر عن الإثنية، والطبقة، والعنف، والهيمنة الاستعمارية.

إن هذا الوعي النسوي الناشئ متجذر محلياً، لكنه منفتح على شبكات العنف والتضامن العالمية. وهو يدرك أن النضالات في روجهات وسيستان-بلوشستان تتقاطع مع فلسطين وأفغانستان، وأن مطلب الحياة والكرامة مطلب عابر للحدود بطبيعته. وهو بذلك يدعو دراسات الجندر إلى التحرر من أصولها التي صاغتها الدولة، وإعادة بنائها حول أشكال التضامن القادمة من القاعدة، وحول المعرفة التي تنبثق من الأجساد والمجتمعات وطرائق البقاء اليومية.

< الحاجة إلى سوسولوجيا قائمة على التجربة المعيشة وموجّهة نحو التحول الجماعي

في ضوء ذلك، لا يمكن اعتبار إبعادي عن التدريس حادثة فردية، بل هو عرض لصراع أوسع حول من يملك حق إنتاج المعرفة، وما هي أشكال المعرفة المسموح باننتاجها وهو تذكير بأن استعادة دراسات الجندر تتطلب وضع السرد، والرعاية، وأشكال البحث المتمركزة حول التجربة المعيشة في صميم هذا الحقل، بدلاً من إبقائها على الهامش.

لا تبدو الممارسة النسوية من هذا المنظور، بديلاً عن دراسات الجندر، بل إعادة توجيه لها. فهي تقترح أخلاقيات إقليمية للتضامن تربط بين نضالات الأقليات، والأفغان، والفلسطينيين، دون إنتاج هرميات للمعاناة. وفي هذا السياق، تصبح دراسات الجندر ممارسةً وصلية قائمة على الإصغاء، والترجمة، وإظهار العوالم المهمشة؛ وهي إبستمولوجيا متموضعة لكنها عابرة للحدود، ومتجذرة في السياق لكنها قادرة على الحركة والتنقل بين التخصصات والحدود الوطنية والهويات المختلفة. إذ لا يستند مستقبلها إلى الاعتراف المؤسسي بقدر ما يعتمد على قدرتها على إنتاج وممارسة سوسولوجيا من أجل الناس، متجذرة في التجربة المعيشة وموجهة نحو التحول الجماعي. ■

توجّه كل المراسلات إلى شيفا علي نقيان على sh_alinaghian@yahoo.com

¹ الحوزات العلمية الإسلامية هي مؤسسات تعليمية دينية تقليدية في العالم الإسلامي، خاصة في المجتمعات الشيعية، متخصصة في تدريس العلوم الإسلامية، خاصة في الفقه والأصول، والعقائد، والتفسير، والحديث؛ واللغة العربية؛ والمنطق؛ والفلسفة. تعتبر الحوزات العلمية الإسلامية من أقدم الأنظمة التعليمية الدينية المستمرة حتى اليوم. المترجمة.

غياب بنوي آخر ساهم في تشكيل الميدان حيث أدّى استبعاد نظرية الكوير Theory Queer تقريباً بشكل كامل، التي وُضعت في هامش عميق، سواء على المستوى القانوني أو الأكاديمي على حد سواء إلى منع دراسات الجندر من تطوير تحليلات تقاطعية تربط بين الجندر والجنسانية والرغبة والأنساب والتجسّدات غير المعيارية. وفي الوقت ذاته، هيمنت النسوية الليبرالية الأنغلوفونية-المستوردة دون القاعدة الاجتماعية التي أنجبتها-على الميدان، مما ضيّق آفاق التخصص والإقتصر على التوجّه نحو اهتمامات فردية وطبقية وسطى. وعلى الرغم من عدم كفاية هذا الإطار لمعالجة الظروف الهيكلية التي تشكل حياة الأقليات والنساء المهمشات، إلا أنه كشف عن تحديات داخل السياق الطبقي الأوسط التي لا تزال دون حل: استمرارية التقليل من قيمة العمل الإنتاجي والرعاي، والهشاشة القانونية، وتأنيث الفقر. وعليه، خلقت هذه القوى مجتمعة تخصصاً حاضراً في اسمه، لكنه محدود في مضمونه: تخصص واجب عليه الآن مواجهة الفئات المهملة واللامساواة المستمرة داخل نواته المفترضة.

مع ذلك، ورغم ضيق المجال الأكاديمي، ظلّ التخصص متفاعلاً اجتماعياً، فقد لقي صدى اجتماعياً. ورغم غياب توطّد دراسات المرأة بالكامل داخل الجامعة، إلا أنها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالنشاط النسوي منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والحلقات الأدبية، والحملات، وأعمال المقاومة اليومية الصامتة، أنتجت النساء أشكالهن الخاصة من التحليل والنقد. و حيث كانت هذه المعارف الشعبية قائمة ضمن توتر مع الهياكل الأكاديمية المفروضة من الأعلى.

لقد أنتج هذا التاريخ تخصصاً تشكّل تحت تأثير قوتين متضادتين: الرقابة من الأعلى والمقاومة مناقضة لقد حدّدت هذه الديناميكية المزدوجة-المتتمثلة في السيطرة الحكومية والابتكار النسوي-مسار دراسات الجندر في إيران، وظلّت تفتح آفاقاً لإعادة التفكير في حدود المعرفة الاجتماعية نفسها

< من التنظيم إلى الاستعادة: إعادة تشكيل دراسات الجندر في إيران

ففي مواجهة القيود المؤسسية التي ظلّت تُطوّق هذا التخصص لوقت طويل، عملت الباحثات والباحثون النسويون، والطلبة، والنشطاء -غالباً بصمت وتحت مخاطر شخصية - على استعادة الفضاء المعرفي الذي أقصوا منه. إذ تجلّت هذه المقاومة داخل قاعات التدريس، في طبيعة الأعمال التي كان الطلاب يختارون كتابتها؛ و في سرديات تتناول أعمال الرعاية، والعلاقات الحميمة، والتنقل، وأشكال التنظيم الدقيقة التي تُشكّل الحياة الجندرية اليومية. ولم تكن هذه النصوص مجرد تمارين أكاديمية، بل كانت أشكالاً من إنتاج المعرفة المُقاومة التي تُعطلّ عمليات تطبيع الحقل وإخضاعه.

< تحت القيود:

البحث السوسولوجي حول إيران
مائة مستديرة

الصورة: هانز-بيتر غاوستر، عبر Unsplash.

يؤث هذه المائة المستديرة ستة من علماء الاجتماع العاملين على إيران، ومتموضعين ضمن حقول أكاديمية وسياقات مؤسسية متباينة عبر مواقع جيوسياسية مختلفة. وعلى الرغم من توحدهم ضمن تكوينهم التخصصي في علم الاجتماع، يسهم المساهمون بوجهات نظر متباينة، تتشكل من خلال تموضعهم داخل إيران وخارجها، مما ينتج عنه معرفة تتجاوز الحدود الوطنية واللغوية والمؤسسية.

تستعرض هذه المائة المستديرة ثلاثة أسئلة منهجية مركزية، في استجلاء للتحديات والابتكارات والمعضلات الأخلاقية المرتبطة بإجراء البحوث السوسولوجية حول إيران. ورغم تنوع مواضيع أبحاثهم — التي تشمل الحياة الحضرية، والسياسات التعليمية، والنشاط الرقمي، والعدالة البيئية — يتقاسم

فطيمة مقدسي: أجادل هنا بأن أفكار نفيسة بشأن صعوبة الوصول إلى بيانات موثوقة حول قضايا المرأة تتوافق مع تجربتي الخاصة في دراسة صنع السياسات الاجتماعية. غير أن العوائق التي واجهتها في عملي لا تتعلق بقدر كبير بالمحرمات الثقافية، بقدر ما ترتبط بقيود مؤسسية راسخة تُشكّل هذا الحقل من داخله. يعتمد صنع السياسات الاجتماعية على تفاعل مستمر بين الباحثين وصناع القرار، إلا أن هذه العلاقة في إيران تبدو ضعيفة على نحو ملحوظ. فسيطرة المقاربات التجريدية ذات الطابع الفلسفي، إلى جانب محدودية الطلب من قبل صانعي السياسات على البحوث التجريبية، أدت إلى عزل الباحثين وفصل عملية إنتاج المعرفة عن الفعل السياسي. وقد انعكس هذا الانفصال على أبحاثي حول عدم المساواة التعليمية وخصخصة التعليم العام، حيث واجهت مراراً عوائق منهجية متعدّدة.

أولاً، تبرز إشكالية النفاذ إلى البيانات على المستوى الجزئي. إذ يتطلب تحليل عدم المساواة التعليمية بفعالية توافر بيانات تعكس السياقات الفردية والأسرية والبيئية للطلاب. غير أن مثل هذه البيانات في إيران نادرة، وغير متسقة في تقاريرها، وغالباً ما تتوفر فقط على المستويين الوطني أو الإقليمي. كما أن الآليات الرسمية للوصول إلى بيانات تفصيلية عبر مؤسسات مثل وزارة التربية والتعليم تكاد تكون غائبة أو غير فعّالة، مما يدفع الباحثين إلى الاعتماد على قنوات غير رسمية وشبكات شخصية—وهي ممارسات تفتقر إلى الاستدامة وتثير إشكالات أخلاقية.

ثانياً، يُشكّل تحكّم الحكومة في بيانات المسوح عائقاً كبيراً. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، أُجريت العديد من المسوح الوطنية واسعة النطاق، إلى جانب دراسات اتجاهات أصغر حجماً، بتمويل من مؤسسات عامة. إلا أن البيانات الناتجة عنها تظل غير متاحة للباحثين المستقلين، الأمر الذي يكرّس احتكاراً للبيانات الميدانية ويسهم في تفاقم ندرة المصادر الموثوقة في العلوم الاجتماعية الإيرانية. أخيراً، يشهد الوصول إلى الحقل البحثي ذاته تقييداً متزايداً. فحتى في الحالات التي يُمنح فيها الباحثون تصاريح رسمية من الجهات المعنية، غالباً ما تُواجه محاولات إجراء ملاحظات ميدانية داخل المدارس، أو مقابلات، أو غيرها من أدوات جمع البيانات، بعوائق بيروقراطية أو بنوع من الريبة. ويُعامل الوسط التعليمي بوصفه فضاءً حساساً سياسياً، مما يجعل تنفيذ أبسط أشكال العمل التجريبي أمراً بالغ الصعوبة. ونتيجة لذلك، يُضطر الباحثون إلى الاعتماد على الوثائق أو التحليل الثانوي، وهو ما يحدّ من نطاق البحث النوعي وعمقه.

إن هذه القيود لا تُحدّد فقط طبيعة الأسئلة التي يمكن طرحها، بل تؤثر أيضاً في إمكان إنجاز بحوث سياساتية ذات معنى، قائمة على الأدلة، في السياق الإيراني. لادان رهبري: أ طرح هنا بعداً إضافياً يتمثل في العمل البحثي من خارج إيران، لفأنا مثل فاطيمة، واجهت تحديات تتعلق بالبيانات غير المتاحة أو غير المكتملة، لكن المسافة المؤسسية التي تصفها تتخذ أشكالاً مختلفة عندما يعمل الباحث من خارج الوطن، دون إمكانية النفاذ الآمن أو السهل إلى الميدان. فإجراء الأبحاث من خارج إيران يضيف تعقيداً منهجياً من. يمكنني تقديم مثال على ذلك من عملي حول الخطابات الرقمية للمقاومة والمعارضة. ففي دراستي لخطابات المقاومة الرقمية خلال انتفاضة «المرأة، الحياة، الحرية»، واجهت صعوبة تحليلية في التمييز بين نقد الإسلام باعتباره ديناً ونقد النظام السياسي. كما أشير إلى محدودية أدوات البحث عن بُعد، وعدم إمكانية اعتبار الشتات ممثلاً للمجتمع الإيراني ككل، مما يفرض الاعتماد على استراتيجيات بديلة مثل القراءة التعاونية (collaborative interpretation) وتقنيات التحقق من الأعضاء (member-checking).

في أحد مشاريعي البحثية الحالية، أقوم بتحليل منشورات تويتر باللّغة الفارسية

المساهمون في هذه المائدة المستديرة جميعهم التزاماً بالمنهجية النقدية والميدانية، وبمقاربة بحثية تتسم بالرصانة، والنزعة النقدية، والإنعكاسية حيث يتناول كلّ منهم المسارات المعقدة للبحث في المجتمع الإيراني، في ظل الحقل السياسي المعقد، والمحو المعرفي، والقيود المؤسسية، والتسلسلات العالمية لإنتاج المعرفة. وفي ما يلي إجمال وصف المساهمين:

نفيسة آزاد باحثة اجتماعية مقيمة في إيران، يتركز عملها على الجندر والحياة الحضرية من خلال اعتماد المناهج النوعية. **مارال لطيفي**، باحثة في إيران تدرس الهامشية الحضرية (urban marginality) والمعاناة الاجتماعية (social suffering)، وتبحث في الحراك الاجتماعي التنازلي في طهران. **محبوبة مقدم**، طالبة دكتوراه في جامعة إلينوي (الولايات المتحدة)، تستند في أبحاثها إلى النظرية النسوية العابرة للحدود (transnational feminist theory) لدراسة نشاط الشباب و ممارساتهم، والجماليات، والذاتية السياسية (political subjectivity). **فاطمة مغادسي**، باحثة في التعليم والسياسات الاجتماعية في إيران، تدرس خصخصة التعليم، وعمالة الأطفال، ومبادرات مكافحة الفقر. **لادن رهبري**، أستاذة مشاركة في علم الاجتماع بجامعة أمستردام (هولندا)، تستكشف الخطاب (الرقمي) وسياسات الجندر والمقاومة. **ورضا سهرابي**، طالب دكتوراه في جامعة كارلتون في أوتاوا (كندا)، يبحث في سياسات البيئة وندرة المياه.

يتناول هؤلاء الباحثون مجتمعين ثلاث قضايا محورية ألا وهي كيفية التعامل مع القيود المنهجية لدراسة إيران في ظل المراقبة وتقييد النفاذ، والأطر الأخلاقية التي توجه عملهم في ظل الحساسيات السياسية والمخاطر وكذلك كيفية تشكّل ديناميات القوة العالمية لشروط وتراتيبات إنتاج المعرفة. وقد طرحت ربحانة جوادي ونازنين شهركني هذه الأسئلة و قامتا بتأطير النقاش وتوجيه الحوار.

ربحانة جوادي ونازنين شهركني: لنبدأ بالتحديات التي تُشكّل إمكانية البحث ذاته. فيما تتمثل أحد أبرز العوائق المنهجية التي واجهتموها أثناء إجراءك لأبحاثكم حول إيران، وكيف تعاملتم أو تكيفتم معه؟ وما هي الدروس المستفادة الأوسع التي تقدمها هذه التجارب حول ممارسة علم الاجتماع في سياقات سياسية مقيدة أو غير شفافة؟

نفيسة آزاد: تركز أبحاثي الحديثة على تقاطع قضايا المرأة، حيث أعتمد مقاربات نوعية لاستكشاف الخبرات المعيشة للنساء. وقد تشكّل هذا المسار البحثي في ظلّ عائقين مستمرّين: محدودية النفاذ إلى البيانات الموثوقة وفضاءات البحث الميداني، والحساسية السياسية المرتفعة المرتبطة بقضايا المرأة في إيران.

إذ لا يزال النفاذ إلى بيانات موثوقة يُعدّ تحدياً جوهرياً في مجال البحث الاجتماعي عموماً، ولا سيما تلك المقترنة المرتبطة بالجندر. إذ إنّ العديد من الإحصاءات الأساسية—مثل تلك المتعلقة بحالات إحراق الذات أو ما يُعرف بجرائم "الشرف"—تكون غالباً مصنّفة أو غير متاحة للباحثين وخاضعة لرقابة مؤسسية صارمة. ولمواجهة هذه القيود، اعتمدتُ استراتيجية تقوم على التثليل المنهجي للبيانات (data triangulation)، باستخدام مصادر رسمية وشبه رسمية من خلال الجمع بين البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي الإيراني والأرقام المنشورة من قبل مؤسسات شبه حكومية أو خاصة لاستخلاص رؤى جزئية رغم القيود المفروضة. أمّا التحدي الثاني فيتمثل في توسّع الفجوة بين الثقافة الرسمية والثقافة العامة، والتي أدت إلى تآكل كلّ من إمكانية البحث المستقل المُنجز على نطاق وطني وبنيتها، رغم وجود بعض المعاهد التي تتيح فرصاً بديلة خارج الجامعة. ورغم القيود الموضوعية المفروضة، فإن الابتكار المنهجي والتركيز على مجالات متاحة مكّناها من إنتاج بيانات نوعية عميقة ذات دلالات سوسيولوجية أوسع.



المكتبة الوطنية الإيرانية.
المصدر: ويكيبيديا كومنز.

ثمة بالتأكيد استراتيجيات بديلة لرفع هذه التحديات، مثل الاعتماد على أساليب تعاونية مثل «القراءة المشتركة» و«التفسير التعاوني»، بالإضافة إلى تقنيات «التحقق من الأعضاء». ومع ذلك، وعلى الرغم من قيمة هذه الأساليب، فإنها لا يمكن أن تحل محل الدقة والشمولية التي يوفرها استطلاع ميداني متين وتمثيلي داخل إيران. قد تساهم أساليب التحقق عن بعد في الحد من بعض الغموض التفسيري، لكنها لا يمكن أن تحل المشكلة بشكل نهائي. هذا المثال ليس إلا واحداً من بين العديد من القيود والتحديات المنهجية التي يجب علي الاعتراف بها والعمل على تجاوزها في سياق أبحاثي.

محبوبة مغادم: مواكبة لاهتمامات لادان بشأن مسألة البعد عن الميدان والقيود المفروضة بسبب قيود السفر، وجدت نفسي مضطرة إلى إعادة تعريف مفهوم «الحضور في الميدان و في قلب الأحداث». حيث تمثل أحد أكبر التحديات المنهجية التي واجهتني أثناء دراسة دور جيل الزاد Gen Z في حركة «المرأة، الحياة، الحرية» في عدم قدرتي على السفر إلى إيران وإجراء العمل الميداني المباشر. فقد حجب هذا القيد عني فرصة النفاذ إلى التفاعلات اليومية والمحاورات غير الرسمية التي تعد أساسية للبحث الإثنوغرافي.

لقد كانت تلك الحركة محفزاً لانتفاضات بقيادة الشباب في جميع أنحاء إيران ضد العنف القائم على الجندر والنظام الاستبدادي. وبدلاً من التخلي عن الموضوع، اتجهت نحو الإثنوغرافيا الرقمية (digital ethnography). فممت بتدريب نفسي

التي انتشرت خلال انتفاضة «المرأة، الحياة، الحرية» عام ٢٠٢٢ و بعدها. استغرق مني الأمر بعض الوقت لفهم الانتفاضة فهماً سوسولوجياً، وللشعور بالاستعداد لدراستها، خاصةً باعتباري باحثة تحسّ بالقرابة بالموضوع على الصعيدين المهني والشخصي، لكنها تعيش بعيداً عن مركز الأحداث، في هولندا.

يركز هذا المشروع تحديداً على كيفية تعبير مستخدمي اللغة الفارسية عن مشاعرهم تجاه الدين. وقد واجهت تحدياً منهجياً مستمراً يتمثل في التمييز بين انتقادات الإسلام كعقيدة وبين انتقادات النظام السياسي للجمهورية الإسلامية. هذا التحدي التحليلي قد يكون مألوفاً للكثيرين من الباحثين حول إيران، وخاصة أولئك الذين يعملون على الخطاب السياسي الشعبي حول الدين والدين. لقد لاحظت ميلاً إلى الإفراط في تفسير البيانات لصالح أحد الجانبين المتضادين في الطيف الفكري.

لو توفّر لي فرص النفاذ المباشر إلى الميدان، لأتممت تحليل الخطاب بدراسة ميدانية نوعية-كمية واسعة النطاق، بهدف توضيح النوايا والتفسيرات بشكل أدق. على الرغم من إمكانية إجراء استطلاعات عن بعد من الناحية التقنية، إلا أن اعتماد أدوات عبر الإنترنت من خارج البلاد يطرح تحديات منهجية متعددة، بما في ذلك التعقيدات والتحيزات المحتملة. علاوة على ذلك، كما يشدد الباحثون المتخصصون في الشأن الإيراني، فإن الشنات الإيراني لا يمكن اعتباره بديلاً موثوقاً عن المجتمع الإيراني داخل البلاد. وبالتالي، أجد نفسي مقيداً بأدوات بحث غير مكتملة.

وعلاقية. أولاً، طلبت من المبحوثين التعبير عن أشكال مزمنة ومتراكمة من المعاناة الاجتماعية—وهي ما أطلق عليه بورديو *misère du monde*—والتي تتكشف على امتداد سنوات طويلة. ثانياً، ارتبطت هذه التجارب ارتباطاً وثيقاً بعمليات الإفكار، التي تنطوي، بالنسبة للطبقات الوسطى، على دلالات وصميّة اجتماعيّة مميّزة.

وقد أوجد هذا القيد المزدوج خطرَ اختزال المقابلات إلى تبادلات نمطية، أو—وهو الأخطر—إعادة إنتاج العنف البنيوي ضمن لحظة البحث نفسها. لذلك، كان اعتمادنا لمنهجية دقيقة قائمة على بناء الثقة أمراً ضرورياً للانخراط الأخلاقي مع هذه السرديات المرتبطة بالفقدان والإزاحة.

ر.ج.ون. ش: ما يتبدّى من تأملاتك هو أنّ المنهج ليس مجرد مسألة تقنية، بل يتشكّل بفعل الشروط التي يتبلور في ظلّها البحث: حيث تكون فيه عمليّة النفاذ هشة، وتُحجّب المعلومات، ويظلّ الحقل ذاته غير مستقر. في ضوء هذه الظروف، كيف تعاملتم—في إجراء أبحاثكم حول إيران—مع التوترات الأخلاقية المرتبطة بالمخاطر، سواء بالنسبة لكم، أو للمبحوثين والمشاركين في البحث، أو ذات الصلة للبيانات؟ وما المبادئ الأخلاقية التي كامنت اقودكم في اتخاذ قراراتكم، وبأَيّ طرائق قد تُعقّد هذه المبادئ أو تتحدّى الأطر السائدة لأخلاقيات البحث؟

لادان رهبري: على غرار العديد من علماء الاجتماع الباحثين في الشأن الإيراني، أجد نفسي منخرطاً بصورة مستمرة في معالجة إشكاليات معقدة تتعلق بالسلامة والسرية، سواء فيما يخصّ المشاركين في البحث، أو فيما يتعلق بسلامتي الشخصية، وكذلك سلامة الباحثين الآخرين العاملين معي أو في إطار المشروع. غير أنّ أحد أكثر التحديات المنهجية والأخلاقية أثراً التي واجهتها مؤخراً لم ينبع من حقل الدراسة ذاته، ولا من الدولة الإيرانية، بل من إجراءات مراجعة أخلاقيات البحث في جامعتي.

فبعد تقديم طلب التمويل والحصول عليه للمضي في المشروع الذي أشرت إليه في تعليقي السابق، صنّفت لجنة أخلاقيات البحث المؤسسية المشروع باعتباره عالي المخاطر، و ذلك استناداً إلى افتراض مفاده أنّ أي تواصل مع أفراد داخل إيران قد يفعّل أجهزة المراقبة (عن بُعد) التابعة للدولة الإيرانية، الأمر الذي قد يعرضني، ويعرض مؤسستي، وكذلك مستخدمتي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يشكّلون جزءاً من العينة البحثية، لمخاطر الاستهداف. وعلى الرغم من أنّ هذه المخاوف لا تخلو من وجهة، وأنني أتبنّى بعضها بالفعل، فإن البروتوكولات المقترحة للتخفيف من هذه المخاطر كانت غير ملائمة معرفياً ومنهجياً، وكان من شأنها أن تجعل تنفيذ البحث بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلًا عملياً.

تمثّلت إحدى هذه التوصيات في ضرورة الحصول على موافقة مستنيرة من جميع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ضمن مجموعة البيانات الكبيرة نسبياً والتي كنت أنوي تحليلها، وهو ما يُعدّ غير قابل للتطبيق من الناحية العملية، فضلاً عن كونه قد يكون عكسي الأثر، إذ كان من المحتمل أن يعرض هؤلاء المستخدمين لمخاطر إضافية نتيجة الشروع في تواصل مباشر معي بوصفي باحثة. كما أوصت اللجنة بإجراء التحليل ضمن بيئة رقمية فائقة التأمّن، مع حذف البيانات بشكل فوري بعد الاستخدام، وهو ما كان سيحول دون إمكانية العودة إلى المادة البحثية أو التحقق من صحة النتائج وتحليلها بشكل تراكمي.

وبعد أشهر من التفاوض المؤسسي، حصلت في نهاية المطاف على الموافقة الأخلاقية للمضي قدماً في المشروع، غير أنّ هذا المسار الطويل أدى إلى تأخير انطلاق البحث لعدة أشهر. وفي ضوء هذه التجربة، وجدت نفسي مضطراً إلى إعادة النظر في استراتيجية جمع البيانات، حيث قررت الامتناع عن جمع بيانات جديدة، والاعتماد بدلاً من ذلك على مجموعة بيانات قائمة سبق أن جمعها أحد الزملاء في جامعة

على هذه الطريقة وبدأت في جمع البيانات بشكل منهجي من منصات التواصل الاجتماعي، والتغطية الإعلامية، والأرشيفات الرقمية. ولإثراء هذا النهج الرقمي، قمت ببناء شبكة ثقة من خلال عينة كرة الثلج (*snowball sampling*)—بإجراء مقابلات عبر الإنترنت ومحاورات غير رسمية مع أشخاص داخل إيران، وكذلك مع من غادروا البلاد مؤخراً. كما احتفظ باتصال منتظم مع أشخاص يسافرون بين إيران والولايات المتحدة، حيث أطرح عليهم أسئلة موجّهة وأجمع ملاحظاتهم الميدانية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم أصدقاؤني في إيران في توفير أحدث الأبحاث والأطروحات الأكاديمية التي يصعب النفاذ إليها من الخارج. على الرغم من أنّ المشروع لا يزال في مرحله الأولى، سنحت لي هذه الاستراتيجية التكيفية متعددة المصادر بجمع رؤى حول الحياة اليومية ووجهات نظر الفاعلين المحليين الذين أتناولهم بالدرس، مما يوفّر فهماً أكثر ترسخاً ودقة للسياق الميداني، رغم الغياب الجسدي عنه.

رضا سهرايي: يذكّرني توجهه محبوبه نحو الإثنوغرافيا الرقمية والروايات القصصية بمدى أنّ النفاذ اليوم لا يعتمد فقط على العلاقات مع المبحوثين، بل قائم أيضاً على المنهجيات ذاتها. ففي حالي، لم يكن بناء الثقة مجرد شرط مسبق للبحث، بل أصبح في حد ذاته منهجاً بحثياً.

تركز أطروحتي للدكتوراه على ندرة المياه والحركات الاجتماعية في إيران، وهي دراسة مقارنة بين محافظتي أصفهان وخوزستان، حيث أجري مقابلات مع باحثين وناشطين ومزارعين حول سياسات المياه. وقد كانت قيود العمل الميداني بارزة للعيان، لا سيما فيما يتعلق باستقطاب المبحوثين.

وكما هي الحال لدى محبوبه، فإن الدراسة من خارج إيران جعلت بناء الثقة أمراً حاسماً لضمان إجراء المقابلات. وللتعامل مع ذلك، اعتمدتُ بشكل كبير على أسلوب "العينة التراكمية"، من خلال طلب اقتراحات وتوصيات دون الإشارة إلى ما إذا كنت سأتابعها، وذلك سعياً مني إلى حماية هويتهم، لضمان مشاركة آمنة للفاعلين. كما أدركت أنّ الانخراط المجتمعي يمثل استراتيجية فعالة بشكل خاص، إذ ساعد إنشاء تواصل مفتوح مع المبحوثين قبل المقابلة في توضيح الطبيعة الأكاديمية لمشروعي وغاياته. وما إن أدركوا أهمية مساهماتهم حتى أصبح العديد منهم متحمساً للمشاركة.

أجادل بأنّه في السياقات السياسية الحساسة، يتطلب البحث مقاربات قائمة على السياق المحلي، تعتمد على ثقة المبحوثين بالباحث وإيمانهم بقيمة المشروع. وبالنسبة لي، لم يعد التواصل والانخراط المجتمعي مجرد أدوات للنفاذ، بل غداً مكوّنين أساسيين لإجراء بحث أخلاقي وفعال في ظل القيود.

مارال لطيفي: على مركزية الثقة في سياقات البحث الحساسة، مشيرة إلى أنّ دراسة المعاناة الاجتماعية (*misère du monde*) تتطلب منهجية انعكاسية وعلائقية مستلهمة من بورديو، لتفادي إعادة إنتاج العنف الرمزي داخل عملية البحث ذاتها. فتفيد:

إنّ المسألة التي يؤكّد عليها رضا سهرايي والمتعلّقة بهشاشة الثقة في سياقات البحث الحساسة تُعدّ مسألة بالغة الأهمية. تناولت أطروحتي للدكتوراه الحراك النزولي للطبقات متوسطة الدخل في طهران، من خلال إطار بورديوي Bourdieusian ركّز على التشابك بين المعاناة الاجتماعية والإزاحة المكانية في ظل الأزمات الاقتصادية الأخيرة في إيران. وعلى الصعيد الإمبريقي، استند البحث إلى ٣٢ مقابلة مع أفراد يخوضون هذا المسار، شكّلت ٢٥ منها النواة التحليلية للدراسة.

وقد دفعني تحديان منهجيان أساسيان إلى اعتماد مقاربة بورديوية انعكاسية

ومع ذلك، اتخذت خطوات إضافية لتعزيز مسألة الحفاظ على سرية هوية المبحوثين و حمايتهم، تمثلت في حذف الإشارات الزمنية والجغرافية المحددة بهدف تقليل احتمالات الانكشاف. وقد أتاح لي ذلك الحفاظ على جوهر السردية مع صون هوية المشارك.

وتؤكد هذه التجربة أن البحث الأخلاقي، لا سيما في السياقات السياسية الحساسة، لا يقتصر على مراعاة أخلاقيات الظهور فحسب، بل يستلزم أيضًا التزامًا راسخًا بسلامة المشاركين بوصفها جزءًا لا يتجزأ من العملية البحثية ذاتها. وقد كانت المرونة والاستجابة لمخاوف المشاركين عنصرين حاسمين في بناء فضاء من الثقة، وفي نهاية المطاف، في إتاحة إنجاز هذا البحث.

مارال لطيفي: على نفس النهج الذي اتبعه رضا، أدركت أن الأخلاقيات لا تُختزل في قائمة إجرائية، بل تتجلى بوصفها علاقة ديناميكية مستمرة ومتجددة. وقد استلزم ذلك، بالنسبة لي، إعادة التفكير ليس فقط في مسألة إخفاء الهوية، بل أيضًا في "قواعد" التفاعل ذاتها مع المشاركين. حيث اقتضت مقاومة تحويل المشاركين إلى موضوعات للدراسة من منظور أخلاقي الانتقال من ضمير المخاطب الخارجي "أنت" إلى "نحن" جماعية تتسم بالتعاطف.

واقترادًا بمقاربة بورديو في كتاب بؤس العالم، قمتُ باستقطاب المشاركين عبر شبكات التواصل الاجتماعي موثوقة—سواء من خلال معارف مباشرة أو إحالات غير مباشرة. وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في تقليص المسافة الرمزية، وتهيئة الظروف اللازمة لتقاسم تجارب موسومة اجتماعيًا. كما تعزز ذلك بقربي البيوغرافي من الموضوع، إذ سبق أن اخترت أشكالًا من التهميش المكاني بنفسني. وأسهمت هذه القواسم المشتركة في تعزيز الفهم المتبادل، وأتاحت إمكانات أعمق للتأويل الدقيق.

غير أن الشروط ذاتها التي يسرت بناء الثقة والنفاذ إلى المشاركين جعلت عملية إخفاء الهوية أكثر تعقيدًا، وفرضت تكيفًا منهجيًا. حيث فضلت على سبيل المثال، العدول عن استخدام البورتريه البيوغرافي—الذي كان من شأنه أن يلتقط بعق البعد العلائقي لمعاونة المشاركين—خدمة لتحليل موضوعاتي يوفر حماية أكبر للهوية، وإن كان ذلك على حساب التماسك السردية.

فطيمة مقدسي: تشير ملاحظة مرال حول القرب والمخاطر إلى معضلة طالما واجهتني: فقد تتعارض الثقة والحميمية اللتان يقوم عليهما البحث الأخلاقي مع المؤسسات الحكومية التي تنظر إلى البحث النقدي بوصفه تهديدًا سياسيًا. وعلى الرغم من أن المجال الأكاديمي يمنح الباحثين قدرًا من الحرية في اختيار الموضوعات والمنهجيات، تتقلص هذه الحرية سريعًا عندما يتجاوز البحث الحدود الأكاديمية—سواء من خلال التعاون مع المؤسسات الرسمية أو عبر نشر النتائج للعام. وهذه القيود ليست تقنية أو بيروقراطية فحسب، بل هي قيود ذات طابع أخلاقي وإيديولوجي عميق.

ففي مجال سياسات التعليم، يُتسامح عادةً مع النقد حين يوجّه إلى أوجه القصور الإدارية أو أوجه الضعف التنفيذية. غير أن هذا التسامح يتلاشى عندما لمس النقد قضايا أعمق، مثل الأسس الإيديولوجية للنظام التعليمي، أو القيم المعيارية المضمنة في المدارس، أو أسئلة العدالة اللغوية والثقافية والسياسية. إذ غالبًا ما يُقابل ذلك بردود فعل لا تقوم على نقاش علمي بل على يقظة إيديولوجية أو ضبط سياسي.

وفي مثل هذا السياق، نادرًا ما يُرحّب بالنقد البنوي، بل يُرفض غالبًا باعتباره مناورة سياسية أو يُتهم بأنه «تقويض للمؤسسات الوطنية». وتضع هذه الظروف

هولندية أخرى، والذي كان قد حصل بالفعل على الموافقة الأخلاقية من مؤسسته. وقد شكّل توفر هذه البيانات مسبقًا عنصرًا حاسمًا مكن من استمرار المشروع. أطرح هذه التجربة بوصفها مثالاً على الكيفية التي يمكن أن تتحوّل بها أطر أخلاقيات البحث المؤسسية (الغربية) نفسها إلى أدوات للأمننة (securitization)، خصوصًا عند التعامل مع بحوث تتمحور حول سياقات تُصنّف بوصفها "غير غربية" و"حساسة" و"عالية المخاطر". فمثل هذه الإجراءات، رغم طابعها الوقائي وحسن نواياها المعلنة، قد تؤدي عمليًا إلى تقييد الحرية الأكاديمية، لا سيما بالنسبة للباحثين المهاجرين والباحثين من الشتات، من خلال دفعهم نحو الرقابة الذاتية أو تنيهم عن مواصلة مشاريعهم البحثية، وصولًا إلى تغيير موضوعات البحث أو استراتيجياته بشكل جذري.»

محبوبة مغانم: تتقاطع عملية الأمننة المؤسسية التي تصفها لادان بوضوح مع معضلة أخلاقية مماثلة أواجهها بصورة متكررة في عملي البحثي. ففي دراستي حول النشاط الرقمي للجيل زد GenZ في إيران، تبرز توترات أخلاقية مستمرة تتعلّق بإشكاليتي الظهور والمخاطر.

فمن الحالات المثيرة في هذا السياق حالة فتاةٍ مراهقة أصبحت محتواها العام على إنستغرام رمزًا بارزًا خلال حركة "المرأة، الحياة، الحرية". وعلى الرغم من الانتشار الواسع لمنشوراتها، فقد أثرت عدم الاستشهاد بها مباشرة. وبدلًا من ذلك، قمتُ بإخفاء هويتها وإعادة صياغة محتواها ضمن سرديات مركبة، بهدف الحيولة دون إعادة التعرّف عليها. وقد حرصتُ باستمرار على إعطاء الأولوية لسلامة المبحوثين وموافقتهم على حساب ما قد يُعتبر "اكتمالًا" في البيانات. فمع أن بعض الأطر الأخلاقية تتعامل مع البيانات العامة بوصفها محايدة، لا يمكنني تجاهل المخاطر المرتبطة بفرط الظهور في سياق سياسي شديد الحساسية.

عقب حملة القمع التي طالت الحركة، أقدمت الفتاة على حذف عدد كبير من منشوراتها وقصصها. كما طرأ تحوّل ملحوظ على نبرة حسابها. إذ انتقلت محتوياتها على إنستغرام وتلغرام من التعليق الاجتماعي والسياسي إلى الطابع الفكاهي والمعلومات العامة. ويُبرز هذا التحوّل حجم المخاطر الفعلية المرتبطة بالانكشاف.

كما ظهرت اعتبارات أخلاقية إضافية خلال المقابلات الإلكترونية مع مشاركين داخل إيران. حيث اعتمدتُ على منصات مشفرة مثل Signal، وتجنّبت تسجيل المحادثات إلا بإذن صريح من المبحوثين، وحرصتُ على ضمان إخفاء الهوية بالكامل. ولا تُعدّ هذه الممارسات مجرد خيارات تقنية، بل التزامات أخلاقية تتشكّل في ظل الظروف الهشة التي يعمل ضمنها كلٌّ من الباحثين والمشاركين

رضا سهرايي: يتحضر تركيز محبوبة على مسألة المرئية توترًا أوسع يسقط في شبابه الكثير منّا نحن الباحثون، ويتمثل في كيفية الحفاظ على سلامة سرديات المشاركين دون التعميق من درجة هشاشتهم أو تعريضهم لمخاطر إضافية. لقد تعاملت خلال بحثي، مع هذا التحديّ الأخلاقي باستخدام مقاربة متمحورة حول المشاركين ومرونة، تتيح لهم تقييم مسار المقابلة والتأثير فيه أثناء تبلوره.

وقد تبين أن إجراء مقابلات مجهولة الهوية كان أمرًا أساسيًا. إذ أتاح للمشاركين التعبير بحرية أكبر دون الخشية من مواجهتهم لتبعات محتملة. كما أسهمت المجهولية في تقليل مستوى القلق الذي كان يلزم كثيرين عند صياغة آرائهم. ففي إحدى الحالات، قدّم ناشط نقدًا مفصلاً لسياسات إدارة المياه الحكومية. وعلى الرغم من انفتاح الحوار، أعرب المشارك لاحقًا عن قلقه من إمكانية تتبّع تصريحاته. وبعد مناقشة المخاطر المحتملة، اطمأنّ إلى أن رأيه غير قابل للتعرف عليه، ومنح موافقته على تضمينه في البحث.

لكنها لم تتر النور بسبب نقص التمويل. وهذا لا يؤدي فقط إلى هدر الإمكانيات البحثية، بل يضعف أيضاً الدافعية ويؤثر سلباً في جودة إنتاج المعرفة.

وعلى الصعيد الدولي، نادراً ما تُمنح إيران أولوية كحالة دراسية في سياسات البحث الاجتماعي. إذ تميل أجدات البحث في المؤسسات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التوافق مع اهتمامات الهيئات الدولية أو إلى تفضيل الحالات التي يسهل الوصول إلى بياناتها. ونتيجة لذلك، غالباً ما تُهمَّش القضايا الإيرانية أو تُختزل في أطر جيوسياسية وأمنية.

تبرز هذا الفجوة جلياً في الأدبيات المتعلقة بخصوصية التعليم إذ يتم تحليل دول مثل أفغانستان والعراق—رغم ما تواجهه من أزمات—على نحو متكرر، بينما تُستبعد إيران إلى حدٍ كبير، رغم ما تشهده من تحولات سياسية مهمة. ويعود ذلك جزئياً إلى غياب نظام بيانات شفاف، وافتقارها إلى شركات دولية مستدامة، ما يجعل إيران صعبة التمتع بوضوحها "موضوعاً قابلاً للتحليل" ضمن الأطر البحثية العابرة للحدود.

رضا سهرابي: وتعميقاً لطرح فاطمة حول الإقصاءات البنوية، أودّ التأكيد على الكيفية التي تعيد بها العقوبات الدولية تشكيل حتى أبسط تفاصيل اللوجستيات الخاصة بالبحث الأكاديمي، لا سيما بالنسبة للباحثين في الشتات. إذ تؤثر العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران في الباحثين بطرق متعددة. فأتثناء العمل الميداني، لم أتمكن من تقديم دعم مالي أو إرسال هدايا للمشاركين، لأن المعاملات المالية الدولية، بما في ذلك بطاقات الهدايا، كانت محظورة.

كما قدّمْتُ طلباً للحصول على منحة بحثية خارجية، إلا أن طلبي لم يُقِيم أصلاً لأن الميداني البحثي الذي كنت أتأوله كان داخل إيران. وقد استند التبرير إلى حظر البحث في "مناطق الحرب"، وهو تصنيف شمل إيران رغم غياب نزاع مسلح فعلي في السنوات الأخيرة. ويعكس ذلك الكيفية التي تُشكّل بها المخابرات العسكرية الأوسع حول الشرق الأوسط والجنوب العالمي تصنيفات المؤسسات الغربية، بما يؤدي إلى تشويه الواقع القائم واستبعاد الباحثين في الشتات من موارد أساسية. وتكشف مثل هذه التجارب عن القيود الخاصة التي يواجهها الباحثون العاملون من موقع الشتات، بما في ذلك تقييد الحركة، وصعوبة النفاذ إلى التمويل، ووجود عوائق بنوية أكاديمية لا يواجهها الباحثون في سياقات أقل تسييساً.

نفيسة آزاد: إن العزلة التي يشير إليها رضا ليست مادية فحسب، بل هي عزلة فكرية عميقة أيضاً. فمن موقعي داخل إيران، أعيش عزلة خانقة تتشكّل بفعل العقوبات الدولية والقيود الداخلية في آنٍ واحد. فقد حدّت العقوبات من النفاذ إلى الموارد الأكاديمية، وبرامج التدريب، وأدوات البحث الأساسية. كما يُعيق الحصول على تأشيرات السفر المشاركة في المؤتمرات الدولية، وقد أصبح ذلك في السنوات الأخيرة شبه مستحيل. تتفاقم هذه العوائق بفعل القيود التي تفرضها الحكومة الإيرانية نفسها على المشاركة في الفعاليات الدولية، مما يؤدي إلى عزلة شاملة للباحثين الإيرانيين. و هي عزلة ليست في طور التشكل بل هي عزلة راسخة حقاً. لكن الأكثر إشكالية هو التوقعات والانحيازات داخل المؤسسات الأكاديمية الغربية، والتي غالباً ما تحجب تعقيد المجتمع الإيراني وتعدّده، لا سيما فيما يتعلق بالنساء.

إذ لا تزال الصور النمطية حول النساء المسلمات في الشرق الأوسط تتشكّل تصورات محرري المجلات العلمية والمحكمين. فقد رُفِضَ أحد مقالتي الأخيرة في مجلة مرموقة في دراسات الجندر لأن نتائجها اعتُبرت غير مفهومة أو غير مقبولة، وأعتقد أن ذلك يعود إلى عدم توافق البحث مع السرديات الغربية السائدة حول النساء المسلمات. وغالباً ما يتم التشكيك جذرياً في تعبيرات الفاعلية أو المقاومة أو في أشكال بديلة من العلاقات الأسرية والأمومة.

الباحث في موقع أخلاقي بالغ التعقيد، يتطلب مفاوضة دائمة بين النزاهة العلمية، وإمكانية الوصول إلى الميدان، والسلامة الشخصية أو المهنية، ولا سيما في البحث الموجه نحو قضايا العدالة، بما يحمله من مخاطر وتعقيدات خاصة.

نفيسة آزاد: تتناغم تأملات فاطمة حول تسييس حرية البحث مع عملي في دراسات المرأة، حيث تتشكّل الاعتبارات المتعلقة بالسلامة والموافقة في كل مرحلة من مراحل البحث. ونظراً لاعتمادنا على المنهجيات الإثنوغرافية والعينة القصديّة، يعدّ الحفاظ على الهوية عنصراً أساسياً، لا سيما في الأبحاث المتعلقة بالنساء. حيث أستخدم في بحثي مجموعة من التقنيات لحماية المشاركات، يشمل ذلك تخزين البيانات في صيغة مجهولة الهوية، وإزالة التفصيلات التعريفية، وحذف المقابلات عند الانتهاء من البحث. كما يمكن للمشاركات سحب مقابلاتهن في أي وقت—كلياً أو جزئياً—أو طلب التوقف عن التسجيل متى شئن. كما أتخذ كل التدابير الممكنة لضمان سلامتهن، وأتجنب مشاركة المقابلات عبر تطبيقات المراسلة أو البريد الإلكتروني، ولا أشاركها مع أعضاء فريق البحث إلا بعد الحصول على موافقة صريحة.

وفي بعض الحالات، امتنعتُ عن تقديم البحث إلى الجهات الممولة عندما لم توافق المشاركات على مشاركة المقابلات الأصلية. وفي حالات أخرى، تحمّلتُ المسؤولية الكاملة عن تحليلي المكتوب لتجنب كشف أسماء أو مواقع النساء المشاركات. وتصبح هذه الاحتياطات أكثر صعوبة خارج الإطار الجامعي، حيث محدوديّة تكون الحماية المؤسسية والموارد.

ولعلّ الجانب الأكثر إيلاً والذي لا يمكن تفاديه في هذا العمل هو أنني أحياناً أتخلّى مسبقاً عن مجالات بحثية كاملة، عندما أشعر بأنني لا أستطيع ضمان سلامة البيانات، أو سلامة المشاركات، أو حتى سلامتي الشخصية عند نشر النتائج.

رج. ون. ش: مع ذلك، فإن هذه التوترات الأخلاقية والمنهجية ليست محلية فحسب، بل هي متجذّرة في بنى القوة العالمية كما تتشكّل عبر سياسات إنتاج المعرفة. فمن تحديد الأسئلة التي يمكن طرحها، إلى تحديد السرديات التي تُعدّ موثوقة، تؤدي علاقات القوة دوراً حاسماً في تعريف ما يعتبر بحثاً علمياً. هلاً وضّحت كيف تؤثر الديناميات العالمية، مثل العقوبات، وتوقع الباحثين في الشتات، أو التوقعات الأكاديمية الغربية، في إنتاج المعرفة السوسولوجية حول إيران، وتداولها، وتلقّيها؟

مرال لطيفي: مُة عائق إضافي، أقل بروزاً، أمام إنتاج المعرفة السوسولوجية في إيران يتمثل في الطلب السائد على أن تتناول الكتابات السوسولوجية التطورات السياسية الآتية أو تتنبأ بالنتائج النهائية للاحتجاجات الجماعية. هذا التوجّه، المتجذّر في خطاب "المجتمع قيد التحول"، يثبط بشكل غير مباشر البحث التأسيسي في ديناميات الحيّز الاجتماعي. تنطوي المفارقة على أنّ هذه الضغوط تُقيّد إمكانية بروز سوسولوجيا إيرانية قادرة على تقديم تفسير دقيق ومُركّب للحاضر، وعلى إشراف إمكانات اجتماعية مستقبلية.

فاطمة مقدسي: انطلاقاً من طرح مرال، لاحظتُ أنّ حتى المحاولات الرامية إلى إنجاز أبحاث طويلة الأمد أو تأسيسية غالباً ما تُعطل بسبب القيود البنوية على التمويل. ويتمثل أحد العوائق الرئيسية أمام البحث السوسولوجي في إيران في اعتماد الجامعات ومراكز البحث على مشاريع مُمولة بطلب مباشر، غالباً من مؤسسات حكومية أو شبه حكومية. وتعمل هذه المشاريع وفق نموذج الطلب والاستجابة، مما يتيح هامشاً شديداً للضيق للبحث المستقل أو طويل الأمد.

فمن خلال تجربتي، قمْتُ بصياغة مقترحات بحثية حول قضايا اجتماعية ملحة،

نحو أفضل من خلال مزيج من المعارف المحلية والإقليمية، وأحياناً المعارف العابرة للحدود أيضاً. أما ما نحتاجه أكثر هو بحث دقيق ومركّب يقاوم الأطر الاختزالية المستوردة والمجترة والمستهلكة.

أقول كل ذلك، لكنني أدرك في الوقت نفسه صعوبة الأمر. إذ توجد ضغوط مؤسسية وليبرالية جديدة لتبسيط التعقيدات السياسية والاجتماعية في إيران. ولا يمكن عزو كل شيء إلى البنى وحدها فالأكاديميون، مثلهم مثل غيرهم، جزء من سوق رأسمالي قائم على المنفعة، وأحياناً تكون "الاختيارات" الصعبة مكلفة للغاية. إن التنقل بين هذه التحديات، إلى جانب القيود المنهجية والأخلاقية، والمعايير التخصصية، وسياسات الشتات، وآليات الإقصاء المستمرة، هو أمر مرهق حقاً. وكما نقول في علم الاجتماع: الأمر معقد.

محبوبة مغادم: يتقاطع تأمل لادن حول الاستنزاف بعمق مع تجربتي. ففي عملي البحثي، لاحظتُ كيف تُضَيِّقُ الإستمولوجيات المهيمنة نطاق ما يُعدُّ معرفة ذات قيمة. وأؤسس بحثي على مقاربات نسوية عابرة للحدود ومناهضة للاستعمار، بحيث لا أتعامل مع ديناميات القوة العالمية باعتبارها قيوداً خارجية، بل بوصفها عنصراً مركزياً في كيفية إنتاج المعرفة حول إيران وتداولها وتلقيها.

وبوصفي باحثة/ة في الشتات، أستفيد من أشكال الميراثية الأكاديمية—مثل المنصات، وإتاحة اللغة، وفرص النشر—وهي امتيازات غالباً ما تُحرم منها الأصوات التي أدرس تجاربها وأشكال مقاومتها. ومع ذلك، لا تزال العقوبات، والتوترات بين الولايات المتحدة وإيران، والرقابة، والمراقبة، تحدّ من قدرتي على التّفاذ إلى الأرشيفات، وإجراء العمل الميداني، والتعاون مع الباحثين داخل إيران.

في الوقت ذاته، تميل الأكاديمية الغربية إلى تفضيل أشكال المعرفة الليبرالية والمؤسسية—المتمحورة حول القانون والسياسات والإصلاح—بينما تُهمل الأهمية السياسية للعاطفة، والذاكرة، والجماليات، وأشكال المقاومة اليومية. ويؤكد عملي البحثي أن هذه الممارسات الأقل قابلية للقياس أو التصنيف تحمل أهمية سياسية جوهرية. وهذا ليس موقفاً نظرياً فحسب، بل هو انعكاس لخصوصية السياق الإيراني وللإستراتيجيات الإبداعية للنضال التي تنبثق داخله.

كما أنه التزام أخلاقي بمقاومة الأطر الاستخراجية، وإعادة تمركز أشكال المعرفة المتجذّرة في التجربة المعيشة والجسد. وهو رفض نسوي لجعل البحث مقبولاً فقط ضمن شروط تُحدّد من قبل الشمال العالمي. ■

وخلال عملية التحكيم، شعرتُ بشكل متزايد أنني أُعامل لا بوصفي باحثة، بل مجردة "جامعة بيانات". وفي مقال آخر—نُشر في نهاية المطاف بعد تعديلات واسعة—كان لدي انطباع واضح بأن المحكمين، رغم أنهم لم يزوروا إيران قط، يعتقدون أنهم يفهمون النساء الإيرانيات أفضل مني. وغالباً ما تواجه محاولات تمثيل النساء في تنوعهن وتحولاتهن مقاومة شديدة في الفضاءات الأكاديمية العالمية. ويتفاقم هذا الوضع في المؤتمرات العلمية حيث تتكرر الديناميات ذاتها. وللأسف، يعيد بعض الباحثين الإيرانيين في المؤسسات الغربية إنتاج هذه البنى من خلال تقييم أعمال زملائهم عبر النظرة الاستشراقية نفسها. ومع ذلك، فإن ما تكشفه الأعمال الميدانية المعمّقة هو نساء تتحدى حياتهن وخياراتهن هذه السرديات الاختزالية.

لادن رحبري: أودّ أن انتقل بالنقاش إلى سياسات الصوت والموثوقية في الفضاءات الشتاتية، وبشكل خاص داخل الأكاديمية الغربية. فبوصفي أكاديمية منتمية إلى الشتات الإيراني الواسع، وأمتنع بقدر من الدعم المؤسسي، فأنا محمية نسبياً من قمع الدولة الإيرانية، كما أستفيد من موارد لا تتاح للجميع. ومع أنني لست في مأمن من المراقبة أو المضايقات عن بُعد، إلا أنني أواجه أشكالاً أخرى من آليات المراقبة والبوابات، سواء داخل المؤسسات الأكاديمية أو—للأسف—داخل الدوائر الإيرانية الشتاتية أيضاً.

كما لاحظتُ أن بعض أمط الأصوات، لا سيما تلك التي تُقدّم بوصفها علمانية ومنسجمة مع الغرب (وأحياناً تدّعي ذلك صراحة)، تُقبل بسهولة أكبر في السياقات الغربية. وغالباً ما تعيد هذه الأصوات إنتاج سرديات استعمارية أو استشراقية تقوم على "الإنقاذ الغربي". وفي مثل هذا السياق، يصبح من الصعب أن يُسمع صوت مختلف عندما تكون بعض السرديات الشتاتية قد رسّخت مسبقاً الأطر المقبولة أو المفضلة.

وهذا يجعل من الضروري أكثر إنتاج معرفة راسخة تجريبياً وميدانياً. ومع ذلك، وكما أشرتُ سابقاً، فإن بروتوكولات البحث الأمنية المفرطة تفرض عوائق جدية، لا على جمع البيانات ومعالجتها فحسب، بل على العملية الأوسع لإنتاج المعرفة نفسها. كما أضّم صوتي إلى نفيسة في أن المؤسسات تعمل ضمن أطر إستمولوجية مستقرة مسبقاً، ولا تتسم بمرونة كافية تجاه أشكال بديلة من المعرفة أو إنتاجها. نحن في ألح الحاجة اليوم إلى رفض التعامل معنا بوصفنا مجرد "مناجم بيانات" لإثبات نظريات غربية جاهزة؛ إذ للسياق الإيراني خصوصياته، ويمكن فهمه على

< الاقتصاد السياسي والاجتماعي لهجرة العمالة

بقلم كارين شاير، جامعة دويسبورغ-إيسن، ألمانيا، وهايدي جوتفريد، جامعة واين ستايت ومؤسسة راسل سايج، الولايات المتحدة الأمريكية، و رينا أغاروالا، جامعة جون هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية

طوابع بريدية من معرض فني.
الصورة: كارين شاير.



القسرية من أفريقيا وجنوب آسيا إلى أجزاء أخرى من أفريقيا وآسيا، وخاصة الأمريكتين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الثروة للمستوطنين في الدول المستقبلية، ولكنها جلبت العنف اللانساني والإهانة للمهاجرين أنفسهم، ناهيك عن أجيال من أحفادهم. واليوم نشهد نسخة أخرى من نفس المعضلة. حيث توفر الهجرة في اعتقاد بالنسبة لهذه الأمواج البشرية، السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و/أو الأمان الشخصي. ومع ذلك، فإن تدفقات الهجرة نفسها مشاعر عميقة من انعدام الأمان و رياح القلق العاصف لدى مليارات السكان الأصليين.

ظلت الهجرة على مدى قرون مضت، تتأرجح بين اعتبارها فرصة للبعض ونقمة للآخرين. لقد قدّمت الهجرة بدءاً من الفهرة الممتددة من القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر، في مسارها من أوروبا إلى جنوب آسيا وجنوب شرقها، وأميركا الشمالية والجنوبية، وأفريقيا، موارد وأراضي وفرصاً جديدة للمهاجرين الأوروبيين. لكن لم تكن تدفقات الهجرة نفسها هذه تعني إلا الغزو، ومصادرة الأراضي، والمرض، والعنف، و(في بعض الحالات) الإبادة الثقافية الكاملة للسكان الأصليين في البلدان المستقبلية/المستعمرة. كما جلبت الهجرة

< هجرة العمالة المنزلية ورعاية الأشخاص

لطالما تناولت الدراسات السوسولوجية حول تحركات المهاجرين آثار هجرة الرعاية، على الجانبين سواء في المجتمعات الأصلية التي تعاني من نقص في خدمات الرعاية أو أثرها في التفاوتات الاجتماعية في الوجهات التي تتركز فيها ظروف العمل الاستغلالية على الهياكل الاجتماعية والعرقية العالمية. وتتناول سلسلة الأوراق البحثية حول الهجرة المنزلية وهجرة الرعاية مقارنات عابرة للحدود ضمن دول الجنوب العالمي، بالإضافة إلى مقارنات بين الهجرة من الريف إلى المدن والهجرة العابرة للحدود.

يبين فيغا-سالازار، ومورينو، كاستيلانكو-مورينو، وبينيدا كيفية انحراف تحركات النساء من الجنوب إلى الجنوب في أمريكا اللاتينية بشكل منهجي عن تدفقات الهجرة من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي، والتي تغطي على البحوث حول هجرة الرعاية. ولا تُعد سلاسل الرعاية العالمية مجرد نظم نقل بسيطة لإعادة إنتاج العمالة إذ تحمل شريحة كبيرة من النساء الفنزويليات المهاجرات إلى كولومبيا التزامات الرعاية المنزلية معهن عندما يهاجرن برفقة أطفالهن وبالغين المعالين الآخرين. ومع ذلك، فإن النساء الكولومبيات النازحات حاضرات بقوة أيضًا في قطاع العمل الرعائي، بينما تؤثر الهجرة غير النظامية واللاشكليات المفتشية في القطاع في ظروف العمل وأمن سبل المعيشة للنساء الفنزويليات المهاجرات.

يقارن نغ Ng و Ye أمطاط الهجرة في شرق آسيا وجنوب شرقها، بين هجرة الرعاية من الريف إلى المدن داخل جمهورية الصين الشعبية، وهجرة العمالة المنزلية العابرة للحدود من دول منخفضة الدخل إلى سنغافورة. وتعمل أيديولوجيات "التنمية المتنقلة" بطريقة متشابهة في كلا السياقين، حيث تصوّر العمالة المنزلية المتنقلة والمهاجرة على أنها أقل حداثة، وبالتالي أقل استحقاقًا لظروف عمل لائقة ومعاملة عادلة من قبل الأسر الحضرية الحديثة التي يعملون لديها.

< التشكيك في الافتراضات حول المهاجرين المتعلمين والعمالة الماهرة

تركز مساهمتان في هذا القسم على تحليلات المهاجرين المتعلمين والعمالة الماهرة، وهي مسألة ظلت مهمشة نسبيًا في الدراسات المتعلقة بالهجرة. ينطبق هذا بشكل خاص على الأبحاث حول الهجرة إلى دول الخليج. يجادل هنا كل من بول، ويافاش، وبارك نتائج أبحاثهم حول المهاجرين المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وجنوب آسيا إلى دبي، الوجهة المفضلة مقارنة بأسواق العمل التقليدية في دول الشمال العالمي. وعلى الرغم من أن التطور المهني ومستوى المعيشة في دبي لا يختلفان عن سياقات الشمال العالمي، يرى المغتربون من منطقة MENA وجنوب آسيا أن القرب الجغرافي الذي يسهل الزيارات العائلية والتسامح مع الهويات الدينية والعرقية يجعل دبي وجهة مفضلة مقارنة بالشمال العالمي. ومع ذلك، لا ينطبق هذا الوضع على المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء، الذين يواجهون التمييز في دبي بشكل مشابه لما يواجهونه في الشمال العالمي. وتُعد المدن الكونيتية مثل دبي مواقع لدمج أعداد كبيرة من المهاجرين منخفضي الأجر الذين يخدمون المغتربين النخبويين، ما يخلق اقتصاداً هشاً تأيئه لأعمال الرعاية والخدمات المرتبطة بالحفاظ على حياة الأفراد والمجتمعات.

أما شو Xu فتقارن دوافع المهاجرين من الصين، الذين يتحركون داخليًا وعبر الحدود الوطنية إلى كندا لأغراض التعليم. وقد افترضت الدراسات السابقة أن الحصول على الجنسية الكندية أو حالة التسجيل الحضري "هوكو" في الصين هي دوافع رئيسية للهجرة التعليمية عبر الوطنية والمحلية على حد سواء. على العكس من ذلك، تقدّم نتائج أبحاث شو أن المهاجرين الريفيين بهدف التعليم أكثر اهتمامًا بفرص العمل الأفضل في أسواق العمل الحضرية الصينية بعد التخرج

كما تسهم هذه التوترات، وتنحني دولة تلو الأخرى، في تشكيل تحالفات يمينية تغذيها مشاعر الكراهية. لقد حان الوقت لتقديم مجموعة أدوات تحليل جديدة لدراسة مسألة الهجرة و استجلاء معانيها، ولعلماء الاجتماع استعداد تامّ للمُضي في غمار هذا التحدي.

يسهم هذا القسم في تطوير التحليلات السوسولوجية للاقتصاد السياسي والاجتماعي لهجرة العمالة، من خلال التركيز على أدوار الدول والسياسات والفاعلين، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الأفراد الذين يسعون لتحسين سبل عيشهم من خلال التنقل — سواء بحراهم داخل حدود دولهم أو عبر الحدود الوطنية.. استندت المقالات التالية إلى ما أُقورقات تمّ عرضها في المؤتمر الموسوم: «الاقتصاد السياسي الدولي للعمالة المهاجرة» الذي نظّمته لجنة البحوث في الاقتصاد والمجتمع التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (RC02) بالتنسيق مع مؤسسة المجتمع العالمي، (World Society Foundation) في جامعة دويسبورغ-إسن، صيف 2024. حيث تستكشف مقالات هذا القسم سياسات الدول المصدرة للعمالة و سياسات الهجرة الخارجية (policies of out-migration) ورأس المال المُستثمر في الخارج، ومسألة تقاطعات الهجرة المعقّدة من الريف إلى المدينة، وعبر الحدود - خاصةً من الجنوب العالمي وإليه. كما تتناول هذه المقالات المقارنة بين الدول المُرسلة للعمالة والدول التي تستقبل هذه الهجرات، وتستجلي مسألة الهجرة المُتعلمة والهجرة منخفضة الأجر عبر المهارة وكيفية تشكّل كلّ المسارات الحياتية لهؤلاء المهاجرين وتوقّعاتهم وأحلامهم. تتنوع الجغرافيا السياسية والاجتماعية للمقالات، لتكشف عن شبكات هجرة معقّدة، تنسج خيوطها داخل المناطق، وعبر العالم، في نظامٍ عالميٍّ متشابك.

< تحليل نُظُم العلاقة بين الهجرة والتنمية

يشكّل التحول في تحليل دور الهجرة العمالية و أثرها في الدول المُرسلة ابتكارًا مهمًا في الدراسات السوسولوجية للهجرة. تقترن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذا السياق بالهجرة بشكل وثيق، مما يُشكّل ما تُسميه أغاروالا «نظام الهجرة والتنمية» (migration-development regime). فوفقًا للملخص في المقال الرئيسي لأغاروالا، تُوجّه دراسة أنظمة الهجرة والتنمية في الهند — حيث طورت أغاروالا هذا المفهوم أصلًا — وفي سياقات أخرى في العالم النامي، ثلاثة أسئلة رئيسية تتمثل في من يستفيد من الهجرة؟ وماهي آثارها؟ وكيف تتغير العلاقة المتشابكة بين الهجرة والتنمية باستمرار؟ واستجلاءً للسؤال الأول نجادل بأن عرض الجهات المستفيدة من الهجرة يمكن أن يسهم في تشكيل الرأي العام تجاهها وفي دعمها على نحوٍ إيجابي. كما يتيح تمحيص آثار الهجرة، لا سيما في علاقتها بهرميات الطبقة الاجتماعية وائتلافات النخب، يتيح فهمًا أعمق للهجرة رؤى تحليلية حول الهجرة بوصفها نموذجًا للنمو، و أثرها في منظومات الحماية الاجتماعية. وأخيرًا، تفتح دراسة كيفية تغيّر أنظمة الهجرة والتنمية عبر الزمن المجال أمام تصوّرات بديلة لكيفية إسهام الهجرة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

وفي سياق دراسة الهجرة الخارجية من الهند إلى الانخراط في القطاعات منخفضة الأجر في الخارج، يبحث كومان في مدى وجود اتفاقيات ثنائية بين الدول المرسلّة والمستقبلة، وهي ممارسة يُفترض، ولو على المستوى الشكلي، أن تضمن هجرة آمنة ومنظمة. ويخلص كومان إلى أن هذه الاتفاقيات لا تولي الاعتبار الكافي لصحة المهاجرين الهنود و سلامتهم، ويرجع ذلك جزئيًا إلى إغفالها المشورة مع منظمات المهاجرين والنقابات العمالية وعدم تمكينها من المشاركة في صياغة آليات الحماية. فوفقًا للدولة الهندية، تؤدي الهجرة الخارجية وظائف متعددة إذ تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، تدعم الشرعية السياسية داخليًا وخارجيًا وفي الوقت ذاته، كما تسهم في ترسيخ القبول لهويّة سلوكية جديدة من التوجهات النيوليبرالية.

ومآذجها التنموية والاستثمارية في تحديد ما إذا كانت الهجرة توفر فرصاً للحراك الاجتماعي وأمان سبل العيش، أو أنها تؤدي إلى حصر المهاجرين الضعفاء بالفعل في ظروف معيشية هشة. حيث تشكل الطبقة الاجتماعية، بالإضافة إلى الجندر والإثنية، خاصة حين تتقاطع هذه الأخيرة مع الفروق في مستويات الدخل بين دول المنشأ والوجهة، وهي عوامل حاسمة في تحديد هذه النتائج المحتملة للهجرة. وعلى الرغم من أن المهاجرين المتعلمين هم الأكثر احتمالاً للاستفادة، فإن ذلك يعتمد على مدى اندماجهم أو استبعادهم من أسواق العمل في دول وجهات الهجرة.

تلعب الأيديولوجيات والسياسات التنموية دوراً بالغاً في تحديد ما إذا كانت الهجرة تمثل فرصة للحراك الاجتماعي أو وسيلة لترسيخ الهياكل القائمة من حيث الجندر والطبقة والإثنية. ومع ذلك، لم تحقق الحوكمة الدولية للهجرة الآمنة والمنظمة بعد العدالة والحماية للمهاجرين العاملين في الوظائف منخفضة الأجر. كما أن السياسات في دول الوجهة لم توفر بعد للمهاجرين المهرة الحماية الاجتماعية والسياسية التي يسعون إليها. وتتشابه نتائج الهجرة فيما يتعلق بالحدود وأسئلة الإدماج والاستبعاد بشكل كبير بين الهجرة الداخلية والعبارة للحدود، حيث يتقاطع النوعان في قطاعات مثل العمل المنزلي ورعاية الأفراد والصناعات منخفضة المهارة. وتسلط الهجرة من الجنوب إلى الجنوب، بالإضافة إلى تلاقي كل من الهجرة الخارجة والهجرة الواردة في عدد متزايد من السياقات، الضوء على الحاجة إلى مزيد من البحث حول المؤسسات والممارسات التي تشكل تجارب المهاجرين على الصعيد العالمي. ■

توجّه كل المراسلات إلى

كارين شاير karen.shire@uni-due.de

هايدي جوتفريد ag0921@wayne.edu

ورينا أغاروالا agarwala@jhu.edu

¹ رينا أغاروالا أستاذة السوسولوجيا بجامعة جون هوبكينز بالولايات المتحدة الأمريكية. يتناول كتاب أغاروالا الموسوم نظام الهجرة والتنمية: كيف تُشكّل الطبقة الاجتماعية هجرة الهنود (دار نشر Oxford University Press، ٢٠٢٢) بالدرس هجرة الهنود إلى الشرق الأوسط والولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر إلى الآن. المترجمة.

مقارنة بالاهتمام بتغيير حالة التسجيل (هوكو). كما يفضل المهاجرون الصينيون المتعلمون إلى كندا الإقامة الدائمة على الحصول على الجنسية، وينطبق ذلك أيضاً على الصينيين الذين هاجروا من المناطق الريفية في الصين إلى كندا، حيث يمكن أن تحد الجنسية الأجنبية من قدرتهم على التنقل مرة أخرى إلى الصين وعيش حياة عبارة للحدود.

< حالة النفوذ الصيني في كمبوديا

يختم القسم بمقالة لـ لاي Lai وسيو Siu مرّكين بشكل خاص على كيفية تعزيز الاستثمار الصيني المباشر في كمبوديا، الذي يشكّل ٩٠ في المئة من صناعة الملابس و٥٥ في المئة من إجمالي المصانع الأجنبية، لنموذج الرأسمالية السلطوية في كمبوديا، حيث يحظى النمو الاقتصادي القائم على الاستثمارات الأجنبية بالأولوية على حقوق العمال والمشاركة الديمقراطية. وبينما يواصل عمال صناعة الملابس الكمبوديون النضال ضد الاستغلال، شهدت معدلات الإضرابات انخفاضاً حاداً، في ظل محاولة الدولة تقديم قوة عاملة منخفضة التكلفة لجذب المستثمرين الصينيين وتهديتهم. ويشبه نظام الهجرة والتنمية الناشئ في هذه الحالة ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول التنمية التابعة في أمريكا اللاتينية وسياقات جنوب شرق آسيا الأخرى.

< الأيديولوجيات والسياسات تحدّد إن كانت الهجرة تتبع حركة اجتماعية أم تعزز التفاوتات القائمة

تشير النتائج الجديدة لأبحاث علم الاجتماع حول الهجرة المستقبلية، المستخلصة من هذه الأوراق، إلى أهمية الدول - سواء المرسلّة أو المستقبليّة -

الإسهامات السوسولوجية في تحدي الهجرة

بقلم رينا أغاروالا، جامعة جونز هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية

لكن، وبصفتنا علماء اجتماع، لا يجب أن نتوقف عند هذا الحد من التفحيص. ففي كتابي الأخير: *نظام الهجرة والتنمية: كيف تشكل الطبقة الهجرة الهندية*، أقدم إطاراً تحليلياً جديداً سَمَّيْتُهُ نظام الهجرة والتنمية MDR الذي يعتمد على أدواتنا السوسولوجية لتوسيع البحث بثلاثة أساليب مهمة.

< من المستفيد من أنظمة الهجرة؟

أولاً، يجب علينا الاستفادة من فهمنا السوسولوجي للسلطة لكشف الفاعلين غير المهاجرين الذين لا يخسرون فقط، بل يستفيدون أيضاً من الهجرة. على الرغم من إبراز الجدل العام والسياسي حول الهجرة وبوضوح أن الهجرة تؤثر في شرائح واسعة من السكان تتجاوز المهاجرين أنفسهم، إلا أن النقاشات الدائرة حالياً تميل إلى التركيز على التكاليف المحمولة. لكن يمكن لعملية تسليط الضوء بالتحديد على المستفيدين من بين السكان غير المهاجرين وكيفية استفادتها أن يشرح بشكل أفضل سبب استمرار تدفقات الهجرة على الرغم من التكاليف والمخاطر المرتبطة بها. كما أن تسليط الضوء على المستفيدين والمنافع قد يساهم في زيادة الدعم العام للهجرة. وأخيراً، يمكن للكشف عن هؤلاء المستفيدين وعلى المنافع التي يجنونها أن يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى حماية بشكل دقيق.

إذن، من هم الفاعلون غير المهاجرين الذين يستفيدون من الهجرة وكيف؟ ففي حالة الهجرة العالمية، يتضح أن كيف تدرّ الهجرة على أصحاب العمل المحليين غالباً أرباح اقتصادية متزايدة وحراكاً اجتماعياً قائماً على العرق والجنس وذلك من خلال العمالة المهاجرة الرخيصة في المجال الإنتاجي المدفوع الأجر. كما ساعد علماء الاجتماع في الكشف بالأساس على كيفية تحصيل العائلات المحلية على الرقي بقدرتها بقدرتها المرأة القائمة على العرق والجنس في المجال إعادة الإنتاج وغير المدفوع الأجر باعتمادها على المهاجرين لرعاية كبار السنّ وأطفالهم وحتى أنفسهم.

يؤكد إطار «نظام الهجرة والتنمية» MDR على مستفيد آخر غالباً ما يتم تجاهله في الدراسات السوسولوجية حول الهجرة ألا وهو الدولة. فمنذ أوائل القرن العشرين، كانت «دول الهجرة» في البلدان المستقبلية والمرسلة تتحكم في من يتمتع بحق الدخول أو المغادرة عبر الحدود الوطنية المحددة. وعلى الرغم من انتشار الاهتمام بـ «عبر الحدودية»، تظلّ الدول الأئمة الفاعل الشرعي الوحيد القائم على تنظيم انتقال الأشخاص عبر الحدود وتقييدها وحوكمتها. لكن مثل هذه الحكومة مكلفة. فلماذا إذن تبذل الدول كل هذا الجهد؟ فبالاعتماد على حالة الهند بوصفها دولة مرسلة للمهاجرين منذ سنة ١٨٣٣ وحتى الآن، أُشير إلى كيفية استخدام الحكومة الهندية للهجرة الخارجية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي محلياً، وتأمين الشرعية السياسية (على المستوى المحلي والعالمية)، والحصول على موافقة على معايير وعادات وممارسات جديدة. فقد ساعد المهاجرون الهنود على سبيل المثال، في نشر الحركة المناهضة للامبريالية ومناهضة العنصرية في أوائل القرن العشرين والحركة المناصرة للديمقراطية في سبعينياته. وفي الآونة الأخيرة جديقوم العمال المهاجرون الفقراء الذين ينتقلون بين الهند ودول الخليج بنقل مفاهيم الريادة والإكتفاء الذاتي وصياغة هويات عالمية كوزموبوليتانية.

Rina Agarwala

The Migration-Development Regime



How Class Shapes Indian Emigration

غلاف كتاب رينا أغاروالا نظام الهجرة والتنمية، الصادر عن مطبعة جامعة أكسفورد.

تعدّ الهجرة العالمية واحدة من أكبر التحديات في عصرنا الحالي. فالموضوع نفسه يُحدّد نتائج الانتخابات، كما أن آراء الناس حول هذه القضية تُقسّم الدول والمجتمعات، بل وحتى العائلات. فكيف يمكن لعلم الاجتماع أن يُساهم في معالجة هذا التحدي؟

لقد أسهم علماء الاجتماع على مدار عقود، في توجيه أنظارنا من التركيز الحصري على المهاجرين بصفتهم أفراداً بل إلى فهم القوى الاقتصادية والاجتماعية الأوسع التي تدفع تدفقات الهجرة الداخلية والعالمية في المقام الأول. إن فهم هذه العوامل الهيكلية ساعد في توضيح ماهية المهاجر، وكيفية هجرتهم وكذلك وجهتهم، وسبب هجرتهم على الرغم من التكاليف والمخاطر المقتزنة بتلك السياقات. على سبيل المثال، حلّل علماء الاجتماع مختلف العوامل «الدافعة» — مثل الفقر الاقتصادي، وتفشي الأمراض، ونزع ملكية الأراضي و مصادرتها، والعنف — التي تدفع بعض السكان لاتخاذ القرار الصعب والمخاطر غالباً بمغادرة منازلهم وأحبائهم في مناطق الاستقبال. كما سلّطوا الضوء على «العوامل الجاذبة» المتغيرة — مثل الأطر القانونية والمؤسسية والحاجة إلى اليد العاملة — التي تجذب الناس إلى مناطق استقبال معينة أكثر من غيرها. وبما أن الناس ليسوا مجرد فاعلين عقلانيين، فقد درس علماء الاجتماع أيضاً العمليات الوسيطة — مثل الشبكات الاثنية، والروابط الثقافية، ومحافظ قرارات الأسرة المعيشية/الأسرة — التي تُعدّي تدفقات الهجرة المحددة، حتى لو لم تكن الأكثر فعالية من حيث التكلفة أو أقل مخاطرة.

في الهند. وقد أسهم ذلك في إعادة تشكيل قطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، وقطاع التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى أنظمة الضرائب وأسواق العقارات. وعليه، غدت الهند فاعلاً اقتصادياً عالمياً من طراز جديد. ويُجسّد رئيس الوزراء البريطاني السابق الهندي من أصول هندية كيف يمكن لهذه الشبكات العابرة للحدود أن تمتد أيضاً إلى المجال الخاص فهو الوزير المتزوج من مواطنة هندية وابنة مؤسس إحدى شركات تكنولوجيا المعلومات في الهند.

ولكن مرة أخرى، تظل ثمة أسئلة جوهرية بحاجة إلى إجابة. فإن كشف إطار نظام الهجرة والتنمية عن التفاوتات القائمة على الطبقة، فهل ينبغي له أيضاً أن يكشف عن نتائج أنظمة الهجرة ذات الصلة بالطبقة الاجتماعية (الطائفة/ال«كاست») والجنس؟ وكيف أسهمت دول الهجرة في ترسيخ هذه البنى الهرمية عبر الزمن؟

< كيف يمكن لأنظمة الهجرة أن تتغيّر، وكيف يحدث ذلك فعلياً؟ >

أخيراً، بوصفنا علماء اجتماع، نحن ممتخصون تلقيناً تدريباً جيداً على فهم العلاقة المعقدة والديناميكية بين البنية والفاعلية، وندرك أن السلطة يمكن أن تُمارَس من الأعلى كما من الأسفل. لذلك، يُصوّر إطار نظام الهجرة والتنمية الذي عرضته دولة الهجرة ليس بوصفها كياناً ثابتاً، بل باعتبارها ساحة/مساحة للصراع. وعليه، ينبغي لبحوثنا في مجال الهجرة ألا تكتفي بإبراز كيف تُشكّل البنى السياسية والاقتصادية لأعماط الهجرة من الأعلى، بل يصبح من الضروري إبراز كيفية إعادة المهاجرين، في بعض الأحيان، تشكيل الدول والبنى الاقتصادية من الأسفل. ونتيجةً لهذه العلاقة الجدلية بين الدول والمهاجرين، تتغيّر أنظمة الهجرة والتنمية بمرور الزمن. في حالة الهند، يتتبع كتابي صعود وانحسار ثلاثة أنظمة متميزة من نظام الهجرة والتنمية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن. وينبغي على البحوث المستقبلية رصد التحولات التاريخية التي شهدتها هذه الأنظمة في البلدان والمناطق دون وطنية المختلفة، وأن توظّف هذه السرديات التاريخية في استشراف بدائل مستقبلية ممكنة.

لقد أسهم علماء الاجتماع في تقديم إضافات مهمة لفهمنا للهجرة العالمية على مدى عقود. غير أن التحديات المعاصرة تتخذ مسارات جديدة، وهو ما يستدعي ضحاً دماغاً جديدة في بحوثنا. إذ يُقدّم إطار نظام الهجرة والتنمية أداة جديدة من شأنها أن تسهم في توسع آفاق البحث في المستقبل. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى رينا أغاروالا على البريد الإلكتروني agarwala@jhu.edu

¹ يشير المصطلح إلى عمالٍ مُستَعْلَين، غالباً في سياقات استعمارية وبأبعاد عنصرية في السياق الهندي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. المترجمة

² يشير مصطلح حماية أبوية إلى أي نمط من الحماية يقوم على وصاية الدولة أو السلطة بدعوى رعاية الفئات الأضعف، مع الحدّ من حريتها واستقلالها. المترجمة

لكن هناك أسئلة مهمة لا تزال بحاجة إلى إجابة في الأبحاث المستقبلية. بشكل متزايد، أصبحت الدول تعمل في الوقت نفسه كدول مرسلّة ومستقبلة. كيف تدير هذه الأدوار المتنافسة؟ وكيف تتباين أنظمة الدول على المستوى الوطني عن الأنظمة الفرعية الوطنية وتتصادم معها؟ وهل يدعو إطار «نظام الهجرة والتنمية» إلى كسر الحواجز الحالية التي تفصل بين تحليلات الهجرة على المستوى المحلي والدولي؟

< ما هي النتائج الدقيقة لأنظمة الهجرة؟ >

ثانياً، يمكننا من خلال تسليط الضوء على المستفيدين الفعليين من الهجرة، أيضاً الكشف بصورة أدق عن النتائج المحددة (المقصودة وغير المقصودة) لعمليات الهجرة وهو ما يتيح بدوره إبراز الطبيعة الحقيقية للمشكلات التي يتعيّن علينا معالجتها.

ففي حالة الهند، أوظّف إطار نظام الهجرة والتنمية MDR لأجادل بأن إحدى النتائج الأساسية لسياسات وممارسات الدولة الهندية المتعلقة بالهجرة إلى الخارج، منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، تمثّلت في تفاقم أوجه اللامساواة القائمة على الطبقة بين المواطنين الهنود بصورة منهجية وعلى ترسيخها. فعلى سبيل المثال، في أعقاب إلغاء العبودية عام ١٨٣٣، شجّع النظام الاستعماري البريطاني هجرة العمال الهنود الفقراء للعمل كـ «كوليز» مُعصرين (ضمن أنظمة السخرة التعاقدية، والعمل غير الرسمي، وكذلك في بعض الوظائف المهنية للطبقة الوسطى). لكن تغيّر الأمر منذ مطلع القرن العشرين وحتى اليوم، حيث فرضت الحكومة الهندية قيوداً قانونية على هجرة المواطنين الفقراء إلى الخارج، في حين سمحت للمواطنين من النخب بالانتقال بحرية. وعلى الرغم من أن هذه القيود على التنقل طبّقت باسم الحماية والنزعة القومية، فإنها وفّرت ما أسماه «حماية أبوية»^٢، وهو ما أسهم بدوره في تعميق التفاوتات الطبقيّة داخل الهند وعلى الصعيد العالمي.

في المقابل، ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، أتاحت الدولة الهندية لمهاجريها من النخب تشكيل ما أطلق عليه «تحالف النخبة» مع قادة الأعمال والحكومة في الهند، وهو ما أدى بدوره إلى إعادة تموضع الهند ضمن النظام الرأسمالي العالمي لأول مرة منذ القرن التاسع عشر. وبفعل سياسات وممارسات الهجرة التي انتهجتها الدولة الهندية، اضطلع الهنود-الأمريكيون، على وجه الخصوص، بدور ناقل عابر للحدود لنشر الأفكار والممارسات النيوليبرالية—مثل الخصخصة، والاعتماد على الذات، والعمل التطوعي—من الأوساط النخبوية في الولايات المتحدة إلى نظيراتها

< كيف تتصور الدولة الهندية وتنفذ الهجرة الآمنة والمنظمة

بقلم أشوين كومار، جامعة كورنيل، الولايات المتحدة الأمريكية

على مدار العقود القليلة الماضية، برزت العديد من الدراسات حول دور الدولة، لا سيما الدولة المرسل، في إدارة الهجرة في سعيها إلى تحقيق أهداف سياسية وتنموية مختلفة. وتبرز الدعوة إلى الهجرة الآمنة والمنظمة متوازياً مع [الخطاب](#) حول كيفية ترابط الهجرة والتنمية. إذ تحدّد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة ٢٠١٥، والاتفاق العالمي للهجرة المعتمد سنة ٢٠١٨، إطاراً مفاهيمياً/نموذجاً لـ «الهجرة الآمنة والمنظمة والمسؤولة».

يستجلي هذا المقال واقع تطبيق هذا الإطار على أرض الواقع، وكيفية تصوّر الحكومات الوطنية ودون الوطنية لبرامج بهدف تحقيق هذه الأهداف وتنفيذها. أتناول هنا بالجرس تحديداً كيف تتصور الهند، أكبر دولة مرسله للعاملين المهاجرين في العالم، تحقيق هجرة آمنة وأخلاقية من خلال نشر المهارات القابلة للتسويق للعمال المهاجرة المحتملة. ولتحقيق ذلك، أستخدم إلى مقابلات مع منظمات العمال، بالإضافة إلى وكالات المهارات والتوظيف فيدرالية ومحلية، تمّت في المناطق الرئيسية المرسله للمهاجرين: دلهي، وكيرالا، وتيلانجانا.

< النظام البيئي للمهارات المرتبطة بالهجرة من أجل هجرة آمنة ومنظمة: الإمكانيات والتحديات

تجادل [رينا أغاروالا](#) لظالما تدخلت الدولة الهندية باستمرار، منذ عهد الاستعماري وما بعد الاستعماري، مع سكانها المهاجرين لتحقيق أهدافها التنموية الخاصة، و تفيد بأحد السبل الأساسية التي تم من خلالها هذا التدخل هو ضمان سلامة العمال المهاجرين.

سعت الدولة الهندية في الآونة الأخيرة، إلى تعزيز عملية التوظيف الأخلاقي من خلال توفير العمال المهاجرين بمهارات قابلة للتسويق وإرسالهم عبر قنوات رسمية يتم التفاوض عليها في إطار اتفاقيات العمل الثنائية (BLAs) مع الدول المستقبلية. على الرغم من محدودية إمكانية تنفيذ هذه الاتفاقيات، فإنها تسعى إلى ضمان مجموعة متفق عليها من المعايير المتعلقة بممارسات التوظيف الآمنة والأخلاقية، بالإضافة إلى الأجور وحماية العمال في دول الوجهة. واعتباراً من شهر فبراير ٢٠٢٥، دخلت الحكومة الفيدرالية الهندية، وكذلك بعض حكومات الولايات (المحلية منها والإقليمية)، في اتفاقيات ثنائية قائمة على المهارات مع دول مثل [ألمانيا](#) و [إسرائيل](#) و [اليابان](#)، لتغطي مجموعة واسعة من المهن والقطاعات، تشمل قطاعات البناء، والأعمال الكهربائية والفنية، والرعاية الصحية. جادلت الحكومة الهندية بأنها ومن خلال هذه الاتفاقيات يمكن أن تتحكم بشكل أفضل في عمل الوكالات الخاصة، التي لا تزال تهيمن على سوق التوظيف، من خلال الرصد و [التعاون العرضي](#). حيث برز على الخط فاعلون جدد (مثل [الوكالات الفيديريالية](#) و [الوكالات الحكومية المحلية](#))، بالإضافة إلى وكالات تطوير المهارات الخاصة) إلى النظام البيئي للمهارات والهجرة.

لكن مثل تنفيذ هذه البرامج تحدياً ضمن إطار إدارة الهجرة الهندية الاتحادية المنتجزة. إذ لا ينتهج الفاعلون في الحكومات الفيديريالية والوكالات الحكومية المحلية ذات المنهج فقط بل هي تسعى إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات متباينة، إلى



التلويع بالعلم الهندي. الصورة: راغو راجا، عبر Pexels

كما أتضح مدى عجز الحكومة الهندية عن حماية العمّال أيضًا من خلال ممارسات التوظيف والفصل. فبعد بضعة أشهر من وصول الدفعة الأولى من العمال إلى إسرائيل، كشف تقرير [استقصائي](#) عن قيام مقاولين إسرائيليين محليين بتسريح ما يقارب ٢٠٠٠ عامل هندي من أماكن عملهم، ما أدى إلى ترحيل العديد منهم من إسرائيل بشكل كامل. وقد برز أصحاب العمل عمليات الفصل هذه بوجود «نقص في المهارات» لدى العمال. ولم يكن أمام الحكومة سوى القليل مما يمكنها فعله لمعالجة هذا الوضع. وقد كشفت هذه الحادثة عن عدة ثغرات في رؤية هذا البرنامج الهادفة إلى تيسير الهجرة «الآمنة والمنظمة والمسؤولة».

< إتاحة المجال للعمّال و إبراز أصواتهم

أخيرًا، وبعيدًا عن الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات المحلية، يكتسب المجتمع المدني أهميةً بالغة أيضًا في هذا المجال. فلطالما اضطلعت المنظمات العمّالية، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكات العمل العابرة للحدود بدور محوري في الدفاع عن حقوق المهاجرين. وتُظهر المقابلات التي أجريتها أنه ومع توسّع إدارة الحكومات لملف العمالة المهاجرة، تراجع صوت منظمي شؤون العمال المهاجرين. فعلى سبيل المثال، عارضت النقابات العمالية الهندية الاتفاق الذي أبرمته الهند مع إسرائيل، معتبرةً أنه من غير الأخلاقي على الإطلاق الإسهام في تعميق معاناة الفلسطينيين. ومع ذلك، أكدت النقابات وغيرها من منظمات المهاجرين أنه لم يتم التشاور معها خلال صياغة تلك الاتفاقيات.

وأشار المنظمون إلى أن أي توجه نحو استقدام آمن وأخلاقي للعمال المهاجرين ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار رؤى المدافعين عن حقوق هؤلاء العمال على أرض الواقع. وفي ظل تشديد الضوابط على الحدود العالمية، تزداد أهمية إشراكهم، لا سيما على المستوى العابر للحدود. فإلى جانب تدريب العمال المهاجرين وربطهم بأصحاب عمل راغبين، فإن تحقيق أي أمل في هجرة آمنة ومنظمة يتطلب رؤية أكثر شمولًا تضمن حماية حقوق العمال المهاجرين. ■

توجّه كل المراسلات إلى أشوين كومار على البريد الإلكتروني ak2398@cornell.edu

جانب اتخاذ هؤلاء الفاعلين لمواقف سياسية متباينة، مما يؤدي إلى منافسة وارتباك خلال عملية التنفيذ. لقد أبرزت المقابلات التي أجريتها مع الوكالات الفيدرالية والحكومات الولائية المحلية المعنية بتطوير المهارات عن منافسة شرسة بين تلك الوكالات، حيث تسعى كل منها للتفوق على الأخرى في الحصول على العقود والتميز المؤسسي، بالإضافة إلى منافستها مع الوكالات الخاصة العديدة القائمة بالفعل في مجال التوظيف وتطوير المهارات. وقد أدى ذلك إلى نقص في التعاون وخلق ارتباك يتعلّق بالمعايير المطلوبة لتأهيل المهاجرين. فعلى سبيل المثال، بينما يتطلب الاتفاق الأخير بين الهند وألمانيا معايير صارمة لتدريب المهارات واللغة قبل عملية التوظيف، فإن الاتفاق الأقدم بين الهند وإسرائيل في مجال أعمال البناء لم يتطلب سوى اختبار موجز قائم على المهام.

< الجوانب العملية والأخلاقية للهجرة «الآمنة» إلى مناطق الخطر

لقد أثار الاتفاق بين الهند وإسرائيل، في الواقع جدلاً واسعاً بشأن المعايير التي تُحدّد ماهية الهجرة العمالية الآمنة والأخلاقية. وحين سؤالي للمسؤولين الهنديين عن مدى ضمان سلامة إرسال عمال هنود إلى منطقة نزاع نشط، بررت كل من الجهات الفيدرالية ووكالات الولاية تيلانغانا قرارها بالتأكيد على وجود رقابة حكومية صارمة. وأوضحت هذه الجهات أن العمال سيحصلون على أجور مجزية مقابل عملهم، فضلاً عن أن الاتفاق يشمل تغطية تكاليف الغذاء والإقامة. كما أكدت أنه في حال تعرّض العمال لأي وضع خطير، فإن القنصليات الهندية ستتولى رعاية شؤونهم، بما في ذلك إجلاؤهم عند الضرورة.

في المقابل، شكّكت وكالات ولاية كيرالا في سلامة هذا الاتفاق الثنائي وأخلاقيته. وعلى خلاف الموقف الأكثر التباساً للحكومة الفيدرالية تجاه النزاع، أدان رئيس وزراء ولاية كيرالا رسمياً الهجمات الإسرائيلية على غزة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣. وأكدت وكالات التوظيف الحكومية في كيرالا أنه، عقب هذا التصريح، رفضت إرسال عمال إلى إسرائيل بموجب هذا الاتفاق. وكما صرّح أحد مسؤولي التوظيف في الولاية: يفيد رئيس وزراء ولاية كيرالا بأنه:

«يتعيّن علينا نحن الجهات الحكومية أن نولي عناية خاصة بمسألة الاستقدام الأخلاقي للعمّال إلى مختلف الوجهات، إذ إن توجيههم إلى منطقة حرب قائمة يُعدّ مناقضاً كلياً لأيمدئ من مبادئ الأخلاق.»

< إعادة التفكير في سلاسل الرعاية العالمية:

النساء المهاجرات في الجنوب العالمي

بقلم ماريا كامبلا فيجا سالازار، جامعة لوس أنديز، كولومبيا، كارولينا مورينو، جامعة لوس أنديز، كولومبيا، سولين كاستيلانكو مورينو، جامعة لا سال، كولومبيا، وخافيير أ. بينيدا د.، جامعة لوس أنديز، كولومبيا



خيام في تجمع سكني داخل غابة، مع ملابس مغسولة معلّقة فوق ممرٍ للمشاة.
الصورة: لونا أندراي أرانغو، عبر Pexels.

العالمي؟ تركزت هذه الدراسات في مجال أبحاث علماء أميركا اللاتينية على وجه التحديد، و ذلك باستجلائهم لأنماط معقدة من الهجرة وتقديم الرعاية عبر بلدان مثل، **شيلي، والبرازيل، وأرجنتين** ومؤخراً كولومبيا.

يركز هذا المقال على هجرة الجنوب-الجنوب، مستخدماً حالة النساء الفنزويليات المهاجرات إلى كولومبيا بأعداد هائلة منذ سنة ٢٠١٥. و اعتباراً من أواخر ٢٠٢٣، بلغ عدد المهاجرين الفنزويليين في كولومبيا حوالي ٢,٩ مليون شخص، مع تفوق طفيف لعدد النساء مقارنة بالرجال، مما يعكس أنماطاً هجرية مؤنثة في سياق هجرة الجنوب-الجنوب. تجدر الإشارة إلى مواجهة العديد من هؤلاء

في مطلع القرن الحادي والعشرين، قدمت عالمة الاجتماع أريلي هوتشيلد Arlie Hochschild مفهوم سلاسل الرعاية العالمية - وهي شبكات عبر وطنية للنساء تنوط بعهدتها عملية انتقال أدوار الرعاية (Transferring Care Responsibilities عبر الحدود، عادة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأكثر ثراء. وقد أثار هذا المصطلح الاهتمام الأكاديمي البالغ بتحليل كيفية تداخل الجندر والطبقة والهجرة مع عمل الرعاية. حيث سلّطت أغلب الأدبيات على الهجرة من الجنوب العالمي - إلى الشمال العالمي و ذلك عبر انتقال النساء من الجنوب العالمي إلى دول أكثر ثراءً لتلبية و الأدوار الجندرية في الاستجابة لمتطلبات الرعاية المتزايدة. ولكن ماذا يحدث عندما تعمل سلاسل الرعاية داخل الجنوب

النساء ليس فقط لسياسات هجرة غير مستقرة وأسواق العمل المعادية، بل أيضاً ترضخ تحت أعباء مزدوجة من العمل الرعائي المدفوع وغير المدفوع.

الحجة المركزية للمقال

الضوء على الحاجة إلى سياسات أكثر فعالية لحماية حقوق جميع النساء العاملات في الرعاية، سواء كن نازحات داخلياً أو مهاجرات، وضمان حصولهن على عقود رسمية وحماية اجتماعية، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل والأجور في هذا القطاع الحيوي.

< ما وراء الأرقام: نقد نسوي

تدعو دراستنا إلى اعتماد مقاربة أكثر تقاطعية في تحليل عمل الرعاية. إذ لا يعدّ الجندر المتغير الوحيد المؤثر بل تتقاطع عوامل مثل الأصل/الانتماء الوطني، والوضع القانوني، والعرق، والعمر، والمستوى التعليمي لتشكل كيفية توزيع أدوار الرعاية، وتحدد كذلك من يتم إقصاؤه منها.

كما تثير الحالة الفنزويلية تساؤلات بشأن استدامة سياسات الهجرة والعمل الحالية. فانتقال كولومبيا من تقديم المساعدات الإنسانية إلى ما يُسمّى بـ«الاندماج الاجتماعي-الاقتصادي» لم يتحقق بعد في صورة حماية فعلية أو فرص حقيقية للنساء المهاجرات. وفي الآونة الأخيرة، أدت التحولات السياسية إلى الدعوة لعودة طوعية إلى فنزويلا، رغم استمرار حالة عدم الاستقرار هناك.

نجدد في المقالة بأن الاعتماد على تصاريح مؤقتة وتقديرات سياسية ظرفية ليس

كافياً. إذ تحتاج دول مثل كولومبيا إلى سياسات هجرة راسخة ودائمة تعترف بقيمة عمل الرعاية، وتكفل الحقوق للعاملات والقائمات به بغض النظر عن وضعهن القانوني أو وثائقهن الرسمية.

< إعادة التفكير في سلاسل الرعاية العالمية

يسهم هذا البحث في إثراء حقلٍ متنامٍ من الدراسات في أمريكا اللاتينية التي تتحدى النماذج الأوروبية المركزية لهجرة الرعاية. فبدلاً من افتراض تدفقٍ أحادي الاتجاه ليد العاملة من الجنوب إلى الشمال، يتعين علينا الإقرار بالواقع الديناميكي ومتعدد الطبقات للرعاية ضمن السياقات الإقليمية. ففي كولومبيا، تُصدّر الرعاية وتُستورد في آنٍ واحد إذ بينما يغادر العديد من الكولومبيين البلاد كمهاجرين، تستضيف الدولة الكولومبية أيضاً تدفقاً كبيراً من عاملات وعمال الرعاية من الخارج.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما تتشكل أنماط الرعاية في بلدان الجنوب العالمي نتيجة النزوح، وعدم المساواة، وإهمال الدولة. فهي ليست مجرد مسألة عمل، بل ترتبط بالبقاء والتضامن بين النساء. وتُورّع مهام الرعاية عبر شبكات غير رسمية، وترتيبات عائلية، واستراتيجيات مجتمعية، غالباً ما تتمّ في غياب دعم مؤسسي من الدولة.

تُعيد النساء الفنزويليات في كولومبيا صياغة معنى أن تكون المرأة مهاجرة ومقدّمة للرعاية. إذ تُقوّض تجاربهن النماذج التبسيطية لسلاسل الرعاية العالمية، وتدفعنا إلى النظر إلى الرعاية ليس فقط بوصفها عملاً، بل باعتبارها مجالاً للصراع السياسي والتحول الاجتماعي. ومن خلال توثيق هذه الوقائع، يدعو هذا البحث إلى تبني سوسيولوجيا أكثر تجذراً وشمولاً للهجرة والرعاية، تضع في صميم أبحاثها إبراز أصوات النساء المهاجرات وقدرتهن على الفعل وهن يتنقلن عبر مسارات الحياة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى

ماريا كاميليا فيجا سالازار mc.vega611@uniandes.edu.co

كارولينا مورينو camoreno@uniandes.edu.co

سولين كاستيلانكو مورينو secastiblanco@unisalle.edu.co

خافيير أ. بينيدا د jpineda@uniandes.edu.co

نجدد بأن نظرية سلاسل الرعاية العالمية في حاجة إلى مراجعة لتعكس واقع تدفقات الهجرة الجنوب-الجنوب، التي تتميز بسماوات الهجرة الإقليمية، والمؤنثة، والدائرية (circular migration). غالباً. ولا تنتهج هذه الديناميكيات الرعائية دائماً الأنماط نفسها التي تمّت ملاحظتها في الدول الثرية. على سبيل المثال. تسافر النساء المهاجرات غالباً مع أطفالهن، مما يخلق أسراً معيشية متعددة الأجيال في بلد الوجهة. كما تواصل النساء القيام بأدوارهن الرعائية داخل أسرهن، بدلاً من نقل المسؤولية إلى آخرين. إلى جانب إعادة تشكيل عمل الرعاية وليس مجرد نقله كما هو الحال في سلاسل الرعاية التقليدية.

< عمل الرعاية في كولومبيا: المشهد المعقّد

لطالما شكّلت النزاعات المسلحة والنزوح الداخلي كولومبيا لعقود حيث ساهمت هذه الظاهرة إلى وجود عدد كبير من النساء العاملات في قطاعي الرعاية والعمل المنزلي غير الرسمي، كما أصبحت كولومبيا اليوم أيضاً وجهة رئيسية للمهاجرين الدوليين، وخاصة النساء الفنزويليات، مما أضاف تعقيداً جديداً لسوق عمل الرعاية في البلاد. في البداية، استجابت الحكومة الكولومبية لتدفق المهاجرين الفنزويليين من خلال تقديم إغاثة إنسانية، ثم أطلقت لاحقاً آليات لتنظيم وضعهم القانوني، أبرزها «تصريح الحماية المؤقتة (PPT)»، الذي يسمح للمهاجرين بالنفاذ إلى سوق العمل والخدمات الأساسية. ومع ذلك، تجعل الخطوات الإدارية الطويلة والروتين البيروقراطي المعقّد، والتغيرات في الإرادة السياسية، وتأخير معالجة الوثائق، وضعف تنفيذ القوانين العديد من المهاجرين دون وثائق قانونية، مما يضعهم أكثر عرضة للاستغلال في العمل،

يتجلّى هذا خاصة في اقتصاد الرعاية حيث تشير بيانات المسح الرسمي للأسر المعيشية الكولومبية (GEIH) إلى أن النساء الفنزويليات، ورغم تمتعهن بمستويات تعليمية عالية نسبياً، إلا أنهن تتركّزن في قطاعات غير رسمية ومنخفضة الأجر مثل الضيافة، وخدمات الطعام، والتجزئة. تكمن المفارقة هنا في أن العمل المنزلي لا يمثل القطاع الرئيسي للفنزويليات، بل يشغلن بشكل أكبر النساء الكولومبيات النازحات داخلياً مما يعكس كيفية تشكيل النزاعات الداخلية في كولومبيا سوق عمل الرعاية المحلي. أما الفنزويليات اللاتي يعملن في العمل المنزلي، فعادة ما يكن أصغر سناً وأكثر تعليماً من نظيراتهن الكولومبيات، لكنهن يواجهن معدلات أعلى من عدم رسمية العمل واستبعادهن من الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى ٤٠ في المئة من عاملات المنازل الفنزويليات أي تغطية صحية في عام ٢٠٢٣، ولم تكن سوى ٧ في المئة مسجلات في أنظمة ادخار التقاعد، رغم عملهن بدوام كامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظمهن يعملن بعقود شفوية فقط، مما يزيد من هشاشتهن ويعرضهن للاستغلال.

هذا الواقع يعكس التداخل المعقّد بين النزوح الداخلي والهجرة الدولية في اقتصاد الرعاية الكولومبي، حيث تواجه النساء النازحات داخلياً، اللاتي يشغلن العمل المنزلي بشكل أكبر، تحديات مختلفة عن تلك التي تواجهها النساء الفنزويليات، اللاتي يتجهن نحو قطاعات أخرى غير رسمية. هذا التداخل يسلط

< التنمية المتحركة

لهجرة عمالة الرعاية في الصين وسنغافورة

بقلم لين يو لينغ نغ، جامعة يورك، كندا، ويونهي يي، جامعة فيكتوريا، كندا

مرتبة (أي الجودة البشرية). في سنغافورة، يُنظر إلى العمالة المنزلية الأجانب على أنهم قادمون من مناطق «أقل تنمية» في آسيا. وتخضع كلتا المجموعتين من النساء المهاجرات لما نسميه «التنمية المتحركة» للتصنيف الاستعماري للحضارات، حيث يُنظر إلى بعض الناس على أنهم بطبيعتهم أكثر «حادثة» أو «تطوراً».

ليس هذا التصنيف من محض الصدفة. إنه ينبع من نظرية التحديث ما-بعد الحرب، والتي تمجد التقدم الخطي من مجتمعات ريفية/تقليدية «متخلفة» نحو مجتمعات حضرية/حديثة «متقدمة». سواء كان العمال ينتقلون عبر الحدود الدولية (سنغافورة) أو عبر الفجوات الداخلية بين الريف والحضر (الصين)، فإنهم يواجهون تقليلاً مماثلاً لإنسانيتهم وعملهم.

< فهم أزمة الرعاية

توظف الدول استراتيجيات تنمية لتبرير الحط من شأن النساء وأعمال الرعاية التي يقمن بها. تشكل الأهداف الوطنية للتحديث الاقتصادي و«النهوض» بالبلاد جزءاً مهماً، ولكن ليس الوحيد، من الصورة. هناك دراسات نسوية غنية في الاقتصاد السياسي، تُبين كيف يُنقص من قيمة عمل الرعاية بشكل ممنهج. فسواء تم أداء هذا العمل من قبل ريفيات صينيات أو مهاجرات آسيويات، فإنه يُجعل غير مرئي وقابل للاستغلال من خلال أيديولوجيات جندرية تصوّر النساء ذوات البشرية الملونة (women of color) على أنّهن مؤهلات طبيعياً وبشكل خاص لخدمة الآخرين. تعكس هذه الحالة إخفاقات عالمية أوسع نطاقاً في تقدير قيمة أعمال الرعاية. يُنظر إلى الرعاية على أنّها «واجب المرأة الطبيعي»: مورداً لا ينضب، يتدفق بدافع «الحب»، عوض أن يستحق هذا الأخير مقابلاً عادلاً.

< مصطلح «السوجي» (الجودة البشرية) وآسيا «الأقل نمواً»

يخلق نظام «الهوكو» (hukou) (تسجيل الأسر) في الصين، الذي تأسس في خمسينيات القرن العشرين، فصلاً مؤسستياً بين الريف والحضر. يمكن للمهاجرين الريفيين العمل في المدن لكن لا يمكنهم النفاذ إلى المزايا الحضرية مثل الرعاية الصحية أو تعليم أطفالهم أو الضمان الاجتماعي. ويعزّز خطاب السوجي ذلك من خلال تصوير الريفيين على أنّهم ذوو «جودة منخفضة»: أي يفتقرون إلى التحضر ويعيقون تحديث الصين.

تحدّث إحدى عاملات الرعاية المنزلية هذا الأمر بشجاعة عندما رفضت مشغلتها أن تمنحها إجازة رأس السنة، متسائلة: «باعتبارك باومو (Baomu) (مصطلح ازدرائي للعاملة المنزلية)، هل لك حقّ في طلب عطلة رسمية؟» فردّت العاملة: «أليس الباومو مواطنين صينيين؟ إذا كانوا كذلك، فلهم الحقّ في طلب العطل الرسمية». وقد كلفها تحديها هذا شغلها.

في سنغافورة، تواجه العاملات المنزليات الأجنبية تمييزاً عنصرياً بصفتهم نساء من دول آسيوية «أقل نمواً». تعرض مواقع التوظيف عبر الإنترنت صورهن وتفاصيلهن الشخصية و«مهاراتهن» مثل منتجات التسوق المقارن. سياسة الإقامة



يوم عطلة للعاملات المنزليات. الصورة: ريكس بي، عبر رخصة المشاع الإبداعي CC BY 2.0

أعادت جائحة كوفيد-19 تسليط الضوء على أعمال الرعاية واعتمادنا العالمي على العمالة المنزلية المهاجرين. ومع ذلك، وعلى الرغم من المعاناة المشتركة، نادراً ما تم تحليل تجارب هؤلاء العمالة عبر السياقات الوطنية المختلفة. لقد اكتسبت الدراسات الأكاديمية النشطة في هذا المجال في شرق آسيا وأوروبا، وحتى داخل دول كبيرة مثل الصين والهند، زخماً، لكنها لا تزال هامشية نسبياً في سياقات البحث الرئيسية. نحن نشترك في هذا الحوار المهم من خلال دراسة حالة عمال الرعاية المنزلية (DCWs) في الصين والعمال المنزليين الأجانب (FDWs) في سنغافورة، للكشف عن كيفية قيام استراتيجيات اقتصادية تنمية مماثلة بخلق أشكال استغلال موازية.

< نماذج متقدمة تُصنّف الريفي/التقليدي على أنّه «متخلف» والحضري/الحديث على أنّه «راقي»

في مقالنا الموسوم «متشابهون ولكن مختلفون: هجرة عمالة الرعاية في الصين وسنغافورة»، والذي سينشر في عدد خاص قادم حول «الأفضية المنزلية» في مجلة تنظيم العمل والعمالة والعمولة، نعتمد على دراسات الاقتصاد السياسي النسوي وعلى البحث الإثنوغرافي عبر الإنترنت لمقارنة تجارب العمالة المنزلية عبر الحدود الوطنية، مما يكشف عن أنماط مشتركة من الاستغلال التي هي متجذرة في أيديولوجيات التنمية. نوضح حيثيات ما نسميه «التنمية المتحركة»: وهي أيديولوجيات تنمية خطية ومرحلية، تتبع نظرية التحديث الشائعة، كما تنشئ مكانات متباينة من متفوق إلى دوني، لسكان الريف/التقليديين والحضر/الحداثيين تبعاً.

تشكل حركة الهجرة بفعل هذه التراتبات الهرمية الاجتماعية. في الصين، يتعرض العمالة المنزليون الريفيون للتمييز على أساس «السوجي» (suzhi) الأدنى

< الاستغلال داخل الأفضية الخاصة وأيديولوجيات التنمية التي تعامل عملة الرعاية المهاجرين على أنهم أقل استحقاقاً للكرامة والحماية

يولي منظورنا المقارن اهتماماً بالبعد الوطني في الهجرة العالمية. تكشف كل من الهجرة الداخلية (الصين) والهجرة الدولية (سنغافورة) عن أيديولوجيات تنموية عابرة لمستويات وسياقات مختلفة. كلاهما يخلق ما يمكن تسميته «الأفضية في المجال المنزلي» (spatialities of domesticity): وهي أفضية خاصة يعمّ فيها الاستغلال بعيداً عن الرقابة العامّة وتنظيم العمل. تخلق استراتيجيات التنمية العالمية ترانبات هرمية محلية تبرّر معاملة بعض الفئات كيد عاملة يمكن التخلص منها. سواء تمّ تبرير ذلك من خلال فوارق التنمية العالمية أو الفوارق بين الريفي/ الحضري، فإن النتيجة هي نفسها: يصبح عمل الرعاية الذي تقوم به النساء سلعة يتم استخراجها لدعم إعادة الإنتاج الاجتماعي لأسر أخرى.

إنّ فهم التنمية المتحركة يساعدنا على رؤية الصلات بين المواقف المختلفة (ظاهرياً). فقد تواجه العاملات المنزليات في الرعاية في الصين، اللواتي يناضلن من أجل حقوق عمل أساسية، والعاملات المنزليات الأجنبية السنغافوريات، اللواتي يتنظمن للمطالبة بالمعاملة العادلة، تحديات متماثلة متجذّرة في أيديولوجيات تنموية تموضّعن على أساس أنّهن أقلّ استحقاقاً بطبيعتهنّ للكرامة والحماية.

في النهاية، إنّ الاعتراف الجماعي بهذه الموازنات يفتح المجال لإمكانيات تضامن علائقي عبر-وطني وتعلّم عابر للسياقات المختلفة. وتظهر كلتا المجموعتين من النساء مطواعية (resilience) ملحوظة، حيث يستخدمن الأفضية الإلكترونية لتبادل الخبرات وتقديم الدعم المتبادل وتوثيق المطالب. فتتحدى أصواتهن النظرة السائدة التي تحقّر من قيمة أعمال الرعاية واستغلال العمالة، وتطالب باعتراف تامّ بإنسانيتهن. ■

توجه جميع المراسلات إلى: لين يو لينغ نغ lynnngyl@yorku.ca
ويونهي يي yunhuiye@uvic.ca

الإلزامية مع الكفيل ونظام كفالة المشغّلين (المشابه لنظام الكفالة) يخلقان علاقات تبعيّة حيث لا تستطيع العاملات أن تغير المشغّلين بسهولة، حتى عند تعرّضهم للإساءة.

العاملات الصينيات هن مواطنات من نفس الأصول العرقية، ينتقلن داخل بلدهن. أما نظيرتهن في سنغافورة هن أجنبيات يعبرن الحدود الدولية. إلا أنّ كلتا المجموعتان تواجه تحديات متماثلة.

* العطوبة القانونية: في الصين، ليس لأكثر من ٩٠٪ من العمال المنزليين عقود عمل رسمية لأنّ القانون لا يعترف إلا بالشركات كأرباب عمل، وليس الأسر. كذلك، على الرغم من أنّ العاملات المنزليات الأجنبيات في سنغافورة لهن عقود عمل، إلا أنّهن يُصنّفن كـ «عمال ضيوف» مؤقتين في أدنى فئة للتأشيرات، والتي لا تُجدّد إلا كل عامين.

* الاستغلال في الإقامة مع الكفيل: تعيش كلتا المجموعتين عادة مع الأسر المشغّلة، ممّا يخلق توقعاً بأنّهم/ن متاحات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع. قالت إحدى العاملات المنزليات الأجنبيات في سنغافورة: «أستيقظ في الرابعة صباحاً لطهي فطور الصباح [...] تبدأ فترة استراحتي من الحادية عشرة ليلاً حتى منتصف الليل، وفقاً لتوقيت عودتهم من العمل». تقول قصيدة لإحدى عاملات الرعاية المنزلية الصينيات: «عندما تلمس رأسي الوسادة، تكون قد حلّت الساعة الحادية عشرة. مرهقة، غارقة في العرق، أستلقي على السرير، أفكّر في الوطن».

* المعاملة اللإنسانية: تواجه كلتا المجموعتين مواقف متعالية متجذّرة في أيديولوجيا التنمية. ينقد أرباب العمل الصينيون عاملات الرعاية المنزليات بسبب «لهجتهن غير الرسمية» ويجبرونهن على التحدث «بشكل سليم». ويرى أرباب العمل السنغافوريون أنّ العاملات المنزليات الأجنبيات بحاجة إلى «تأديب» لجعلهن ملائمة للحياة الحضرية، منتقدين نظافتهن، ومدى إجهادهن التحكّم في الأجهزة الحديثة، وأساليب حياتهن الريفية «المتراخية».

< الاستقطاب المميز لدبي للمهاجرين من غير الغرب

بقلم أنجو ماري بول و مصطفى يافاش و سيجين بارك، جامعة نيويورك أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

من جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

< نوع مختلف من الوافدين

لتقييم الجاذبية النسبية لإمارة دبي، قمنا بإجراء مسح واستبيان ومقابلات مع مهاجرين ذوي مهارات عالية من ثلاث مناطق عالمية تحيط مباشرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي: جنوب آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد اعتبرت دول شمال أفريقيا ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنفصلة عن بقية القارة الإفريقية، نظرًا لأن سكانها يتحدثون العربية ويُنظر إليهم بوصفهم عربًا من الناحية الإثنية.

تظهر نتائج الاستبيان أن جميع مجموعات المشاركين الثلاث أبدت مستوى مرتفعًا من الرغبة في الهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة قبل هجرتهم، بمتوسط بلغ ٣,٦٨ على مقياس خماسي من ١ إلى ٥. ومع ذلك، تبين ميل أكبر للمشاركين المنحدرين من جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الاستقرار والاستمرار في الإقامة داخل الدولة، مقارنةً بنظرائهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣,٣٥ مقابل ٢,٧١). ويمكن تفسير هذا التباين في ضوء اختلاف مستويات الرضا المسجلة بين المجموعات الثلاث، وذلك عند مقارنة تجاربهم المعيشية في دولة الإمارات بنظيراتها في بلدانهم الأصلية.

ففي حين أشار المشاركون من جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تحسن ملحوظ في ثلاثة مجالات رئيسية عند وصولهم إلى الإمارات، وهي: المسار المهني، ومستوى المعيشة، والألفة الثقافية، أفاد المستجوبون من أفريقيا جنوب الصحراء بتحسّن واضح في مجالي العمل ومستوى المعيشة فقط، دون ملاحظة تحسّن في جانب الألفة الثقافية، وذلك بسبب صغر حجم مجتمعاتهم في الإمارات. ونتيجة لذلك، أبدى المستجوبون من أفريقيا جنوب الصحراء اهتمامًا أكبر بالانتقال إلى دولة تالته خارج الإمارات مقارنةً بالمجموعتين الأخريين.

< المزايا الاقتصادية والمعيشية والأمنية في دبي

لقد أفادت المقابلات المتعمقة التي أجريناها مع ٤٦ من المهنيين ذوي التنقل الدولي والذين سبق لهم الإقامة خارج بلدانهم الأصلية قبل انتقالهم إلى دبي، عن توضيح وجهات النظر المتباينة. وقد أشار جميع المبحوثون أفراد العينة من المجموعات الثلاث إلى المزايا الاقتصادية، ونمط الحياة المريح، ومستوى الأمان المرتفع الذي يتمتعون به في دبي. وتُعد هذه المزايا متاحة لجميع المهاجرين ذوي المهارات الذين يعملون كوافدين في دولة الإمارات، بغض النظر عن بلدانهم الأصلية. كما أن الفوائد المالية التي توفرها دبي لهؤلاء المهنيين قد تتجاوز أحيانًا تلك التي يحصلون عليها في وظائف مماثلة في الدول الغربية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض ضريبة القيمة المضافة في الدولة وعدم فرض ضريبة على الدخل الشخصي.

كما أشار المبحوثون إلى ارتفاع مستوى المعيشة في دبي، بما في ذلك جودة البنية

مذ صدور مؤلّف ساسكيا ساسن Saskia Sassen ذلك العمل الرائد الذي قام فيه بتوصيف نيويورك، ولندن، وطوكيو، كمدن كونية، تم تحديد مدن عالمية أخرى وتصنيفها بناءً على معايير اقتصادية في الغالب. وباعتبارها عُقدًا للعولمة المؤسسية، تستضيف هذه المدن مكاتب الشركات متعددة الجنسيات التي تديرها نخبة من المهاجرين ذوي المهارات العالية. ومع تنافس هذه المدن لجذب مثل هذه الكوادر، يميل المحللون الذين يقيمونها ويصنفونها، وحتى صانعو السياسات الذين يسعون لتعزيزها، إلى استخدام معايير عالمية موحدة، كما لو أن جميع المغتربين ينطبق عليهم نموذج موحد يسعون من خلاله فقط إلى تحقيق دخل مرتفع، وأسلوب حياة مريح، ومستوى أعلى. وحتى الأهمية الثقافية تكتسبها هذه المدن بناءً على عدد المتاحف والمعالم الثقافية التي تحتويها.

نسأل عما إذا كانت هناك جوانب «مميزة» إضافية للمدينة الكونية يمكن أن تزيد من جاذبيتها لتستوعب فئات فرعية محددة من المهاجرين ذوي الكفاءات العالية. للإجابة عن هذا السؤال، ندرس حالة دبي، التي ارتفعت جاذبيتها بشكل سريع في تصنيفات المدن الكونية. تشير نتائج دراستنا بناءً على الاستبيانات والمقابلات المتعمقة مع المهنيين المغتربين من غير الغربيين في دبي، إلى أن دبي تتمتع بجاذبية فريدة بوصفها مدينة كونية و«محلية» في آن واحد للمغتربين القادمين من منطقة جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

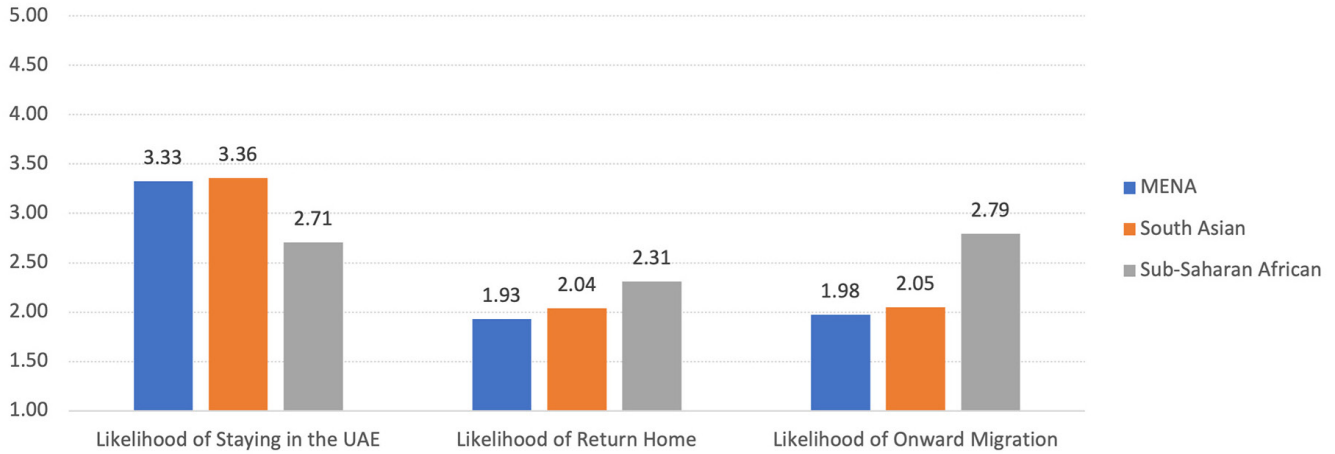
توفّر دبي بصفها مدينة كونية نموذجية، (١) مزايا اقتصادية متزايدة، و(٢) مستوى معيشي أعلى، و(٣) درجة أعلى من الأمان، وهي سمات يقرنها المهاجرون عادةً بالفئة المنشأة للمدن العالمية في الشمال. لكن دبي تقدم أيضًا مزايا «محلية» لهؤلاء المهاجرين، من بينها (٤) القرب الجغرافي من بلدانهم الأصلية، و(٥) الألفة الثقافية، نظرًا لوجود مجتمعات مهاجرة كبيرة العدد ومستقرة منذ فترة طويلة تنتمي إلى هذه المناطق الأصل وأخيرًا (٦) درجة أكبر من التسامح تجاه هوياتهم الدينية والاثنية المحددة.»

< نبذة عن دبي

تعدّ مدينة دبي، التي يبلغ عدد سكانها نحو ٣,٥ مليون نسمة، أكبر مدن دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد شهدت خلال العقد الماضي تطورًا متسارعًا مكّنها من التحول إلى الوجهة الإقليمية المفضلة لاحتضان المقرات الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تبرز دبي بوصفها مركزًا رائدًا في توفير بيئة أعمال جاذبة ومنفتحة على المستوى الإقليمي، فضلًا عن تحقيقها باستمرار مؤشرات مرتفعة في مجالات السلامة العامة، والثقة في المؤسسات الحكومية، وجودة المعيشة، وهي معايير أساسية يُستند إليها في تقييم مدى جاذبية المدن للوافدين.

في المقابل، ما فتئت دبي (ودولة الإمارات العربية المتحدة ككلها) تعتمد بشكل كثيف على العمالة الوافدة للحفاظ على نموها الاقتصادي. ففي سنة ٢٠٢٣، شكّل غير الإماراتيين نحو ٩٢ في المئة من سكان دبي. وعلى الرغم من أن الصورة الشائعة للوافدين في دبي تُصوّرهم على أنهم من الغربيين، فإن الغالبية الفعلية منهم تنحدر

توقعات مستقبلية للمغتربين غير الغربيين في دبي



المصدر: أنجو ماري بول، ومصطفى يافاش، وسيجين بارك.

مبرزين مجموعة من المرافق والخدمات، بدءًا من المساجد، مرورًا بالمتاجر الكبرى والمطاعم التي تقدم خيارات حلال وأطعمة إثنية، وصولًا إلى المدارس التي تدرّس مناهج وطنية، وهو ما يساهم في جعل دبي تبدو لهم كأنها «وطنهم».

وأشار هؤلاء المبحوثون في ذات السياق، إلى مستوى أعلى من تقبل هويتهم الدينية والعرقية، وهو غالبًا ما يفتقرون إليه في المدن العالمية في دول الشمال. في المقابل، كان المشاركون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر ميلًا إلى الإشارة إلى التعرض للتمييز العنصري في دولة الإمارات، أو الشعور بالوحدة نتيجة غياب مجتمع كبير من نفس الأصل العرقي وبذات المستوى الاجتماعي.

وبوجه عام، تُبرز هذه النتائج ضرورة أن تراعي دراسات المدن العالمية في الحسبان تنوع المهاجرين ذوي المهارات في هذه المدن، بدلاً من افتراض وجود نموذج موحد للوافد. كما تؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للخصائص الاجتماعية والثقافية للمدن، بما يتجاوز التصورات المبسطة للعولمة، وذلك سعياً إلى فهم كيفية اسهام مثل هذه العوامل في تمكين بعض الفئات المهاجرة من الشعور بالانتماء وكأنهم في «وطنهم» خلال إقامتهم في الخارج. ■

توجه كل المراسلات إلى

أنجو ماري بول anju.paul@nyu.edu

مصطفى يافاش mustafa.yavas@nyu.edu

وسيجين بارك sejin.park@nyu.edu

¹ عنوان الكتاب - The Global City: New York, London, Tokyo، المترجمة
Princeton University Press. 1991.

التحتية العامة والإحساس المتزايد بالأمان. بالإضافة إلى ذلك، أكدوا سهولة الحصول على خدمات العمالة المنزلية بتكلفة معقولة، وذلك بفضل العدد الكبير من العمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة القادمين من آسيا وأفريقيا، والذين يتوافدون إلى دولة الإمارات بحثاً عن فرص عمل في مجالي الرعاية والخدمات. وتعكس هذه الخصائص الطابع الحقيقي لدي بوصفها «مدينة عالمية»، نظراً لاحتضانها أعداداً هائلة من المهاجرين في مختلف مستويات سوق العمل، سواء من الفئات العليا أو الدنيا.

< دبي بوصفها نموذجًا يجمع بين أفضل ما في العالمين

أفاد المبحوثون في المقابلات من جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن القرب الجغرافي لدي من بلدانهم الأصلية يُمكنهم من الاستمتاع بزيارات متكررة وبأسعار ميسورة إلى عائلاتهم في أوطانهم، أو استقبال أقاربهم لزيارتهم عبر تسهيلات تأشيرات السياحة المتساهلة في دولة الإمارات. و نظراً إلى وجود مجتمعات مهاجرة من الطبقة المتوسطة تنتمي إلى هاتين المنطقتين منذ فترة طويلة في دولة الإمارات، وما رافق ذلك من نشوء مؤسسات ثقافية واجتماعية متنوعة، أشار هؤلاء الوافدون إلى الألفة الثقافية التي توفرها دبي،

< المهاجرون الصينيون لغرض التعليم:

في موطن المنشأ والمهاجرون والعائدون

بقلم فينغ شو، جامعة فيكتوريا، كندا



الغاوكاو. المصدر: صحيفة هوي اليومية، متاح على:

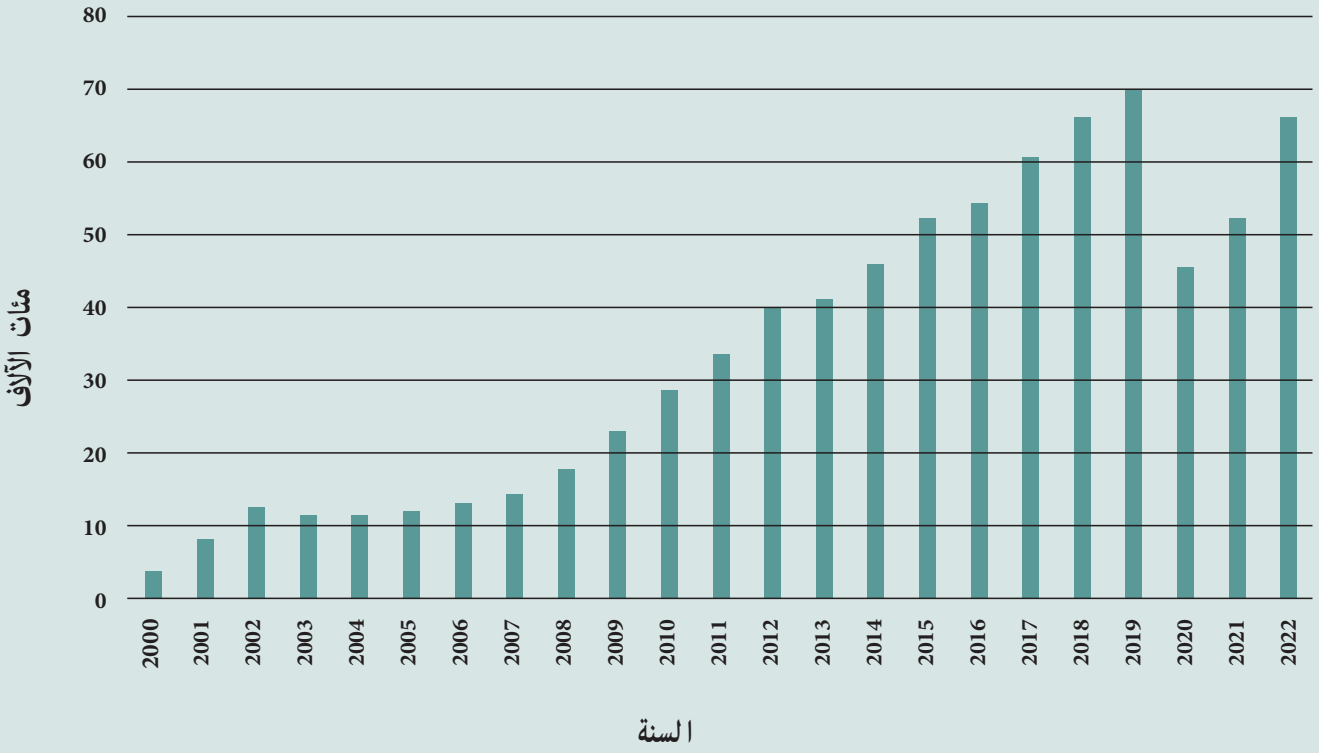
http://m.cnhubei.com/content/2019-06/08/content_10844871.html

كنت قد أجريت في الفترة الممتدة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥، مقابلات مع اثني عشر (١٢) طالبا/بة مهاجراً صينياً في مقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا، وخمسة عشر (١٥) آخرين في كل من بكين وشنغهاي بالصين. وُلد معظمهم في التسعينيات وقليل منهم متزوجون؛ وكان معظمهم من النساء في وضع عامل أو يبحث عن عمل.

نتساءل عن سبب دمج هذه المجموعات ضمن دراسة واحدة؟ أولاً، حدوث «الممارسات الحدودية» المتعلقة بالإدماج والإقصاء سواء على الحدود بين الدول أو داخل الأراضي الوطنية. ثانياً، عملية تداخل تجارب الهجرة الداخلية والدولية.

يتطلع العديد من المهاجرين الصينيين الشباب إلى التقدم الاجتماعي من خلال الحصول على تعليم أفضل. تتناول هذه الدراسة الطلبة المهاجرين الداخليين والدوليين، فضلاً عن «العائدين» إلى الصين. يركز البحث في هذه الورقة على تجاربهم الحياتية في سعيهم للحصول على صفة الإقامة المحلية: «الهوكو» في شنغهاي أو بكين، والإقامة الدائمة في كندا (PR) ورغم أن الجنسية الكندية قد تكون من الناحية العملية أقرب إلى ظاهرة «الهوكو» منها إلى الإقامة الدائمة، إلا أن الجنسية لم تحظَ باهتمام يذكر لدى المبحوثين. إذ لم يُذكر حق التصويت، بل لا تطوي الجنسية الكندية في الواقع إلا تعقيد الزيارات أو العودة المستقبلية إلى الصين.

عدد الطلاب الصينيين المهاجرين للدراسة في الخارج على مر السنين (2000-2022)



بيانات صادرة عن مركز الصين والعمولة، مقتبسة من تقرير تطوّر أوضاع الطلاب الصينيين في الخارج (2023-2024)

متاح على الرابط: <https://web.archive.org/web/20240514045418/http://www.ccg.org.cn/archives/84327>

وتنتهجها الحكومات المضيفة، وتحسن وسائل النقل والاتصالات وانخفاض تكلفتها (القطارات فائقة السرعة، والسفر الجوي، ووسائل التواصل الاجتماعي).

وأخيراً، غياب السلاسة في العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي.

< تجارب المهاجرين المتغيرة والمتداخلة

ومع انتقال هؤلاء المهاجرين الباحثين عن التعليم، غالباً ما أدت ضغوط الهجرة الأوسع نطاقاً إلى تغيير خضعت له بلدانهم الأصلية. فقد أدى تفكك التصنيع في شمال شرق الصين إلى إغلاق المصانع وإجبار السكان على الهجرة إلى خارج المنطقة. كما أدى التوسع الحضري المدفوع بالسوق والدولة إلى تغيير جذري في النسيج الاجتماعي في أماكن أخرى. وغالباً ما يقوم المهاجرون لأغراض العمل ببناء منازل جديدة لأقاربهم في مسقط رأسهم. وتُذكر البلدات الأصلية باعتبارها أماكن تضم علاقات اجتماعية أكثر ترابطاً، ولكنها في الوقت نفسه أماكن متخلى عنها.

تُتند المقابلات التي أجريتها التباينات الواضحة بين المهاجرين في «الوطن» و«الخارج». فباستثناء ثلاثة مستجوبين منهم، كان جميع «المهاجرين الداخليين» قد «عادوا» هم الآخرون إلى الصين بعد انتهاء دراستهم في الخارج، لكن لم يعد أي منهم إلى مسقط رأسه. وفي الوقت نفسه، اعتبر العديد من «العائدين» المقيمين في بكين أو شنغهاي أن هذه الأماكن مؤقتة هي الأخرى، رغم أن الجميع اعتبروا هذه المدن واحات عالمية ومتطورة ومرغوبة.

من المرجح أن إتجاه تفضيل مدينتي بكين وشنغهاي قد تشكّل بفعل معايير اختيار عينة المشاركين في الدراسة ولا يُعد ذلك مفاجئاً. إذ يتمتع حاملو «الهوكو» في شنغهاي أو بكين بفرص أسهل للالتحاق بأفضل الجامعات الصينية محلياً. في المقابل، اضطر المهاجرون المتفوقون القادمون من الأرياف أو البلدات الصغيرة، مثل المبحوثين الذين شملتهم دراستي، إلى الانتقال، وغالباً ما أقاموا في مدارس داخلية، بدءاً من المرحلة الإعدادية على الأقل في العادة. كان التحضير لامتحان «الجاوكاو» (gaokao) الامتحان الوطني للقبول بالجامعات) يستنزف كل الجهد والوقت. إذ تطلب جهود دعم هائلة غير مرئية ولا تحظى بالتقدير الكافي: سواء من العاملين المهاجرين في المدارس الداخلية، أو من الوالدين، والأمهات على وجه الخصوص. أما الطلاب الذين لم يقيموا في سكن داخلي، فرمما استأجروا سكناً بالقرب من المدرسة بالاعتماد على عمالة مأجورة أو على أعمال الرعاية والدعم من الوالدين، لكنهم ظلوا مع ذلك يقضون معظم اليوم في المدرسة. وبالتالي، كان طلاب المرحلة الثانوية الذين سافروا من أجل الدراسة محدودي التنقل نسبياً لسنوات خلال فترة دراستهم. ولذلك، كان مجرد الالتحاق بإحدى الجامعات الرائدة في بكين أو شنغهاي يُعد بحد ذاته قصة نجاح.

أعرب معظم المبحوثين في كندا عن رغبتهم في البقاء، لكن حتى المقيمين الدائمين منهم يعودون لزيارة الأقارب والأصدقاء في الصين، كما أن بعضهم يخطط لجديّة للعودة بشكل دائم عندما يتقدم والديهم في السن. (أظهرت دراسة حديثة أن أكثر من 80% من المهاجرين لأغراض التعليم في جميع أنحاء العالم يعودون إلى أوطانهم.) وبشكل عام، انضح أن تجارب المهاجرين لأغراض التعليم تتسم بطابع مؤقت ومتغير ومتداخل وفوضوي.

< التفاوتات المجالية وحركة التنقل التعليمي

نشأ المشاركون ضمن استطلاعي في الصين في ظل عصر الإصلاحات والذي اختص بكثافة حركة التنقل. لكن تعكس حرية التنقل المجالي التي تدعم طموحاتهم تفاوتات جغرافية حادة.

ويعتمد ذلك على مدى مرونة سياسات نظام تسجيل الأسر «الهوكو» وجوازات السفر في الصين، ومدى إنفتاح سياسات إستقطاب المواهب التي

أما بالنسبة للمهاجرين الصينيين الذين يأتون إلى كندا لأغراض تعليمية، فإن الحصول على الإقامة الدائمة يعد أمراً محورياً لأي إقامة طويلة الأمد، سواء كان ذلك من أجل فرص العمل، أو الروابط العاطفية، أو الهروب من العنف الجنسي. ومن الناحية النظرية، يحصل «الطلاب الدوليون» بالفعل على مسار خاص للحصول على الإقامة الدائمة في إطار «برنامج التنقل الدولي» الكندي. غير أن التجارب المعيشية لهذا المسار كانت معقدة.

قد تؤدي التغييرات المستمرة في نظام النقاط الكندي والتخفيضات الأخيرة في أعداد المقبولين إلى تقويض خطط الإقامة الدائمة التي تم وضعها بعناية. كما أن المتقدمين غالباً ما كانوا يعملون في وظائف محلية تتطلب مهارات محدودة وتتميز بعدم الاستقرار، وذلك بهدف كسب نقاط إضافية للحصول على دعوة لتقديم طلب الإقامة الدائمة.

ففي الفترة ما بين التخرج والحصول على دعوة لتقديم طلب الإقامة الدائمة، قد تكون الخبرة العملية الأولية في كندا عاملاً حاسماً في الحصول على وظائف أكثر استقراراً لاحقاً.

حصل جميع المبحوثين باستثناء واحد فقط وظيفتهم المحلية الأولى في شركات مملوكة لصينيين، والقليل منها يشترط وجود خبرة عمل كندية. حتى أن بعض أصحاب العمل أنفسهم كانوا من المهاجرين الجدد. وتشمل الوظائف الشائعة تقديم خدمات متخصصة للمجتمع الصيني المحلي، بما في ذلك الخدمات التعليمية للطلاب، أو خدمات الهجرة، أو العمل في المطاعم.

خاتمة للأبحاث المتعلقة بكل من الهجرة الدولية والداخلية وقع مباشر على تجارب المهاجرين لأغراض التعليم. وعند الجمع بين هذه الدراسات، يتضح أن الحدود الوطنية ليست هي المركز ضمن أهم الحواجز التي يواجهها المهاجرون، بما في ذلك التفاوتات في السلطة، إذ لا يقتصر نظام «الهوكو» الصيني على الفصل بين الريف والحضر، أو بين البلدات والمدن ذات المكانة المتفاوتة، بل إنه يفصل أيضاً بين العمال ذوي المهارات المتدنية وبين أصحاب الشهادات. وفي كندا، فإن الإقامة الدائمة — وليس المواطنة الجنسية في نهاية المطاف — هي ما يدفع المهاجرين لأغراض التعليم نحو العمالة الهشة والوقوع في شبكها، وغالباً ما يكون ذلك في الأعمال التجارية المجتمعية. علاوة على ذلك، فإن عدم استقرار قواعد اللعبة يعقد سعيهم للحصول على وضع محلي مستقر. ■

توجّه كل المراسلات إلى فينغ شو على البريد الإلكتروني fengxu@uvic.ca

¹ نظام تسجيل الأُسَر في جمهورية الصين الشعبية. (المترجم).

استهّل العديد من المبحوثين المقيمين في كندا هجرتهم التعليمية أيضاً في المرحلة الثانوية، محاكين بذلك مسارات المهاجرين الداخليين في الصين. ومع ذلك، وعلى عكس المكانة المرموقة المرتبطة بالالتحاق بإحدى الجامعات الرائدة في بكين أو شنغهاي، يُعد الالتحاق بجامعة كندية مؤشراً أقل وضوحاً بكثير على النجاح. فالعديد من طلاب البكالوريوس (في برامج السنوات الأربع) إما تعثروا في امتحان «الجاوكاو» أو أرادوا تجنبه من الأساس. ولا يستطيع تحمل تكاليف التعليم الكاملة في مقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا سوى الأسر المنتمة إلى الطبقة الوسطى أو الثرية. ولذلك، غالباً ما يضطر طلاب الدراسات العليا الأضعف دخلاً المقيمون في كولومبيا البريطانية إلى العمل أثناء دراستهم. لقد قادت التكلفة وفرص الهجرة المحتملة المبحوثين للتوجه إلى كندا. وبالتالي، ودون اعتبار الترتي الطبقي، غالباً ما أشار المبحوثون إلى «التطور الشخصي» كسبب لهجرتهم إلى كندا.

< سياسات الحدود واستراتيجيات الحصول على وضع الإقامة الدائمة

لا يعتقد العمال المهاجرون ذوي المهارات المحدودة في الصين الآمال ذاتها على الحراك الاجتماعي التي يعقدها المهاجرون لأغراض التعليم. فالحكومات المحلية المضيفة في الصين تسعى لاستقطاب العمالة المهاجرة الرخيصة، ولكنها لا ترغب في منحهم «الهوكو» الدائم. ورغم تراجع أهمية «الهوكو» في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يزال يوفر بعض الاستحقاقات الأساسية مدى الحياة، من بينها حقوق التعليم للأبناء في المستقبل.

على النقيض من ذلك، يتمتع المهاجرون الناجحون في مجال التعليم بمسار تفضيلي نسبياً للحصول على الهوكو المحلي. لكنهم ما زالوا يواجهون عقبات متعددة في الجامعات والمدن الصينية الكبرى. وحتى عندما يحققون النجاح، يسخر حاملو «الهوكو» في المدن الكبرى من مهارات المهاجرين الناجحين ودرجاتهم العالية الاستثنائية في الامتحانات.

وعلى عكس المهاجرين لأغراض التعليم في كندا، يمكن للمهاجرين الصينيين لنفس الغرض البقاء بشكل قانوني في بكين أو شنغهاي بعد التخرج دون الحاجة إلى «هوكو» محلي. إذ لا يتطلب ذلك سوى تأمين لوظائفهم وسكن. ومن المثير للاهتمام أن الحصول على «هوكو» بكين لا يمنح امتيازات إلا لموظفي الدولة، ولذلك فهو لا يمثل أولوية لمن يطمحون للعمل في القطاع الخاص. وعلى النقيض من المهاجرين منخفضي المهارة، يدرك هؤلاء أن الوظائف الجيدة في القطاع الخاص هي التي ستوفر لهم التأمين الصحي الخاص ومعاشات التقاعد وليس «الهوكو». تقتصر أهمية الحصول على وضع «الهوكو» المحلي غالباً على الخريجين المهاجرين الذين لديهم أطفال، في حين كانت لدى العديد من المبحوثين في دراستي خطط أخرى.

< العمال من النازحين الريفيين العاملون في صناعة الملابس الكامبودية: الهشاشة والاحتجاج

بقلم تسز تشونغ لاي وكاكستون سيو، جامعة هونغ كونغ المعمدانية، هونغ كونغ



يشارك عمال ريفيون مهاجرون من كمبوديا في جلسة تدريبية حول حقوق العمل.
الصورة: كاكستون سيو

يُجسّد الإفلاس المفاجئ لشركة واي آند دلبليو للملابس وما ترتّب عليه من عدم دفع الأجور بصورة جليّة الهشاشة البنوية التي يعاني منها عمال صناعة الملابس من المهاجرين من أصول ريفية في كمبوديا، وذلك في ظلّ التحوّلات المستمرة التي يشهدها مشهد الاستثمار الأجنبي. في الوقت نفسه، لا يكشف الاحتجاج الجماعي للعمال عن هشاشتهم فحسب، بل يبرز أيضاً قدرتهم على الحشد والتحرك و التنظيم وممارسة فاعليتهم في مواجهة تصاعد مستويات الاستغلال وانعدام الأمن وعدم الاستقرار. إذ يثير التوسع السريع للمصانع المملوكة للرأس المال الصيني، مقتزنا يمثل هذه الأشكال من المقاومة العمالية أسئلة ملحة لدى علماء الاجتماع الصناعي والعمل. إذ تتساءل ما هو الوضع الحالي للعمال من النازحين

في التاسع من مارس ٢٠٢٤، جرح ما يقرب من ٦٠٠ عامل مهاجر ريفي كامبودي من شركة «Y&W Garment» المملوكة للصينيين، في مسيرة متوجهين إلى وزارة العمل والتدريب المهني. حيث قدموا عريضة تطالب بأجور و مزايا غير مدفوعة و ذلك عقب اعلان صاحب الشركة إفلاسه فجأة، ممّا تركهم دون راتب الشهر الأخير. في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، أصدرت الوزارة بياناً حثت فيه العمال والممثلين القانونيين والنقابات المحلية والأطراف المعنية الأخرى على إنهاء احتجاجهم فوراً، متهمه إياهم بعرقلة حركة المرور والتسبب في الازدحام. كما نصحت الوزارة العمال بالسعي للحصول على تعويض من خلال القنوات القانونية، مشددة على أهمية «الحفاظ على النظام العام وحماية مصالح المجتمع الأوسع».

على الرغم من إرث المقاومة الجمعية التي يتسم به العمال الريفيين المهاجرين في كمبوديا وتاريخها، إلا أنه تمّ التصييق على مجال تحرّكهم بشكل بالغ. فوفقاً للبيانات المتوفرة لدى برنامج "المصانع الأفضل في كمبوديا" - «Better Factories Cambodia»، انخفضت الإضرابات من ١٤٧ سنة ٢٠١٣ إلى ٩ إضرابات فقط بحلول أغسطس ٢٠١٨، كما انخفض عدد أيام العمل المفقودة من ما يقرب من ٨٨٩,٠٠٠ إلى ٤٢,٠٠٠. إضافة إلى انخفاض عدد المنازعات العمالية التي أُحيلت إلى مجلس التحكيم من ٢٤٨ سنة ٢٠١٦ إلى ٥٠ منازعة سنة ٢٠١٧. ولا يدلّ هذا التراجع بالضرورة على تحسّن علاقات العمل، بقدر ما يعكس نتيجةً لقمع ممنهج تمارسه الدولة. يتمثل في اعتقال القادة النقابيين، وترهيب النشطاء، وتوظيف النقابات كحلفاء للحكومة. خاصة منذ انتخابات سنة ٢٠١٣.

إضافة إلى ذلك، تم تآكل الإطار القانوني للتنظيم بشكل مستمر، وأصبح حل المنازعات المستقل نادراً بشكل متزايد. يهدف خطاب الحكومة - الذي يؤكد على «النظام العام» و«مصالح المجتمع» - إلى إخفاء واقع أعمق: حيث تُفضل مصالح رأس المال المحلي والأجنبي على رفاهية العمال و حقوقهم.

< الهاشاشة وإمكانية المقاومة

يفتح احتجاج عمال شركة واي آند دلبليو للملابس «Y&W Garment» نافذة واضحة على الهاشاشة متعددة الأوجه والقدرة المقيدة للعمال النازحين الريفيين العاملين في صناعة الملابس الكمبودية تحت رأس المال الاستبدادي. فبينما دفع الاستثمار الصيني بالنمو الاقتصادي وسنح بخلق وظائف، إلا أنه رسخ أيضًا نظامًا يتحمل فيه العمال تقريبًا كل المخاطر وعدم الاستقرار. واعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٤، يمثل رأس المال الصيني حوالي ٥٤,٧ في المئة من ملكية ٢٢٣٦ مصنعًا صناعيًا في كمبوديا، بما يعادل استثمارًا ضخمًا يُقدَّر بحوالي ٩,٠٨٦ مليار دولار أمريكي. والأمر اللافت هو أنّ المستثمرين الصينيين يسيطرون الآن على نحو ٩٠٪ من جميع مصانع الملابس في كمبوديا.

يؤكد هذا التحول الدراماتيكي على تطور الصين من «مصنع العالم» إلى مستثمر عالمي رائد. فمع ارتفاع تكاليف العمالة المحلية، تنقل الشركات الصينية إنتاجها إلى دول مثل كمبوديا، حيث توفر الأجور المنخفضة ميزة تنافسية واضحة. إذ تدفع هيمنة رأس المال الصيني في الصناعات الرئيسية في كمبوديا الدولة الكمبودية إلى محاذاة مصالحها مع مصالح رأس المال. لقد ضيّقت هذه المحاذاة - التي تتجلى في قمعها لحركة العمال الاحتجاجية وتأكيدها على «النظام العام» - أكثر من مجال المفاوضة الجماعية والتغيير الذي يقوده العمال.

ومع ذلك، تستمر قدرة العمال من النازحين الريفيين في كمبوديا على الضمود والمقاومة و على استعدادهم للاحتجاج، واعتمادهم على شبكات الأسرة والمجتمع، ونضالهم المستمر من أجل أجور عادلة وظروف لائقة، يشير كلّ ذلك إلى روح مقاومة قوية. سيحتاج المسار المستقبل إلى أشكال جديدة من التضامن والدعوة - داخل كمبوديا وعبر الحدود - لمواجهة الهاشاشة المتنامية التي يفرضها رأس المال العالمي والحكم السلطوي. تمثل الحالة الكمبودية التي نعالجها في هذه الورقة تذكيرًا قويًا بأن مستقبل العمل في عالم معوم سيشكله الصراع المستمر بين مطالب رأس المال ونضال العمال و سعيهم من أجل الكرامة والأمن والعدالة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى

تسز تشونغ لاي 22482261@life.hkbu.edu.hk

وكاكستون سيو kaxton_siu@hkbu.edu.hk

١ برنامج "المصانع الأفضل في كمبوديا" (Better Factories Cambodia) هو مبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية تهدف إلى تحسين ظروف العمل في قطاع صناعة الملابس في كمبوديا من خلال مراقبة المصانع، وتقييم امتثالها لمعايير العمل، وتعزيز الشفافية والالتزام بالحقوق الأساسية للعمال. المترجمة.

الريفيين العاملين في صناعة الملابس الكمبودية في ظل الهيمنة الساحقة لرأس المال الصيني؟ وما هي استجابات العمال للتحديات والصعوبات التي تفرضها عليهم ظروف العمل السيئة وعدم اليقين الاقتصادي؟ وما هو موقف الحكومة الكمبودية من هذا الوضع؟

< هشاشة العمال متعددة الأوجه

عند استجلاء الظروف الحالية التي تتخيّب فيها العمال من النازحين الريفيين العاملين في صناعة الملابس الكمبودية، تتضح جليًا أشكال متعددة ومتداخلة من الهاشاشة. تفيد نتائج المسح الميداني الذي أجريناه سنة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ الذي شمل ٨٦ عاملًا من ٢٨ مصنعًا للملابس، و بصورة جليّة أن هؤلاء العمال يواجهون مستويات حادّة من انعدام الأمن الوظيفي، مدفوعة بأجور لا تتجاوز حدّ الكفاف (٢٠٤ دولارات أمريكية شهريًا)، وانتشارا واسعا للعقود قصيرة الأجل (حيث يعمل ٦٦ في المئة منهم بعقود مدتها ستة أشهر أو أقل)، فضلًا عن التمييز القائم على العمر إذ يجد العمال الذين تتجاوز أعمارهم ٤٠ عامًا أكثر أنفسهم عرضة للتسريح والإقصاء... وحيث تفرض المصانع تعليقًا دوريًا للعمل، تدفع فيها أجورًا لا تتجاوز ٤٠ دولارًا أمريكيًا/شهر خلال فترات نقص الطلب، مما تستديم دورة من عدم الاستقرار المالي وعدم اليقين. و حيث تسمح عملية اندماج الصناعة العميقة في سلاسل القيمة العالمية التي يقودها المشترون للعلامات التجارية الدولية من تحويل مخاطر التقلبات في الطلب والإنتاج لتشمل أكثر الفئات ضعفًا و هشاشة وألوهي العمال أنفسهم.

تمتدّ الهاشاشة إلى ما هو أبعد من حدود المصانع، فهي تُسهّم في تشكيل أمهات الهجرة واستراتيجيات بقاء الأسر المعيشية. ويظهر الواقع أنّ نسبة كبيرة تبلغ ٧٧ في المئة من العمال هم من النازحين الريفيين، وأنّ الاعتماد على دخل مزدوج يُعدّ شرطًا أساسيًا للبقاء. إذ يتقاسم ٧٥ في المئة من الأزواج معًا في المسكن في مدينة بنوم بنه، في حين تتجاوز تكاليف المعيشة الأساسية (نحو ٣٠٠ دولار أمريكي شهريًا لشخصين) مستويات الأجور المعتادة.

وللتكيف مع هذه الضغوط، تضطرّ العديد من الأسر إلى ترك أطفالها في قراهم الأصلية (٣٧ في المئة)، مظطرة للاعتماد على الأجداد في رعايتهم، بل وعلى التحويلات العكسية في أوقات الأزمات. حيث يتلقّى ٣١ في المئة من العمال دعمًا من أسرهم الريفية. للإشارة يعدّ الدين ظاهرة واسعة الانتشار ومُهمّكة للأسر (بمتوسط يبلغ ٤٢٥٠ دولارًا أمريكيًا)، وغالبًا ما يكون مضمونًا برهن الأراضي، الأمر الذي يقوّض الأمن طويل الأمد للعمال ويكرّس دوامات من سوء التغذية والفقر عبر الأجيال، في ظلّ عجز الأجور المستمر عن تلبية حتى الاحتياجات الأساسية.

وتعود جذور هذه الديون إلى فترات نقص العمل خلال جائحة كوفيد-١٩، حين واجه العمال صعوبات كبيرة في تغطية نفقاتهم ضمن بيئة مرتفعة التكاليف في بنوم بنه. إضافة إلى ذلك، يلجأ بعض العمال النازحين من المناطق الريفية إلى الاقتراض لشراء درّاجات نارية وتأمين الوقود، بما يمكنهم من التنقل بين المناطق الريفية والحضرية، ولا سيما أولئك الذين يتكون أطفالهم وكبار السن من ذويهم في مسقط رأسهم.

< الرأسمالية السلطوية واستجابة الدولة الكمبودية

تظهر استجابة الحكومة للحركات الإحتجاجية في شركة واي آند دلبليو للملابس التحوّل السلطوي في كمبوديا فيما يتعلق بالعلاقات الشغلية. فمن خلال توصيف المظاهرة بصفتها تهديدًا للنظام العام، تشير الدولة إلى تشديد قبضتها على نشاط العمال، وهو ما يتوافق مع الاتجاه الإقليمي نحو رأس المال السلطوي: حيث يحظى النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية بالأولوية على حساب حقوق العمال والمشاركة الديمقراطية.

< الحرب بوصفها تراكمًا متشابكًا: حالة غزة

بقلم جيليرميه ليتي غونسالفيس، جامعة ولاية ريو دي جانيرو، البرازيل

الصورة: ماركوس وينكلر، عبر Pexels.



< غدت إسرائيل مفصلاً استراتيجياً لرأس المال العالمي

تزامن غزو العراق سنة ٢٠٠٣ كما يشير إلى ذلك، **وليام أي روبنسون وهويبي أن نغوي** - مع تسارع اندماج الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، عقب إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Greater Arab Free Trade Area) (GAFTA) واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف أخرى. الأمر الذي أدى إلى موجة من الاستثمارات المؤسسية والمالية في قطاعات استراتيجية، مدعومة برؤوس أموال خليجية - تريليونات من صناديق الثروة السيادية - إلى جانب تدفقات من أوروبا والأمريكيتين والصين. وقد أصبحت إسرائيل مفصلاً محورياً استراتيجياً لرأس المال العالمي.

وفي هذا السياق، يمكن فهم حصار غزة بوصفه وسيلة يسعى من خلالها التراكم المفرط العابر للحدود، والمتجسد بالفعل في المجمع المؤسسي الإسرائيلي، إلى فتح آفاق جديدة للثمين. ويمثل ذلك شكلاً من أشكال «التراكم البدائي»: أي نزع ملكية الأراضي والموارد والبشر بهدف تحويلها إلى علاقات اجتماعية قائمة على السوق.

< الخوف من الإرهاب وحالة الطوارئ تمهد لانتقام الدولة

تقوم عملية نزع الملكية هذه إلى تعليق الحقوق والضمانات، مما يتيح نشر الآلة العسكرية دون ضوابط مؤسسية. ويُستخدم لذلك جهاز قانوني يتمثل في «حالة الطوارئ». ويعبّر مفهوم «انتقام الدولة» هنا، كما صاغه موغامي، عن هذا التحول: إذ لم يعد ردّ الدولة على العنف السياسي موجّهًا بالقانون، بل مدفوعًا بالانتقام.

قَدّم الباحثون في مجال القانون رؤى محورية حول الأخطار الجديدة للحرب في المجتمع المعاصر. ومن بين هذه الإسهامات، يربط توشكي موغامي في فصل أُعدّ تكميلاً لمساتو نينوميا **الكتاب التكريمي** بين ثلاثة أبعاد: انتقام الدولة، والإبادة الجماعية، والاستعمار. غير أنّ هذه العمليات يمكن إعادة قراءتها في ظل شروط محددة من التطور الرأسمالي، حيث تؤدي الثروة المتراكمة بشكل مفرط، والمدفوعة بمطالبات بالإيرادات المستقبلية، إلى ضغط لفتح أسواق جديدة في سياق التَّموِيلَة (Financialization). يستند هذا المنظور إلى أفكار كارل ماركس وروزا لوكسمبورغ وهانا أرندت، ثم أعيدت صياغته لاحقاً في نقاشات نظرية «الاستيلاء على الأرض». ويذهب هذا التصور إلى أنّ النمو الرأسمالي الخاضع لقيود زمكانية، يتجاوز هذه الحواجز عبر احتلال أراضٍ غير رأسمالية و الاستيلاء عليها من خلال العنف والسياسات الاستعمارية والحرب. ويظل السؤال المطروح هو: كيف تتجلى هذه الديناميات في النزاعات العسكرية المعاصرة؟ وهو سؤال ينبغي وضعه ضمن نظام التراكم المالي.

يفترض رأس المال المُدَرّ للفائدة، القائم على حقوق ملكية النقود وبالالتزام بالسداد مع الفائدة، شكل «رأس مال وهمي» في الأسواق الثانوية، حيث تُنشأ توقعات بتدفقات دخل تتضاعف مع إمكانات الرسملة. وفي شكل عقود استثمارية، يؤدي هذا النظام إلى تضخم المطالبات على فائض القيمة المستقبلي، الذي يقوم تحقيقه على عمليات نزع الملكية وضمّ أراضٍ وسكان إلى دائرة الثمين. وتوجّه هذه العمليات رأس المال الفائض نحو البنية التحتية والإسكان واستخراج الموارد، في حين تولّد تدفقات دخل عبر أوراق مالية مدعومة بالأراضي والأصول العقارية.

وبهذا المعنى، يُعدّ تدمير فلسطين مثلاً حاداً على التراكم المتداخل **entangled accumulation** في سياق الحرب.

لقد غدا التداخل بين الاستعمار الإقليمي، والقومية الإثنية لليمين المتطرف، وتوجيه فائض التراكم المالي جلياً منذ ذلك الحين. تبرز من بين خطط إعادة إعمار غزة خطة «غزة ٢٠٢٥» الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية، وكذلك خطة «خطة اقتصادية لإعادة إعمار غزة: مقارنة البناء والتشغيل ثم النقل (BOT)» التي أعدها جوزيف بيلزمان وقُدِّمت إلى فريق دونالد ترامب. وتدعو كلتا الخطين إلى ترتيبات للحكم والأمن ذات طابع دولي، من شأنها تعزيز خصخصة الأصول العامة من قبل مستثمرين أجانب.

وكما تشير **نور عرفقة ومندى تورنر** تفترض الخطة الأمريكية بأن الإقليم «خالٍ من قوانين الملكية»، وبناءً على ذلك تُقترح إجرائه لمدة خمسين عاماً، مع منح المستثمرين «حصصاً من رأس المال في غزة» وتمكينهم من تولي السيطرة الكاملة على الاقتصاد والبنية التحتية والإدارة. في المقابل، تربط خطة «غزة ٢٠٢٥» إعادة الإعمار باستغلال احتياطات الطاقة في غزة (نحو ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز و١,٧ مليار برميل من النفط). وفي سياق منطق الاستعمار الاستيطاني تفترض كلتا الخطين تهجير الفلسطينيين، حيث تدعو خطة BOT إلى «تفريغ غزة بالكامل»، بينما تتحدث الخطة الإسرائيلية عن «إعادة بناء غزة من الصفر». كما تتطلب الخطتان استمرار ودود القوة العسكرية لضمان السيطرة السياسية الخارجية وتمكين إعادة الهيكلة الاقتصادية بما يتماشى مع مصالح المستثمرين.

< غزة: الفلسطينيون محاصرون بين العنف والاعتماد المالي >

بعد التوصل إلى المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في ٩ أكتوبر ٢٠٢٥، من المرجح أن يتصاعد النقاش حول إعادة إعمار غزة. ويقترح ترامب **خطة السلام ذات ٢٠ نقطة لإدارة ترمب** تشكيل إدارة مشاركة فلسطينية، تُقدّم بوصفها تكنوقراطية لكنها خاضعة سياسياً لـ «مجلس السلام» برئاسة الرئيس الأمريكي، ومشاركة شخصيات من النظام النيوليبرالي مثل توني بلير. وتعدّ الخطة بمنح الفلسطينيين الناجين حرية «المغادرة والعودة»، إلى جانب مبادرة اقتصادية «لإنعاش غزة» تستلهم «مدن الشرق الأوسط الحديثة المزدهرة» (النقطتان ٩ و١٠). وفي احتفاله بوقف إطلاق النار، صرّح **ترمب**: «ستُعاد إعمار غزة تدريجياً [...] هناك ثروات هائلة في تلك المنطقة من العالم»

تُبرز حرب غزة كيف يُفضي التراكم المتداخل بين عمليات التدمير وإعادة الإعمار إلى نشوء تفاعل معقد يجمع بين نزع الملكية، والتمويلية، واستمرارية بقاء السكان. ووفقاً **عروة سويطات**، تُفضي مقاومته العنف ذي الطابع الإبدي إلى تعزيز الروابط الجمعية بالأرض، كما تُحفّز أشكالاً متجددة من مقاومة عملية الاستيلاء عليها وواجهتها. في المقابل، يعمل «التممين الاقتصادي»، بوصفه أداة استعمارية، على دفع مسارات إدماج مدني مشروط، يتموضع ضمن إطار مواطنة إسرائيلية هرمية أكثر تمييزاً في سياق ما بعد الحرب. ويتزامن تصاعد عمليات الهدم وارتفاع معدلات الوفيات مع خطابات تُعدّ بازدهار اقتصادي في المناطق التي يُعاد هيكلتها. وضمن هذا السياق، يضع نمط التراكم المتشابك الفلسطينيين في موقع وسيط بين تعرضهم المستمر للإبادة وبين الاعتماد المالي المتزايد على عملية إعادة الإعمار ذاتها. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى جيليرمييه ليتي غونسالفيس guilhermeleite@iesp.uerj.br

^١ يشير «Landnahme-Theorem» (اللغة الألمانية) إلى مفهوم اجتماعي-اقتصادي-سياسي يُستخدم لتحليل عملية الاستيلاء أو الاستيلاء التدريجي على الأراضي، خاصة في سياق التوسع الاستعماري أو الاستعمار الاستيطاني أو الرأسمالي أو التحولات الاجتماعية الكبرى. يُستخدم المصطلح بشكل خاص في الأدبيات والنقاشات النقدية ذات العلاقة بالاستعمار، الرأسمالية، ونقض الاستعمار، والتغيرات الهيكلية في الملكية. المترجمة.

^٢ العبارة «Remember what Amalek did to you» مقتبسة من الكتاب المقدس (العهد القديم)، وتظهر في سفر تثنية الاشتراع ١٧:٢٥-١٩). المترجمة

بعد هجمات حماس، وعد بنيامين نتنياهو بـ «انتقام جبار ومدبر»، واستشهد بأية «إذكر ما فعله لك عمليق في الطريق» التي تُقرأ غالباً كأمر إلهي بالانتقام (أو الرد على ما فعله عماليق ببني إسرائيل. هذا المقطع يُعتبر من أكثر النصوص حساسيةً وجدلاً في الكتاب المقدس، خاصة فيما يتعلق بتفسيره كدعوة للتأثر أو المحو الفيزيائي لعماليق، المترجمة). وتستمد هذه البيئة شرعيتها من تعبئة المخاوف عبر خطاب «الإرهاب»، مما يعمّق انعدام الأمن ويُنتج أيديولوجيا سائدة تُطبع مع الهلع الاجتماعي وتبرر ممارسات انتقامية مفرطة. وقد أصبحت تصريحات وزير الدفاع يوآف غالانت بشأن **حصار كامل** لغزة - «لا كهرباء، لا طعام، لا ماء، لا وقود» - رمزاً للعقاب الجماعي واستخدام سياسة التجويع كوسيلة حرب صدّ أهل غزة.

< إعادة إنتاج منطق الاستعمار الأوروي >

ترتكز أيديولوجيا انتقام الدولة على وصم «الإرهابي»، بوصفه آلية لإقصاء الآخر ونزع إنسانيته. ففي سياق منطق التمييز العرقي أو الديني حيث تسند إلى الآخر صفات سلبية مثل العنف والهمجية واللاعقلانية، مما يجعله هدفاً مشروعاً للقمع. وتُسهم هذه الآلية أيضاً في ترسيخ صورة ذاتية أخلاقية متفوقة للمجتمعات التي تعتبر نفسها «متحضرة». وعلى هذا الأساس، تعيد «الحرب على الإرهاب» إنتاج منطق الاستعمار الأوروي، حيث كانت هرمية الشعوب والأعراق تُستخدم لتبرير «المهام الحضارية» والحكم الاستعماري.

في هذا السياق، يعكس وصف يوآف غالانت للفلسطينيين كونهم «حيوانات بشرية» لغة نزع الإنسانية الشائعة في المشاريع الاستعمارية.

إن الطابع الاستعماري لانتقام الدولة يجعل الحروب المعاصرة أدوات لتلبية متطلبات التثمين الناتجة عن التراكم المالي المفرط. وتتيح خطابات الإقصاء تبرير العنف الذي يسهّل الاستيلاء على الأراضي والشعوب، وهو ما يتجلى بأقصى صورته في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، حيث تُسهم شعبية بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة في تأصيل وتطرف ما يُشخصه الباحث **إيران كابلان** Eran Kaplan على أنه الإرث الاستعماري العسكري لجابوتنسكي، المتمثل مُحوّلاً إياه إلى سياسة أكثر تطرفاً وعنفاً. حيث يُسهم الخطاب الشعبوي اليميني لنتنياهو في تطرف الإرث الاستعماري العسكري المرتبط بفلاديمير جابوتنسكي. (مؤسس الصهيونية المرجعية Revisionist Zionism) ويستند هذا الخطاب إلى توظيف حجج دينية وطبيعية لإثبات تفوق اليهود على العرب، بما يعزز استعماراً عنصرياً يرفض إمكانية التعايش المتكافئ.

وبذلك، تُبرر هذه الأطر حرب غزة بوصفها وسيلة لتنفيذ «انتقام الدولة» في سياق تطهير عرقي، مما يهيئ الأرضية لأفعال إبادة جماعية ضد الفلسطينيين. وتُستخدم هذه العنف كحلولة لأزمة التراكم، مستندة إلى مفاهيم مثل (الأرض الخالية: مفهوم يتمثل في مبدأ قانوني واستعماري يُستخدم لتبرير الاستيلاء على أراضي الشعوب الأصلية تحت ذريعة أنها **أرض غير مأهولة أو غير منظمّة**)، التي تفترض أن الأراضي «غير المستخدمة» متاحة للاستعمار، بما يبرر التدمير وإعادة البناء وتسهيل الاستثمارات الجديدة وتثمين الأصول.

< الاستعمار الإقليمي المتداخل مع التراكم المعسكر >

تشير تقارير «فوربيس» إلى أن أسهم شركات الدفاع بلغت مستويات قياسية خلال تصعيد التوتر في الشرق الأوسط، حفزتها عقود كبرى لموردي الأسلحة، مما أعاد تنشيط الصناعة العسكرية و الانفاق الحربي. ويتداخل هذا التراكم العسكري مع أشكال أخرى من تهمين رأس المال. ففي نهاية أكتوبر ٢٠٢٤، وخلال القصف، منحت إسرائيل تراخيص لشركات طاقة عابرة للحدود لاستكشاف الغاز والنفط في البحر المتوسط، وذلك في مسعى إلى تحويل البلاد إلى مركز للغاز في ظل أزمة الطاقة التي تفاقمت بسبب حرب أوكرانيا، كما أشار **روبينسن ونغوي**.

